



الموسم الثاني
للانصات المركزي



١٢٩

نهوض ده يليم جيبه جيني ده كم.



وعودنا صادقة: تصحيح مسار الحكم وانهاء التفرد

المرسال

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 31
الاربعاء
2024/09/25

No. : 7951

!?

مكاسب كردستان

ورفض الدعوات

والبدائل الدولية

ريكس تيلرسن:

هذه فرصة نادرة لندعوكم باحترام
لقبول البديل عن الاستفتاء المقرر،
ونعتقد أن هذا الاستفتاء سيكون له نتائج خطيرة

بل أن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء

رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً.

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد



marsa
daily
.com

عدد خاص

- الاتحاد الوطني: نحو تصحيح مسار الحكم ومحو آثار نكسة الاستفتاء
- الرئيس بافل: نخطو نحو مرحلة جديدة من الحكم والإدارة الرشيدة
- قوباد طالباني: ستبقى السليمانية مدينة الحياة والابداع
- المتحدث: الاتحاد الوطني يعمل على انهاء التمييز والتفرد في الحكم
- عماد احمد: الاتحاد الوطني هو الغيث الذي يروي الجفاف السياسي السائد
- المرأة الكردستانية تخطت كل التحديات وتستحق فرصا أكبر
- تقرير استقصائي: الاستفتاء بين قبول المبادرات والمجازفة بالمكتسبات
- بيان حقائق وتواقيت زمنية : الاستفتاء .. بين الاصرار و الرفض الدولي
- نص رسالة تيلرسون التي رفضها بارزاني
- مبادرة الامم المتحدة التي رفضها بارزاني
- هلترمان: تجاهل بارزاني للبدائل أدى إلى انتكاس طموحات الكرد لعقود
- د.عبداللطيف جمال رشيد : إستفتاء 25 أيلول والحلم الكردي
- د.عادل عبدالمهدي : الاستفتاء واستقلال كردستان

العدد: 7951 ... 2024-09-25

www.marsadaily.com



نحو تصحيح مسار الحكم ومحو آثار نكسة الاستفتاء

بيان المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في ذكرى الاستفتاء

يا جماهير شعب كوردستان

معلوم لدى الجميع، أن حق الاستفتاء وتقرير المصير السياسي لشعبنا، هو في حد ذاته حق ديمقراطي مشروع، وفق الأسس الدولية المتعلقة بتحديد مصير الشعوب، والاتحاد الوطني الكوردستاني منذ بدايات تأسيسه ناضل من أجل حق تقرير المصير، وقدم آلاف الشهداء والضحايا، وكمبدأ ثابت له كان دوماً مع تهيئة الظروف المناسبة لتبني هذا الخيار الديمقراطي الوطني، وكان ينبغي اتباع ذلك أيضاً في استفتاء ٢٥/٩/٢٠٢٤، ومراعاة التوازن الاقليمي والدولي، وإجراء قراءة دقيقة لأوضاع البلد والتنسيق مع أصدقاء شعبنا، الذين قدموا لنا نصائح ومقترحات ودية، وذلك بإجرائه في ظروف أفضل من الوئام ووحدة الصف الداخلي، لكي يتحمل الجميع نتائجها الايجابية والسلبية ويتصدوا للمسؤوليات والمهام.

ولكن للأسف، لم يتمخض الاستفتاء عن ما يبعث على أمل استقلال كوردستان، وبدل أن تتحمل قيادة الاستفتاء آنذاك، وخاصة جناح قيادة الحزب الديمقراطي المتسلط والمحتكر، مهام معالجة الافرازات ومداواة جروح ما بعد النكسة، إلا أنها تعاملت بخطاب غير مشروع وغير مسؤول، من التخوين وشق صفوف الشعب، مع النتائج المتوقعة والمؤسفة لعملية الاستفتاء، بحيث تراجعوا عن وعد الاستقلال وجعلوا من العملية أداة للمزايدة المحلية، وعملياً تركوا أرض كوردستان في المناطق المستقطعة لقدرة المساومات السرية للامسؤولة، ولاسيما انهم كانوا يسيطرون آنذاك على المفاصل الرئيسية للحكم، لذا شرعوا على الصعيد الخارجي، في الانحناء والخضوع وتجميد نتائج الاستفتاء والتوسل وتقديم تنازلات تلو الأخرى، وعلى الصعيد المحلي جعلوا من الافتخار المزيف باستفتاء فاشل، خطاباً سياسياً رخيصاً، دون الالتفات الى نتائجها السلبية اللاحقة في كركوك والمناطق المستقطعة.



كلنا أمل بجماهير شعب كوردستان، كي يعاقبوا سياسة التهور والاحتكار واللامبالاة، ويخلقوا فرصة جديدة لشعبنا



وآنذاك هب الاتحاد الوطني وببشمرته ببسالة في ساحات البطولة، وقدموا الشهداء والضحايا، وبرؤية قومية بعيدة المدى، اختاروا طريق البقاء والصمود المسؤول للدفاع عن مواطنينا، في حين فرت أطراف أخرى من ميدان المواجهة، وفي منصات الدعاية الاعلامية كانوا يعملون على تغطية فشلهم بالتخوين واتهام القوى الوطنية، ولم يفسحوا المجال لإجراء تقييم صائب وموضوعي للعملية، بهدف تحديد الطرف المسؤول عن نكسة الاستفتاء وإفرازاتها اللاحقة في أكتوبر من العام نفسه.

الأخوات والإخوة الأعزاء

في الذكرى السابعة للاستفتاء، التي تصادف الموعد المبشر لانتخابات كوردستان، فإن قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل جاهدا، بالاستناد الى وعي شعبنا والرغبة في تصحيح مسار الحكم والتصدي للاحتكار والأخطاء في السياسة والادارة، لطي صفحة الأوضاع المأساوية في الماضي، وكله أمل بجماهير شعب كوردستان، لكي يعاقبوا سياسة التهور والاحتكار واللامبالاة، ويخلقوا فرصة جديدة لشعبنا، للإتيان بحكم مسؤول وجدير، ليعود العصر الذهبي للرئيس مام جلال، ويصدر الاتحاد الوطني بسياساته الواعية وحرصه الوطني والقومي، القرارات الصائبة حول مصير كوردستان، بالعمل المشترك مع الحكومة الاتحادية، وإقامة علاقات متوازنة وصحيحة مع بغداد، تركز على أساسين متينين، وهما تحسين الوضع المعيشي للمواطنين والإصرار على المطالب الوطنية والقومية وفق استحقاقاتنا الدستورية، بعيدا عن خطاب التهديد والوعيد الواهن لعصر التباهي بالاستفتاء، وكذلك بعيدا عن خطاب الخضوع بعد الإفرازات المهينة لفرارهم عن جميع جبهات المواجهة في اكتوبر العام ٢٠١٧.

أيها الكوردستانيون الأعزاء

الى أمام نحو تصحيح المسار وتبني مصير شعبنا وفق استراتيجية كوردستانية حقيقية، ضد الترخيص والتعويل على قوى وأجندات اقليمية مشبوهة.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٤/٩/٢٥



نخطو نحو مرحلة جديدة من الحكم والإدارة الرشيدة

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنيين ٢٠٢٤/٩/٢٣ في دباشان، جانب ألبيردا، السفارة الهولندية الجديدة في العراق.

وجرى خلال اللقاء، التباحث حول الوضع العام في اقليم كوردستان، العراق ومنطقة الشرق الأوسط، حيث تم التأكيد على أهمية الحل السلمي للمشكلات وصون الاستقرار في المنطقة.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى دور الاتحاد الوطني الكوردستاني في حل المشكلات بين أربيل وبغداد، قائلاً: «تنصب جل جهودنا من اجل الحفاظ على الحقوق الدستورية لاقليم كوردستان والنأي بحياة ومعيشة مواطنينا عن الصراعات، فنحن نعتقد انه بالتنسيق والعمل المشترك فيما بيننا، بإمكاننا تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين والسير بالبلد نحو الإعمار والازدهار.

وفيما يتعلق بالانتخابات في اقليم كوردستان، قال الرئيس بافل: «نخطو نحو مرحلة جديدة من الحكم والإدارة الرشيدة، مرحلة هدفها الحقيقي هو ضمان معيشة المواطنين وتقوية اقليمنا، كما نريد القضاء نهائياً على الإجحاف والتمييز».

وفي محور آخر من اللقاء تم التطرق الى المستجدات الأمنية والوضع في غزة، حيث شدد الجانبان على ضرورة توحيد الجهود وإبعاد المنطقة عن الصراعات والأزمات.



افضل خيار لمعالجة المشاكل هو اللجوء الى الحوار

الى ذلك وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الأحد ٢٠٢٤/٩/٢٢ رسالة الى المؤتمر الـ ١٠ لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD).

وقال الرئيس بافل جلال طالباني في رسالته: السادة رفاقنا في حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، بمناسبة انعقاد المؤتمر العاشر لحزبكم المناضل اتقدم اليكم باسمي واسم الاتحاد الوطني الكوردستاني باحر التهاني والتبريكات واتمنى لكم النجاح.

واضاف: ان انعقاد مؤتمركم جاء في ظل اوضاع حساسة، حيث تمر منطقتنا والشرق الاوسط بتحديات كبيرة، ونحتاج من اي وقت مضى الى التنسيق والعمل المشترك لحماية حقوقنا القومية والمكاسب المتحققة.

وقال رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني: نحن نؤمن بانه ليست هناك اي مشكلة لاتعالج بالحوار، افضل خيار للمتغيرات المستجدة هو الحل السلمي واللجوء الى الحوار وكما نقول دائما لن يحل الاستقرار في الشرق الاوسط دون حل القضية الكوردية، اتمنى ان تعود جميع الاطراف الى طاولة الحوار، ومن ايماننا الراسخ بالتعايش والعمل المشترك ان نصبح شركاء لا اعداء.

واوضح: السادة في مؤتمر حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، انا متأكد بانكم ستنجحون في تجربتكم هذه ايضا، ننتظر ان تكون توصياتكم وقراراتكم في خدمة الاهداف العليا لشعب الكوردي والتعايش السلمي بين جميع الشعوب.

ضرورة توحيد الرؤى والتوجهات دعماً لمؤسسات الدولة

وكذلك وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الأحد ٢٠٢٤/٩/٢٢ برقية تهنئة الى سماحة الشيخ قيس الخزعلي الامين العام للحركة عصائب اهل الحق، فيما يأتي نص البرقية:

سماحة الشيخ قيس الخزعلي الامين العام للحركة عصائب اهل الحق

يسعدني ان اتقدم لكم ومن خلالكم الى الاخوات والاخوة في حركة الصادقون باحر التهاني بمناسبة نجاح مؤتمركم العام الثاني، متمنيا للحركة تحت قيادتكم الكريمة، ان تنهض بدورها الوطني البناء خدمة لمكونات والعراق وشعبه الكريم.

ونحن اذا نعزز بعمق العلاقة والنضال المشترك بيننا، فاننا نؤكد على ضرورة توحيد الرؤى والتوجهات والعمل المشترك دعماً لمؤسسات الدولة وسيادتها والديمقراطية والعدالة والمساواة.

كما ونثمن مواقفكم تجاه شعب اقليم كوردستان، ونؤكد بانه من خلال العمل المستمر والتواصل مع مختلف القوى والاحزاب السياسية سنعمل على ضمان الحقوق والمصالح العليا لشعبنا في كوردستان والعراق.

اخوكم بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني



ستبقى السليمانية مدينة الحياة والابداع

أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، ان انتخابات برلمان كردستان ستجري في موعدها المحدد، وندعو الى خوض حملات انتخابية هادئة.

واضاف قوباد طالباني خلال مؤتمر صحفي الأحد ٢٠٢٤/٩/٢٢ : ان المشاكل العالقة مع الحكومة الاتحادية تسير نحو الحل وهناك خطوات كبيرة بهذا الاتجاه واخرها كان الاجتماع المشترك للمجلس الاقتصادي العراقي مع المجلس الاقتصادي في اقليم كردستان وتوصلنا الى حلول لمعالجة اغلب المشاكل المالية العالقة منذ فترة طويلة نحن متفائلون بمعالجة جميع المشاكل.

واوضح: هناك وفود متبادلة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان تسعى لتصفير المشاكل بشكل نهائي. وقال قوباد طالباني: ان انتخابات برلمان كردستان ستجري في موعدها ونحن ندعو الى سير حملات انتخابية هادئة، بعيداً عن التشهير والفوضى الامور الاخرى، واجراء انتخابات شفافة ونزيهة.

وقال: ان السليمانية في مقدمة المدن الاخرى من النواحي التربوية والصحية، وهناك من لا يريد التطور لمدينة



السليمانية وبحسدها السليمانية على جمالها وحريرتها والحياة والاوزاع الهانئة في السليمانية، السليمانية مدينة الحياة والابداع وستبقى كذلك دائما لذا تتعرض لهجمات من البعض.

لدينا مشاريع كثيرة لتطوير قطاع التربية والتعليم

الى ذلك انطلقت في مدينة السليمانية، الاحد ٢٠٢٤/٩/٢٢، فعاليات معرض (next step) في دورته الثانية بمشاركة العديد من الجامعات والمعاهد الحكومية والاهلية والشركات التجارية. وحضر مراسم افتتاح المعرض قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان وعدد آخر من المسؤولين الحكوميين، وجميع غفير من الطلاب والضيوف. وخلال فعاليات المعرض قال قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان في ندوة تابعها PUKMEDIA: ان هذا المعرض مهم جداً لتطوير قطاع التعليم ومستوى طلابنا وتوفير مستقبل افضل لهم، بالاضافة الى توفير فرص العمل للطلاب الخريجين.

واضاف: بزيادة عدد الجامعات والمعاهد والمدارس في اقليم كردستان يساهم في تطوير قطاع التربية والتعليم، ونحن نعمل على تطوير هذا القطاع في حكومة اقليم كردستان، ولدينا مشاريع مهمة كثيرة في هذا المجال. وتابع نائب رئيس حكومة اقليم كردستان: انا شخصيا اؤمن بالابداع وهو الذي سيجعلنا ننتقل من مرحلة الى مرحلة اكثر تطوراً، وانا اؤمن بضرورة توفير مساحة وفرص للشباب المبدعين لاثبات انفسهم، وهذا الامر يحتاج الى دعم متبادل من قبل القطاعين الحكومي والخاص. وازاف: ان الشباب هم من يدفع بعجلة التقدم نحو الامام وعليها منح الشباب فرصة وامل كبير للعمل خدمة بلدهم وتطوير مستوى الحكم وهم من سيقود البلاد في المستقبل.

دعوة أوروبا والمنظمات الدولية لمراقبة انتخابات كردستان

في غضون ذلك استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كردستان الاثنين ٢٠٢٤/٩/٢٣ في عدد من اللقاءات، كلا من جانيت البيرد السفير الهولندي الجديد لدى العراق ورادو بوتوم المسؤول الجديد لمكتب الاتحاد الأوروبي في إقليم كردستان وازموند اوكرست وهاني الحسيني عضوي البرلمان النرويجي. وتم التباحث خلال اللقاءات الثلاث التي جرت في أربيل حول آخر استعدادات الجارية لانتخابات برلمان كردستان وظاهرة هجرة شباب الإقليم الى دول الأوروبية.

وفيما يتعلق بمسألة الهجرة غير القانونية للشباب الى اوربا، أكد نائب رئيس حكومة إقليم كردستان «ان الحل الانجع للحد من الهجرة غير القانونية للشباب يتمثل في تحسين أوضاع الشباب في الإقليم، لذا فانه يمكن للدول الاوربية لعب دور كبير في منع هذه الظاهرة عبر تطوير الاستثمار في الإقليم وتوفير فرص العمل للشباب ومشروع تدريب الشباب في مجالات مختلفة ولاسيما المتعلقة منها بمجال الاعمال والابداع».

وفي جانب آخر من هذه اللقاءات، أكد قوباد طالباني «أهمية اجراء انتخابات نزيهة وشفافة في إقليم كردستان تعبر عن ارادة جماهير شعب كردستان، ومن اجل تحقيق ذلك دعا قوباد طالباني المنظمات الدولية ودول الاتحاد الأوروبي الى مراقبة العملية الانتخابية بصورة دقيقة».



الاتحاد الوطني يعمل على إنهاء التمييز والتفرد في الحكم

أكد سعدي أحمد بيبره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن الاتحاد الوطني يعمل على إنهاء التمييز والتفرد في الحكم، وإنهاء عمليات اعتقال الصحفيين وحجز رواتب المواطنين، كما يناضل لتصحيح مسار الحكم في إقليم كوردستان.

وقال سعدي أحمد بيبره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني في مؤتمر صحفي الأحد ٢٢/٩/٢٠٢٤: إن الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل لتصحيح مسار الحكم في إقليم كوردستان وإنهاء جميع الأمور غير الصحيحة وأجراء انتخابات نزيهة وشفافة بعيدا عن التزوير والتلاعب، ويناضل لمحاربة الفساد وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. وأضاف: إن موعد انطلاق الحملات الانتخابية هو ٢٥/٩/٢٠٢٤، لأن المفوضية مستمرة في التحقق من أهلية المرشحين لانتخابات برلمان كوردستان وهذه العملية تم تنتهي لحد الآن وهذا الأمر هو الذي تسبب في تأخير انطلاق الحملات الانتخابية. الاتحاد الوطني الكوردستاني مستعد للحملات الانتخابية ولخوض الانتخابات.

وقال: انتخابات برلمان كوردستان سيتجري في موعدها المحدد ولم يطلب أي طرف تأجيلها وحتى المجتمع الدولي يؤيد اجراء الانتخابات في موعدها لأنها تصبح عاملا لتقوية إقليم كوردستان وتصحيح مسار الحكم ومعالجة جميع المشاكل.

وأضاف: نحن جزء من العراق ويجب علينا العمل مع الحكومة الاتحادية في جميع المجالات ونحن نكمل بعضنا البعض والعمل على معالجة المشاكل عن طريق الحوار والتفاهم.

وقال سعدي أحمد بيبره: إن الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل على تكثيف الجهود لتشجيع المواطنين للعودة الى المناطق المتنازع عليها عند اجراء الاحصاء السكاني العام.

وأوضح: نحن ندعو المواطنين الى العودة اثناء عملية الاحصاء وتسجيل اسمائهم لان مصير جميع المناطق المتنازع عليها مرتبط بهذا الاحصاء الذي سيكون له تاثير كبير على حياة المواطنين.



الاتحاد الوطني هو الغيث الذي يروي الجفاف السياسي السائد في كردستان

أكد عماد احمد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، أن الاتحاد الوطني يجب أن يكون كالغيث الذي يروي الجفاف السياسي والاقتصادي والأمني في اقليم كردستان، لحماية الاقليم من مؤامرات الأعداء وإجراء الاصلاح الحقيقي فيه.

وقال عماد أحمد عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب الاعلام والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، في مقال باللغة الكوردية نشر في موقع PUKMEDIA: «الاضاع في الاقليم مضطربة، وثقة المواطنين بالحكم في الاقليم في منتهى الضعف، وفي هذه الظروف العصيبة على الاتحاد الوطني الكردستاني أن يكون الغيث الذي يروي الجفاف السياسي والاقتصادي والأمني، ويحمي كيان الاقليم من مؤامرات الأعداء، كما عليه أن يستمر في الاصلاح الحقيقي، ومثلما فعل في أواسط السبعينيات وأشعل الثورة الجديدة ونشر الأمل في جميع أرجاء كردستان في زمن اليأس، ينبغي أن يقود في الظرف الراهن الثورة المرنة والاصلاح الوطني».

وأضاف عماد أحمد في مقاله: «الواجب الأخلاقي والكوردايتي للاتحاد الوطني هو تصحيح الوضع الخطر السائد في كردستان حالياً، وذلك بتحويل نظام الحكم نحو ترسيخ السلم والمساواة والحكم الرشيد، وقد صاغ برنامج الرئيس والحقيقي بهذا الصدد، وإذا حاز على ثقة أكثرية الشعب، سينفذ برنامجاً للانتخابات، الذي هو بالأصل يصب في خدمة المواطنين».

وأضح مسؤول مكتب الاعلام والتوعية للاتحاد الوطني قائلاً: «سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني هي التغيير والفصل الحقيقي بين نظم الادارة والتشريع والقضاء، وهذا يتحقق بدعم الشعب ومنظمات المجتمع المدني، عن طريق التصويت للقائمة (١٢٩) للاتحاد الوطني الكردستاني».



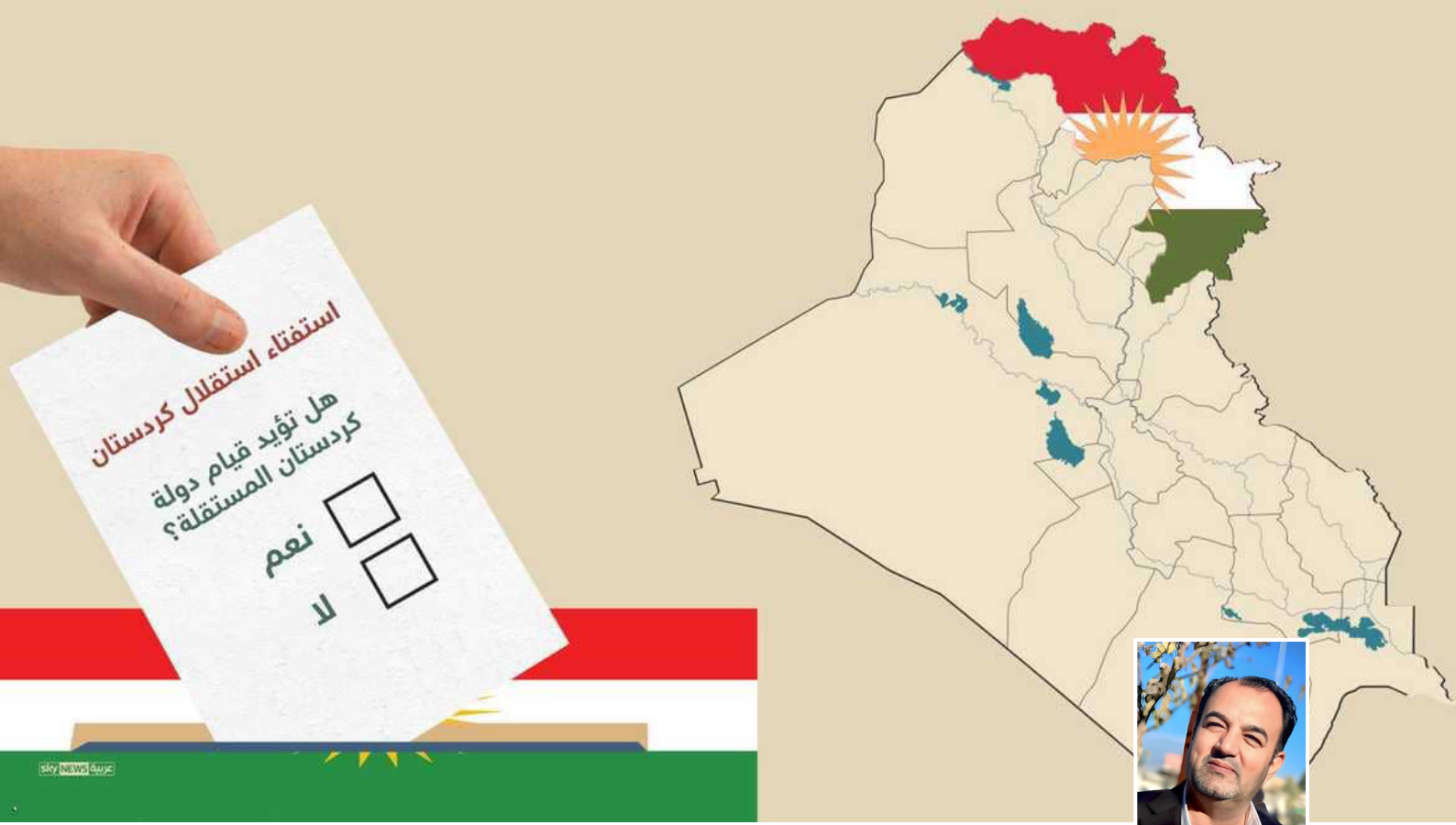
المرأة الكردستانية تخطت كل التحديات وتستحق فرصا أكبر

أكد جعفر الشيخ مصطفى رئيس مجلس مصلحة الاتحاد الوطني العليا، الثلاثاء، أن المرأة الكردستانية تخطت كل التحديات وتصدت بشجاعة في مختلف الميادين.

وقال مكتبه الإعلامي في بيان إن "الشيخ مصطفى استقبل جمعا من النسوة ضم نواشطات في مجال حقوق المرأة، إضافة الى أرامل عدد من الشهداء الأبطال، وعاملات في القطاعات المختلفة"، مبينا أن "المرأة ساهمت بفعالية في مناحي الحياة المختلفة".

وأشار الشيخ جعفر إلى "مكانة المرأة في المجتمع الكردي وهي مكانة مرموقة ومستحقة ولطالما أدت دورا قياديا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية جنبا إلى جنب أخيها الرجل"، مؤكدا أن "المرأة ساهمت بفعالية في ثورات كردستان ومنها ثورة شعبنا الجديدة وقدمت تضحيات جبارة".

وأشار الى ان "المرأة الكردستانية تخطت كل التحديات، وتصدت بشجاعة وثقة بالنفس في مختلف الميادين، وهي تقوم بذلك رغم كل التحديات"، مشددا على أهمية منح المرأة فرصا للمشاركة في تنمية المجتمع وتطويره، لأن الرجل لم يعد يوسع إدارة الأمور لوحده سيما في عصرنا المتسم بالتطور التكنولوجي.



محاكاة الحقائق والتاريخ..

* محمد شيخ عثمان

الاستفتاء بين قبول المبادرات والمجازفة بالمكتسبات

(تقرير استقصائي)

يعتبر حق تقرير المصير مبدأ معترف به دولياً والعديد من الاتفاقيات الدولية ويُعتبر من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، ولكن تطبيقه يعتمد على العديد من العوامل السياسية والقانونية وغالباً ما يُواجه صعوبات أو معارضة من الدول القائمة التي تعارض انفصال جزء من أراضيها وان هذا الحق لا يستخدم بهدف الاستقلال فحسب بل للاندماج أيضاً مع دولة أخرى إضافة إلى اختيار شكل آخر من أشكال الحكم الذاتي.

المواثيق الدولية التي تكفل حق تقرير المصير:

لقد ورد في المادة ١ (الفقرة ٢) من ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) أن من أهداف الأمم المتحدة «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب» وهذا يعني أن الأمم المتحدة

تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها كجزء من حفظ السلم والأمن الدوليين. وكذلك تنص المادة ١ من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)» على أن «لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها و بمقتضى هذا الحق لها أن تقرر بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

قرارات تخص حق تقرير المصير

لشعب كردستان تاريخ حافل من اتخاذ قرارات تخص حق تقرير المصير، مثلما في بداية تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ تم تخبير كردستان بين الانضمام الى الدولة العراقية مقابل وعود واتفاقات موثقة او الانضمام الى الدولة التركية الحديثة وقد مارس الكرد حقهم في تقرير المصير عندما قرروا الالتحاق بالدولة العراقية ومع تنصل الحكومات العراقية المتعاقبة ازاء حقوق الشعب الكردي في العراق حدثت ثورات كردية متعددة جوبهت بحروب دموية وحشية لهذه الانظمة حتى توقيع اتفاقية اذار التي بموجبها مارس الشعب الكردي مرة اخرى حقه في تقرير المصير بالموافقة على الحكم الذاتي لكردستان داخل الدولة العراقية وقد تنصل النظام العراقي من الاتفاقية ومنح مناطق استراتيجية لدولة جارة مقابل التوقف عن دعمها للثورة الكردية التي اعلنت جزء من قيادتها انهاء الثورة التي سميت بالنكسة (اشبطل) ولم تتوقف المسيرة التحررية للثورة الكردية بل رفعت رايتها الاتحاد الوطني الكردستاني وزعزت اركان الحكم في النظام العراقي الذي كان يدعو الى مفاوضات مع الاتحاد الوطني ويتراجع عن وعودها .

بعد حرب تحرير الكويت (عاصفة الصحراء) انتفضت جماهير شعب كردستان في الشمال والشبيعة في الجنوب وبدعم وحماية المجتمع الدولي، حصل الكرد على اقليم شبه مستقل وقاموا باجراء اول انتخابات حرة وفي البرلمان ومارسوا حقهم في تقرير المصير عبر اختيار الفيدرالية لشكل النظام في الدولة العراقية في ١٠/٤/١٩٩٢.

وبعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ مارس الشعب الكردي حقه في تقرير المصير مرتين، الاول في التمسك بالنظام الفيدرالي لادارة الدولة العراقية وتثبيته في مؤتمرات المعارضة وقانون ادارة الدولة المؤقت والثاني عبر المشاركة الفعالة في الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد والتصويت بنعم .

وكانت نتائج تصويت كردستان لصالح الدستور العراقي الجديد كالآتي :

أربيل: (٨٣٠,٥٧٠) صوتا (٩٩/٣٦)

السليمانية: (٧٢٣,٧٢٣) صوتا(٩٨/٩٦)

دهوك: (٣٨٩,١٩٨) صوتا (٩٩/١٣)

مع تعرض الرئيس العراقي جلال طالباني للوعكة الصحية التي امت به اثناء ممارسة مهامه عام ٢٠١٢، تعرضت العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية الى شرخ ومشاكل عديدة وشخصنة المشاكل وصلت الى مرحلة الجمود السياسي ان لم نقل التكبر والتكابر على الاخر، ولكن عندما سيطر داعش خلال يومين فقط على مدينة الموصل وصلاح الدين وجزء كبير من الانبار وكان ينوي التوجه نحو العاصمة بغداد ،سبقت قوات البيشمركة القوات الامنية العراقية وجميع القوى العالمية في التصدي لهذا التنظيم مما حال دون التوسع الاحتلالي له واضطر المالكي اللجوء الى المرجع الشيعي اية الله السيستاني لاصدار الفتوى الكفائي وتشكيل الحشد الشعبي ضمن خطط تشكيل جيش اخر سماه



المالكي «الجيش الرديف»، وعيون العراق والعالم انذاك كان على البيشمركة في حماية العراق والعاصمة بغداد الى ان تدخل المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة في تشكيل التحالف الدولي لمكافحة الارهاب ووقوف العراق على قدميه واستعداده للدفاع .

في المقابل ورغم التنسيق الامني الجيد الا ان التنسيق السياسي كان هزيلا وبسبب الخلافات على حصة النفط المصدر واستحقاقات الاقليم من الميزانية الاتحادية اقدمت الحكومة العراقية على قطع ميزانية اقليم كردستان وكانت تقوم بتوسيع حملاتها العقابية مقابل تزايد التعنت الكردي وخاصة سياسة الشخصنة بين السيدان مسعود البرزاني ونوري المالكي.

وبعد تبوء الدكتور حيدر العبادي لمنصب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي لم تتغير السياسة العقابية بحق الاقليم الذي كان يعيش في وضع سياسي متشنت ايضا ووضع اقتصادي مزر حيث ان السيد بارزاني وخارج السياقات القانونية كان قد قرر منع رئيس البرلمان والنواب والوزراء من حركة التغيير من دخول اربيل مما ادى الى شلل تام للبرلمان وشلل جزئي للحكومة مما ادى الى تازم وتشردم الوضع السياسي في الاقليم .

انطلاقا من التفكير الاحادي وفض الشراكة في الحكم والقرار مع الاتحاد الوطني وبسبب لامبالاة بغداد بالوضع السياسي والاقتصادي للاقليم، حدد رئيس الاقليم في ٢٠١٧/٦/٧ موعدا لاستفتاء الاستقلال في ٢٠١٧/٩/٢٥ وقد انضم الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير لهذا الحراك وفق شروط عديدة وافق عليها البرزاني من بينها تطبيع البرلمان وتفعيل الحكومة باعادة التغيير الى مسيرة الحكم والعمل الجاد لانهاء معاناة المواطنين وكذلك الاجماع في اتخاذ القرارات المصيرية وعدم التفرد.

النظام الدولي والاستقلال

مسيرة الاستقلال في ظل النظام الدولي القائم مسألة صعبة لاتتم الا في الحالات الآتية :

- ١- ان يتفق الدول العظمى على هذا الاستقلال ويقننونها بقرارات مجلس الامن .
 - ٢- ان يتم الاستقلال عبر موافقة الدولة التي يراد الانفصال عنها مثل حالة جنوب السودان حيث قام الرئيس السوداني بنفسه بانزال العلم السوداني ورفع علم جنوب السودان واعترف بنتائج الاستفتاء .
- في حالة اقليم كردستان كان هنالك غياب لكلتا الحالتين فالدول العظمى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية وكذلك الاتحاد الاوروبي وجوار العراق و الجامعة العربية الممثلة لجميع الدول العربية كانوا جميعا ضد اجراء الاستفتاء بشكل رسمي، وكذلك الحكومة العراقية وجميع مؤسسات الدولة العراقية كانت ايضا رافضة لاجراء الاستفتاء ونتائجها.

المضي في الاستفتاء بغياب شروط الحالتين اعلاه يعني التعنت والمجازفة، وطبعا المجازفة في هذه الحالة تعني الاستعداد لحرب مصيري نحو الاستقلال او الفناء وهي تقتضي اجراء مقارنة بين امكانيات و قوة الجانبين والتأكد من النصر وهذه الاحتمالية ايضا لم تكن في صالح الاقليم .

بعكس اجراءات الحكومة البريطانية ولجنة الحكماء في كيفية التعاطي مع استفتاء استقلال اسكتلندا وعرضهم ضمانات وصلاحيات كثيرة وكبيرة للتراجع عن الاستفتاء او اقناع المواطنين بالتصويت ب(لا) لم تقم الحكومة العراقية والاطراف العراقية بمحاولات ومبادرات وطنية جادة ومسؤولة لارساء علاقات وشراكات حقيقية بين الاقليم



والمركز وضمان استحقاقات الاقليم المالية والاتفاق على مجمل المفاصل المتعلقة بالعلاقة تحت سقف الدستور وضمن البلد الواحد، بل اكتفت بالرفض القاطع والتحذير والتهديد والوعيد وفي المقابل جاء المجتمع الدولي على الخط وطالبوا بتأجيل او الغاء الاستفتاء مقابل ضمانات بالعمل على حل الاشكالات بين الاقليم والمركز .

الرفض الامريكى

دخلت الولايات المتحدة على الخط الرفض للاستفتاء على مستوى البيت الابيض والخارجية ولكن بيانات الرفض صاحبته تعهدات بالعمل الجاد لحل المشاكل بين الاقليم والمركز بشكل جذري ومن هذه المواقف الامريكية :

*اولا: البيت الابيض:

بيان من السكرتير الاعلامي حول الاستفتاء المزمع إجراؤه من قبل حكومة إقليم كردستان لتأييد الولايات المتحدة نية حكومة إقليم كردستان في إجراء استفتاء في وقت لاحق من هذا الشهر. أكدت الولايات المتحدة مرارا لقادة حكومة إقليم كردستان أن الاستفتاء يشتمل على الجهود الرامية إلى إلحاق الهزيمة بداعش وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة. يمثل إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها خاصة استفزازا وزعزعة للاستقرار. ولذلك فإننا ندعو حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء والدخول في حوار جاد ومستمر مع بغداد، حوار أشارت الولايات المتحدة مرارا إلى أنها مستعدة لتسهيله.

البيت الابيض

٢٠١٧/٩/١٤

*ثانيا: وزارة الخارجية الامريكية

في ٢٠١٧/٩/١١ ، تحدث وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني هاتفيا قبل أسبوع بعد ان أعدت أربيل الخطوة الأساسية لعملية الاستفتاء، كما رحبت وزارة الخارجية بزيارة وفد كردي إلى بغداد لمناقشة القضية رغم اعلان بغداد موقفها الحاسم من الاستفتاء. وقالت هيدز نوپرت، المتحدثه باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ان الولايات المتحدة تشعر بقلق من إجراء عملية الاستفتاء في الوقت الحالي لانها تزيد من زعزعة الاستقرار، مشيرة إلى ان تنظيم «الدولة الإسلامية» ما زال يمثل التهديد الخطير الكبير على العراق في الوقت الراهن، وأضافت «أعربنا عن قلقنا الشديد إزاء إجراء الاستفتاء، ما نود رؤيته هو عراق مستقر وموحد».

بيان لوزارة الخارجية الأمريكية

تعارض الولايات المتحدة بشدة استفتاء حكومة إقليم كردستان العراق على الاستقلال المزمع إجراؤه في ٢٥ أيلول. كما أن جميع جيران العراق، وكل المجتمع الدولي تقريبا، يعارضون هذا الاستفتاء. تحت الولايات المتحدة القادة الكرد العراقيين على قبول البديل والذي هو حوار جدي ومستمر مع الحكومة



المركزية تقوم بتسهيله الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركاء آخرون بشأن جميع المسائل ذات الأهمية بما في ذلك مستقبل العلاقة بين بغداد واربيل.

وإذا أُجري هذا الاستفتاء، فمن غير المرجح أن تجري مفاوضات مع بغداد، وسوف يتم إنهاء العرض الدولي المذكور أعلاه لدعم المفاوضات.

إن ثمن إجراء الاستفتاء غالي بالنسبة لجميع العراقيين، بمن فيهم الكرد. وقد أثر الاستفتاء بالفعل تأثيراً سلبياً على تنسيق الجهود لهزيمة داعش وطرده من المناطق المتبقية تحت سيطرته في العراق.

إن قرار إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها يزعزع الاستقرار بشكل خاص، مما يثير التوترات التي يسعى داعش والجماعات المتطرفة الأخرى إلى استغلالها. ويجب تسوية حالة المناطق المتنازع عليها وحدودها من خلال الحوار، وفقاً للدستور العراقي، وليس عن طريق الفعل أو القوة من جانب واحد.

وأخيراً، قد يعرض الاستفتاء العلاقات التجارية الإقليمية لكردستان العراق وجميع أنواع المساعدات الدولية للخطر، وهذا ما لا يرغب به أي من شركاء العراق.

وهذه ببساطة حقيقة هذا الوضع الخطير جداً. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحوار الحقيقي البديل الذي نحث القادة الكرد على تبنيه، يعد بحل عدد كبير من المظالم المشروعة للكرد العراقيين، وإقامة مسار جديد وبناء علاقات بين بغداد واربيل تعود بالفائدة على كل العراقيين.

يمكن للكرد أن يفخروا بالفعل بما أنتجته عملية الاستفتاء، بما في ذلك المزيد من الوحدة الكردية، وإحياء البرلمان الكردي للمرة الأولى منذ ما يقرب من عامين، وطرح قضايا هامة على الساحة الدولية، مع استعداد الشركاء والأصدقاء للبناء على روح التعاون المشهوددة بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية في الحملة لمحاربة داعش كي تساعد في حل القضايا العالقة.

ومما يؤسف له أن الاستفتاء الذي سيجري الأسبوع المقبل سيعرض للخطر كل هذا الزخم وأكثر من ذلك. والاستفتاء بحد ذاته الآن غير ضروري بالنظر إلى المسار البديل الذي أعدته واعترفت به الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وزارة الخارجية الامريكية

٢٠١٧/٩/١١

*رسالة تيلرسن

المساعي الامريكية لم تتوقف عند اصدار البيانات بل ان وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسن كتب رسالة الى رئيس الاقليم مسعود بارزاني تتضمن دعوة لالغاء الاستفتاء و دعم الولايات المتحدة لاجراء مفاوضات بين حكومتي اربيل وبغداد تمتد لمدة عام بهدف معالجة جميع الملفات العالقة وهذه نص الرسالة :

الرئيس بارزاني..

أكتب هذه الرسالة باسم الولايات المتحدة الأمريكية للتعبير عن تقديري للامحدود لكم ولشعب كردستان العراق،

لقد أسسنا علاقات تاريخية خلال العقود الماضية.

نحن نريد توطيد هذه العلاقات خلال العقود المقبلة وملتزمون بذلك. خلال الأعوام الثلاثة الماضية على وجه الخصوص فإن عملنا المشترك وقراراتكم الشجاعة للتعاون الكامل مع القوات الأمنية العراقية، غيّر مسار الحرب ضد داعش.

نحن نقدر تضحيات البيشمركة في حربنا المشتركة ضد الإرهاب، ولن ننسى تلك التضحيات أبداً. في هذا الوقت، نحن أمام مسألة الاستفتاء على مستقبل إقليم كردستان، المقرر إجراؤها في ٢٥ أيلول، لقد عبرنا عن مخاوفنا والتي تتضمن عدة أمور، ومنها الحرب المستمرة ضد داعش، بما فيها معركة الحويجة المرتقبة، وعدم استقرار الظروف الإقليمية، والحاجة للتأكيد على إرساء الاستقرار في المناطق المحررة للاطمئنان بأن داعش لن يستطيع العودة إليها أبداً، وعلى هذا الأساس نحن ندعوكم باحترام لقبول البديل الذي نرى أنه يساعدكم بشكل أفضل لتحقيق أهدافكم وحماية الاستقرار والأمن في مرحلة الحرب ضد داعش.

هذا المقترح البديل يؤسس إطاراً جديداً وسريعاً للتفاوض مع الحكومة المركزية العراقية برئاسة حيدر العبادي، وهذا الإطار السريع للحوار يحمل معه أجندة مفتوحة ويجب أن لا تمتد لأكثر من عام لكن يجوز تجديدها، والهدف الرئيس لهذا المقترح هو تسوية جميع الملفات العالقة بين بغداد وأربيل وسيحدد طبيعة العلاقات المستقبلية بين الجانبين. ونحن سنحاول معالجة احتياجاتكم المالية والأمنية الراهنة.

الرئيس بارزاني، في الحقيقة، نحن نتفهم مخاوفكم خلال الأعوام العشرة الماضية، كما نستوعب الخطأ التاريخي الذي تعرض له الكرد في العراق عام ١٩٢١، ونحن نقبل بالحاجة لإيجاد طريق إلى الأمام على أساس الموافقة الظاهرة، بحيث يمكن تلبية احتياجاتكم ومطالب كافة الأجناس والأديان والمكونات الإثنية على هذه الأرض التاريخية، ومن أجل كل هذه الأسباب، فإن السياسة الأمريكية خلال إدارة الرئيس ترمب تتضمن القيام بكل ما بوسعنا لمساعدتكم والحكومة المركزية لحل كل هذه القضايا المهمة وتطمينكم بأن قوتنا وثقلنا يقفان وراء هذا الإطار الجديد للتفاوض.

أكثر من ذلك، نحن مستعدون لتقديم التسهيلات لكي يقوم مجلس الأمن الدولي بتقديم المزيد من الدعم للعملية، كما إننا مستعدون لتقديم التسهيلات الكاملة من قبل منظمة الأمم المتحدة وشركائنا الأساسيين مثل بريطانيا وفرنسا، هذه فرصة نادرة بأننا ندعوكم باحترام لقبول البديل عن الاستفتاء المقرر، ونعتقد أن هذا الاستفتاء سيكون له نتائج خطيرة بل أن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء.

بالأخذ بنظر الاعتبار تاريخ الشعب الكردي، نتفهم بأنكم تنظرون إلى الحوار المقترح على أنه فرصة أخرى، كما إننا نعتقد أن هذه الفرصة تستحق الموافقة، خاصة بعد الانتصارات التاريخية ضد داعش، والشراكة منقطعة النظير بين القوات الأمنية العراقية والبيشمركة الكردية بالدعم القوي من التحالف الدولي، بالتأكيد إذا لم تتوصل المفاوضات في نهاية المطاف إلى نتيجة مقبولة أو فشلت بسبب انعدام الثقة الكاملة من قبل بغداد، فإننا سنقر بضرورة إجراء الاستفتاء.

**ونظير التزامنا بدعم هذا الإطار الجدي للحوار - كبديل لإجراء الاستفتاء المقرر -
فإننا نطلب التزامكم بالنقاط التالية:**

أولاً: التفاوض مع بغداد في الأساس يبقى من أجل التوصل إلى تفاهم وإيجاد اتفاق مشترك على العلاقات

المستقبلية بين إقليم كردستان والحكومة العراقية، سواء أكان ذلك يعني فيدرالية حقيقية معمول بها أو نوعاً من الكونفيدرالية أو الاستقلال، ويجب أن تكون هذه الاتفاقية عن طريق المباحثات السلمية.

ثانياً: يبقى إقليم كردستان والبيشمركة الكردية شركاء رئيسيين ضمن التحالف الدولي لدحر داعش، وسيستمر الدعم المناسب للتحالف، في الوقت الذي يتواصل فيه العمل المشترك التاريخي مع القوات الأمنية العراقية، وسيكون للولايات المتحدة خطة لتسريع جهودنا الداعمة «لآلية الأمن المشترك»، وعلينا العمل معاً للوثوق باستقرار هذه المناطق الحساسة، خاصة تلك التي بقيت غير آمنة بعد داعش، مثل شنكال.

ثالثاً: تقرير حدود إقليم كردستان عن طريق الحوار مع بغداد، وفقاً للآلية الواردة في المادة ١٤٠، والولايات المتحدة تقوم مع الأمم المتحدة وبالتعاون مع الحكومة العراقية بدعم عملية سريعة لتسوية هذه المسائل، وذلك في إطار الوقت المذكور آنفاً.

رابعاً: نتوقع أنك ستواصل الجهود للتعاون مع الحكومة العراقية الحالية برئاسة حيدر العبادي، ومن قبيل ذلك المشاركة في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٨ وأداء دور إيجابي في بغداد فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات، وحكمك ورئاستك في مرحلة ما بعد داعش سيكونان ذوا أهمية بالغة للمنطقة بالكامل.

وبالتزامن مع هذا الإطار للتعاون، سنقوم نحن بتقديم الدعم والتسهيلات لحل هذه القضايا خلال فترة عام:

- تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالسلطة والإيرادات بالشكل المعني.
- تنفيذ المادة ١٤٠.

- معالجة المسائل الأخرى مثل البيشمركة والطيران الجوي المدني والممثلات الدبلوماسية والملفات الأخرى. نؤمن بأن هذه الرسالة وقرارك الشجاع بقبول هذا المقترح سيصبح فرصة تاريخية بين أمريكا وإقليم كردستان والحكومة العراقية، وهذا في مرحلة ما بعد تضحياتنا المشتركة وانتصاراتنا ضد داعش، باسم أمريكا، والرئيس دونالد ترامب، وجميع طاقم الأمن القومي فإنه لمن الفخر أننا نعمل معك.

طبيعة التعامل الأمريكي:

تعتبر طبيعة التعامل الأمريكي مع إقليم كردستان عندما يدعو البيت الأبيض ووزارة الخارجية إلى تأجيل أو إلغاء استفتاء الاستقلال معقدة وتعكس عدة اعتبارات منها السعي لتجنب تصعيد التوترات في العراق، حيث أن الاستفتاء قد يؤدي إلى نزاعات مسلحة أو تفكك الدولة. لذلك، غالباً ما كانوا يشددون على أهمية الحوار والتعاون وتأكيدهم على أهمية وحدة العراق وسلامته الإقليمية، وتعزيز هذا المبدأ في تعاملها مع إقليم كردستان.

وعندما تعرض الولايات المتحدة ضمانات لحل المشاكل بين الإقليم والحكومة المركزية، مثل الدعم السياسي والاقتصادي، فهذا يعكس رغبتها في تحقيق تسويات طويلة الأمد ودعمها لحقوق الكرد في تقرير مصيرهم، ولكن ضمن إطار يحافظ على استقرار المنطقة.

ولا يمكن تجاهل حقيقة فقدان الدعم الدولي إذ أن رفض الدعوات الأمريكية يُعتبر تحدياً للسياسة الأمريكية ويؤدي إلى تقليل الدعم الأمريكي والإقليمي للإقليم، مما يضعف موقفه على الساحة الدولية، إضافة إلى تصاعد الانقسام



الداخلي في الاقليم و تداعيات اقتصادية.

بالمجمل، يُظهر الموقف الأمريكي توازناً بين دعم حقوق الكرد والحفاظ على وحدة العراق، ورفض دعوات تأجيل الاستفتاء قد يُدخل الإقليم في دوامة من الصراعات والتوترات السياسية.

مجلس الامن

دعوات مجلس الأمن لعدم إجراء أمر معين في دولة ما يمكن أن تكون ملزمة قانونيًا خاصة إذا صدرت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أما إذا كانت تحت الفصل السادس، فهي غير ملزمة، لكنها لها تأثيرا دبلوماسيا كبيرا وهذه القرارات تعكس إجماع أو توافق القوى الكبرى على القضية المطروحة وعدم الامتثال لدعوته قد يؤدي إلى عزلة دولية، أو إدانة سياسية وتجاهل، أو حتى فرض عقوبات في المستقبل.

وفي ٢٣/٩/٢٠١٧ اصدر مجلس الامن بيانا حول تحذيريا حول الاستفتاء و جاء فيه :

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل المزعزع للاستقرار لخطط حكومة إقليم كردستان الرامية إلى إجراء استفتاءٍ أحادي الجانب في الأسبوع المقبل. وأشار أعضاء المجلس إلى أنه من المقرر إجراء الاستفتاء المزمع إجراؤه في الوقت الذي تجري فيه عمليات مكافحة داعش، والتي تقوم فيها القوات الكردية بدور حاسم، وهذا من شأنه أن يشنت الانتباه إلى جهود ضمان العودة الآمنة والطوعية لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ ونازح. وأعرب أعضاء المجلس عن احترامهم المستمر لسيادة العراق وسلامة أراضيه ووحدته، وحثوا على حل جميع القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقاً لأحكام الدستور العراقي من خلال الحوار المنظم والحلول التوفيقية بدعمٍ من المجتمع الدولي. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لجهود الأمم المتحدة لتسهيل الحوار بين أصحاب الشأن العراقيين.

مجلس الأمن الدولي

٢٠١٧/٩/٢٣

الامم المتحدة

لمشروع القوانين والمبادرات التي قدمتها الأمم المتحدة بشأن حل المشاكل وتطبيع العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة العراقية أهمية كبيرة على عدة مستويات كالسعي إلى تعزيز وحدة العراق ومنع تصاعد النزاعات الداخلية بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان ، وكذلك تسهم في تعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة وتسهيل الوصول إلى تفاهات مشتركة حول الملفات الحساسة مثل الموارد النفطية، الحدود، والسلطة السياسية. ورفض هذه المبادرات قد يضعف فرص التفاهم والتعايش السلمي بين المكونات المختلفة ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانقسام الداخلي ويهدد استقرار البلد.

وفق الامم المتحدة يتمتع العراق بموقع استراتيجي في المنطقة، وله دور في استقرار الشرق الأوسط و تطبيع



العلاقات بين بغداد وأربيل يساهم في تقليل التوترات الإقليمية وتجنب تدخلات خارجية وان لرفض وتجاهل هذه المبادرات تداعيات عديدة من تفاقم الأزمات، خاصة في مناطق التماس بين القوات الأمنية في الإقليم والقوات الحكومية العراقية وكذلك التأثير السلبي على اقتصاد الإقليم وتقليل الاستثمارات الأجنبية والمحلية، واخير او توقف مشاريع البنية التحتية. في هذا السياق تعتبر مشاركة الأمم المتحدة عاملاً مهماً لدعم الاستقرار ومنع التصعيد.

مشروع قرار اممي

* إضافة الى دعوات الامين العام للامم المتحدة انذاك لالغاء او تاجيل الاستفتاء ، قدمت الأمم المتحدة بشكل رسمي مقترحا لرئيس الاقليم مسعود بارزاني في ٢٠١٧/٩/١٧ يقضي بالعدول عن الاستفتاء المرتقب في ٢٥ سبتمبر، في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل في مدة أقصاها ثلاث سنوات. وبحسب الوثيقة التي قدمها المبعوث الأممي إلى العراق يان كوبيش لبارزاني، فإن المقترح يقضي بشروع الحكومة العراقية وحكومة الإقليم على الفور بـ"مفاوضات منظمة، حثيثة، ومكثفة، من دون شروط مسبقة وبجدول أعمال مفتوح على سبل حل كل المشاكل، تتناول المبادئ والترتيبات التي ستحدد العلاقات المستقبلية والتعاون بين بغداد وأربيل". ويتعين على الجانبين اختتام مفاوضاتهما خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، ويمكنهما الطلب "من الأمم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي، تقديم مساعيها الحميدة سواء في عملية التفاوض أو في وضع النتائج والخلاصات حيز التنفيذ". وكشف الرئيس العراقي السابق الدكتور فؤاد معصوم في كتابه (السنوات الأربع في قصر السلام) قائلاً في اجتماع دوكان سالت السيد نيجيرفان بارزاني عن حقيقة هذه الورقة فقال انهم تلقوها من المبعوث الاممي .

فيما ياتي نص مشروع القرار الاممي كبديل عن الاستفتاء :

بالنظر الى ما حدث بعد ٢٠٠٣ ومستذكرا تاريخا من الجرائم والاضطهاد ولاسيما من قبل نظام صدام حسين ضد الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي تقرر بناء مستقبل مشترك في العراق وفق مبادئ الديمقراطية والفيدرالية والمواطنة والمساواة في تحقيق العدل والحقوق للجميع.

اولا:

* إشارة الى التعاون غير المسبوق والمستمر بين بغداد واربييل في محاربة ما يسمى داعش وتقديرا للشهداء والابطال والحاجة الى دعمهم ودعم عوائلهم وتقديرا للدعم الكبير للنازحين من قبل الكثير من العراقيين بما فيه الشعب الكردي وحكومة اقليم كردستان والحاجة الى تأمين عودتهم بشكل طوعي وآمن الى ديارهم .

* الاقرار انه وفق الدستور التي تم تبنيه في عملية اتسمت بالطوعية والديمقراطية من قبل الشعب العراقي كافة بما فيه كردستان العراق فان العراق دولة موحدة وديمقراطية وفيدرالية وان احترام الدستور والعملية الديمقراطية امر اساسي.

* الاقرار ان تجارب السنوات الماضية بالرغم مما تقدم ان الفيدرالية لاتسير بشكل يحظى برضا الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي وان هناك الكثير من المشاكل والقضايا العالقة لاتزال لم تحل بما فيها قضايا حساسة مثل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور والخاصة بالمناطق المتنازع عليها بما فيها وضع محافظة كركوك وهذا كله ادى الى فقدان الثقة بين الاطراف ومثل هذا الوضع لايمكن ان يستمر وغير مستديم.

* الاقرار بانه وفي هذه المرحلة وفي الوقت الذي يقوم فيه الشعب العراقي بما فيه اقليم كردستان بالتعاون في محاربة مايسمى داعش، تبقى محاربة داعش هي الاولوية وعليه يجب ان تتم معالجة القصور الذي حدث ومراجعة الاسس والمبادئ والترتيبات في البيت العراقي ومن اجل معالجة تطلعات وطموحات كافة العراقيين بما فيه الشعب الكردي. * ملاحظة ما ورد في قرار اقليم كردستان في الامر رقم (١٠٦) الموافق ٨ / يونيو / ٢٠١٧ لاجراء استفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ «في كافة مناطق اقليم كردستان والمناطق الكردستانية (المتنازع عليها) خارج ادارة اقليم كردستان» من اجل تنفيذ حق تقرير المصير عبر الاجابة عن السؤال (هل تريد ان يصبح اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج نطاق ادارة اقليم كردستان دولة مستقلة؟).

* ملاحظة العديد من التصريحات من قبل الحكومة العراقية بان الاعلان احادي الجانب لاجراء الاستفتاء غير دستوري وغير قانوني ويفتقد الى القانونية ويمثل خلق سياسة امر واقع مرفوض وفي نفس الوقت تؤكد احترامها لتطلعات الشعب الكردي وابناء الشعب العراقي كافة والتأكيد على ان المشاكل الحالية يجب ان تحل بالحوار والاتفاق. * ملاحظة موقف المجتمع الدولي والذي كرر دعمه للديمقراطية في العراق ووحدته وسلامة اراضيه و اشار هذا الموقف الى قلق المجتمع الدولي من اجراء استفتاء للاستقلال بشكل احادي الجانب وانه يقوض على نحو خطير سيادة العراق وسلامة اراضيه ويزيد من خطورة عدم الاستقرار في العراق والمنطقة وتبقى محاربة داعش الاولوية وعبر المجتمع الدولي عن دعمه لحل القضايا العالقة بما فيها مسألة الاستفتاء عبر الحوار والمفاوضات.

ثانيا :

* وافقت الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان وقررتا عملا بروح التعاون والشراكة بينهما والاحترام المشترك لتطلعات الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي ووفقا للدستور ما يأتي : * الدخول في (شهر سبتمبر) في مفاوضات شراكة منظمة ومستديمة ومكثفة تعتمد على تحقيق النتائج وبدون شروط مسبقة وجدول اعمال مفتوح لحل كافة المشاكل والقضايا العالقة وفقا لمبادئ وترتيبات تحدد العلاقة المستقبلية بين بغداد واربييل والتعاون بينهما. * تستكمل هذه المفاوضات خلال (٢-٣) اعوام من تاريخ بدئها. * الطلب من الامم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي تقديم مساعيها الحميدة لعملية التفاوض وتنفيذ ما تتفق عليه الاطراف من نتائج.

ثالثا :

* وفقا لهذا الاتفاق تقوم حكومة اقليم كردستان بعدم اجراء الاستفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ وفق ما اعلن في قرارها الرقم (١٠٦) الموافق ٨ يونيو ٢٠١٧، ويمكن لها ان تعود لهذه المسألة انتظارا لنتائج المفاوضات.

رابعا :

* يعتبر هذا الاتفاق بمثابة فرصة لكل من مجلس النواب العراقي وبرلمان اقليم كردستان لتبني التشريع اللازم الذي ينظم اجراء اي استفتاء في المستقبل.



خامسا :

*يرحب المجتمع الدولي ممثلا بالامم المتحدة ويدعم هذا الاتفاق وان الدعم والضمانات الدولية ستساعد في تسهيل حل القضايا العالقة وتنفيذ المبادئ والترتيبات التي ستحدد مستقبل العلاقة والتعاون بين بغداد واربيل.
*ويتم اطلاع مجلس الامن الدولي على تنفيذ هذا الاتفاق عبر تقديم تقرير دوري من قبل الامين العام للامم المتحدة الى مجلس الامن.

موقف رافض للاتحاد الأوروبي

وفي ٢٠١٧/٩/٢٠ دعا الاتحاد الأوروبي، الأربعاء، السلطات في كردستان العراق لعدم إجراء استفتاء حول استقلال المنطقة، واعتبره بأنه «غير مثمر». وقالت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيرين، «يذكر الاتحاد الأوروبي بدعمه الدائم لوحدة وسيادة العراق ووحدة أراضيه، والإجراءات من طرف واحد، مثل الاستفتاء المقترح، تعتبر غير مثمرة ويجب تجنبها». وأكدت على أن الاتحاد الأوروبي يعترف بوجود مسائل غير محلولة بين السلطات الكردية وبغداد، ويعتبر أنه يجب حلها «عن طريق الحوار السلمي والبناء الذي يمكن أن يقود إلى حل متوافق عليه ومركز على تنفيذ بنود الدستور العراقي».

وأضافت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، «الاتحاد الأوروبي يرحب بمبادرة الأمم المتحدة لتشجيع الحوار ويعرض دعمه لهذه العملية في حال طلب ذلك».

موقف رافض لجامعة الدول العربية

وفي ٢٠١٧/٩/١٣ أصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية قرارا يرفض فيه إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان عن العراق.

وقال أحمد جمال، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية، في تصريح صحفي: «استجابة لطلب وزير الخارجية العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري في اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية، أصدر المجلس الوزاري قرارا عربيا، وبالإجماع، لرفض الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، لعدم قانونيته، وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به، ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيسي لأمن واستقرار المنطقة، وأن تهديد هذه الوحدة يمثل خطرا على أمن المنطقة وقدرة دولها وشعوبها على مواجهة الإرهاب».

وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، عن اصدار مجلس الجامعة قراراً بشأن استفتاء إقليم كردستان العراق، مبينا أن القرار يتمسك بوحدة العراق.

ونقلت صحيفة عن أبو الغيط قوله، إن «هناك قراراً صدر من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الاستفتاء في كردستان»، مشيراً إلى أن «هذا القرار يتمسك بوحدة التراب العراقي، ويطالب بأن تكون أي خطوات وفقاً للدستور العراقي».

موقف رافض لمنظمة التعاون الإسلامي

في ٢٠١٧/٩/٢٠ دعت منظمة التعاون الإسلامي، رئاسة إقليم كردستان العراق، إلى إلغاء الاستفتاء المرتقب لتحديد مصير الإقليم، مشددة على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق واستقراره وسلامة أراضيه.



وعبرت الأمانة العامة للمنظمة، في بيان عبر موقعها الرسمي على الأنترنت السبت، عن قلقها العميق إزاء مشروع الاستفتاء المزمع عقده في إقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر. وحثت الأمانة، فيما أسمته نداءً عاجلاً، رئاسة إقليم كردستان العراق، على إلغاء الاستفتاء «لتعارضه مع الدستور العراقي ولتأثيره السلبي على الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب»، مشددة على ضرورة التمسك بالدستور واحترامه، وبذل كل الجهود للحفاظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه.

موقف رافض لتركيا وإيران

إضافة الى العديد من المواقف التركية الراضية ، قال رئيس الجمهورية التركية وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان مرة أخرى في ٢٠١٧/٩/١٦ ، إن قرار الإدارة الكردية شمالي العراق لإجراء الاستفتاء للانفصال عن بغداد «يتجاوز حدود انسداد الأفق وقلة الخبرة السياسية، ولا يمكن القبول بمفهوم سياسي». وقال أردوغان ان مساعي بارزاني لضم محافظة كركوك للاستفتاء، وهي منطقة متنازع عليها بين الإقليم وبغداد، وأفاد أن بارزاني سيرى بشكل واضح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي المزمع عقده في ٢٢ من شهر سبتمبر/أيلول ، واجتماع مجلس الوزراء. ولفت أردوغان إلى أن تركيا، ترى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.

وحذر أردوغان، مسعود بارزاني من المضي في استفتاء على استقلال الإقليم عن العراق، وأضاف أن تصريحات بارزاني، حول الاستفتاء «خاطئة للغاية، لأنه يعلم حساسيتنا تجاه وحدة التراب العراقي». وقال ، ان «لتركيا حدودا مع العراق طولها ٣٥٠ كم وفي جانبي العراق الآخرين إيران وسوريا، والوضع في سوريا معلوم. نحن نرى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وموقف إيران مشابه للموقف التركي، حول ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، إن حاولتم إعلان دولة مستقلة على أهوائكم رغم علمكم المسبق بكل تلك المواقف، فلن يكون جواب الجميع بـ «نعم» بهذه السهولة، فهنا يوجد التركمان وبالجانب الآخر في الموصل هناك العرب، فلا يمكنكم تجاهلهم، ولن يوافق أحد على خطوة تهدد وحدة الأراضي العراقية. وترفض الحكومة العراقية الاستفتاء، وليس من الممكن أن يوافق البرلمان العراقي على هذا الاستفتاء.»

اما ايران ،ففي ٢٠١٧/٩/١٧ هدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الأميرال علي شمخاني ، بإلغاء الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع كردستان وإغلاق كافة المنافذ الحدودية مع الإقليم في حال مضيه بالاستفتاء ،وقال إن «الاتفاقيات الأمنية والعسكرية ستلغى في حال أقدم إقليم كردستان على الانفصال عن العراق»، لافتا إلى أن «إيران ستعمل ضمن إطار تأمين حدودها المشتركة، على إعادة نظرها في طريقة التعامل مع تواجد وتحركات العناصر الإرهابية في إقليم كردستان العراق المعادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وستقدم على خطوات مغايرة تماما عن الخطوات المتخذة سابقا». وأضاف شمخاني أن «الفرصة ما تزال سانحة أمام مسؤولي كردستان العراق للاستجابة للمبادرات الخيرة التي تهدف تأمين مصلحة الشعب الكردي ودولة العراق والحؤول دون إنشاء تيارات تهدد الأمن في المنطقة»، مؤكدا أن «إجراء الاستفتاء بمثابة إغلاق كافة المنافذ الحدودية مع إيران».

وفيما يتعلق بموقف ايران تجاه اجراء الاستفتاء في إقليم كردستان العراق صرح شمخاني بان تنظيم استفتاء الاستقلال سيفضي الى وقوع تهديدات جديدة ضد إقليم كردستان واصاف : في الوقت الذي يقترب العراق من المرحلة النهائية لتطهير كامل ترابه من لوث الارهابيين التكفيريين بفضل جهود وتضحيات الشعب العراقي بمن فيهم العرب والكرد والتركمان فان هذه الاجراءات والتي تفتقد للمصادقية القانونية ايضا، ستطال تداعياتها السلبية أمن المنطقة والعراق خاصة إقليم كردستان العراق.



وأشار شمخاني الى الدور المصيري والهام للکرد في الحكومة العراقية وضرورة استثمار هذه الطاقة في مسيرة تعزيز الأليات الأمنية والاقتصادية والسياسية في اقليم كردستان العراق وقال ان معارضة الدول المجاورة للعراق لاستفتاء استقلال الاقليم، سيخلق ظروفًا معقدة وشاقّة لكردستان العراق بعد الاستفتاء.

واعتبر شمخاني، ان شرعية المعابر والمناطق الحدودية بين الجمهورية الاسلامية الإيرانية و اقليم كردستان العراق مستمدة فقط بوجود الأقليم ضمن العراق الموحد منوها الى ان الاتفاقيات الحدودية مع الأقليم سوف تكون نافذة في اطار حكومة العراق المركزية فقط وان انفصال الأقليم عن الدولة العراقية بمثابة غلق جميع المعابر والمخاطر الحدودية المشتركة. وأشار الى وجود الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين إيران وأقليم كردستان العراق، وقال ان انفصال الأقليم عن الاراضي العراقية بمعنى انتهاء جميع الاتفاقيات ومن ثم ستعمل ايران وفي اطار حماية الحدود المشتركة، على مراجعة جميع سياساتها لمواجهة تواجد ونشاطات الجماعات المناوئة للثورة في مناطق كردستان العراق، وستسلك سلوكًا مختلفًا تمامًا عن السابق.

وشدد أمين المجلس الاعلى للأمن القومي على استمرار الحوار لتسوية القضايا القائمة واعادة النظر في اتخاذ القرارات المتسرعة وقال ان الفرصة مازالت سانحة امام المسؤولين في كردستان العراق لاستجابة الدعوات لما لها من خير للکرد وبهدف حماية مصالح المجتمع الكردي والعراق و منع تشكيل الاتجاهات المضادة للأمن في المنطقة.

رفض المبادرات الدولية والبدائل

على الرغم من ان الاتحاد الوطني الكردستاني كان يريد التجاوب مع الدعوات الدولية وضرورة ان يؤخذ البديل المقترح للدول العظمى بشأن استفتاء اقليم كردستان على محمل الجد وكذلك دعوة حركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية إلى الاستجابة للمبادرات الدولية لتأجيل الاستفتاء الا ان رئيس الاقليم وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض جميع هذه الدعوات والمبادرات الدولية بتأجيل أو إلغاء استفتاء الاستقلال قائلًا «ان المطالبات والدعوات لتأجيل استفتاء الاستقلال قد انتهت».

وأكد بارزاني، في كلمته أمام حشود جماهيرية في ملعب فرنسو حريري في أربيل ٢٣/٩/٢٠١٧ «لقد انتهى وقت المطالبة بتأجيل الاستفتاء» داعيًا الى حوار مع بغداد بعد الاستفتاء وليس قبله بقوله إن «الحوار مع بغداد يمكن أن يبدأ بعد الاستفتاء، لا قبله، متهمًا الحكومات العراقية المتوالية منذ سقوط النظام السابق بتحويل الدولة العراقية إلى دولة مذهبية بدلاً من دولة مدنية» حسب قوله.

ورداً على بيان مجلس الأمن الدولي قال بارزاني «إننا مستعدون وبجدية للتعاون مع جارنا العراقي والتحالف الدولي في الحرب على داعش، وسنكون أكثر صرامة» وقال انه لن يفاوض بغداد مجدداً بشأن الشراكة. وعن التبعات السلبية والمخاطر التي ستنتج عن الاستفتاء ورفض المبادرات الدولية قال بارزاني: «انا سأتحمل جميع العواقب والمسؤولية واذا لم يفلح مسعانا نحو الاستقلال فقولوا عني ماتشأون» .

وهكذا واستنادا الى تأكيدات رئيس القليم بتحمل العواقب والتبعات شارك الكردستانيون في عملية الاستفتاء في ٢٥/٩/٢٠١٧ و أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان الاربعاء ٢٧/٩/٢٠١٧، عن نتائج الاستفتاء وقالت: ان ٧٣/٩٢٪ من الناخبين صوتوا ب (نعم)، في عملية الاستفتاء، وان ٢٧/٧٪ صوتوا ب (لا)، في الاستفتاء على استقلال الاقليم.

واوضحت ان عدد الذين كان لهم حق التصويت في اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم والكردستانيين

خارج العراق كان ٤ ملايين و ٥٨١ الفا و ٢٥٥ ناخبا. وعدد المشاركين كان ٣ ملايين و ٣٠٥ آلاف و ٩٢٥ مشاركا، اي ٧٢/١٦٪.

واشارت المفوضية الى ان النتائج كانت على الشكل الآتي:

- الاصوات الصحيحة: ٣٠٨٥/٩٣٥

- المصوتون ب نعم : ٢/٨٦١/٤٧١ (٩٢/٧٣ ٪) .

- المصوتون ب لا : ٢٢٤/٤٦٤ (٧/٢٧ ٪) .

- الاصوات الباطلة : ٤٠/١١ .

- الاصوات البيضاء : ٦٣٦٨ .

- الاصوات المبعدة : ١٧٠٦١١ .

خسائر وتراجع وهروب وعدم تحمل العواقب

ومع انتهاء الاستفتاء نفذت الدولة العراقية تهديداتها تجاه الاقليم وفق صلاحيات مطلقة اعطاها لها مجلس النواب بما فيها الحل العسكري رغم ان الدستور العراقي يمنع استخدام الجيش لفض النزاعات الداخلية وكذلك تراجع مسؤولي الحزب الديمقراطي الذين هرعوا الى الشاشات لطلب الحوار والتاكيد على ان الاستفتاء كانت لمعرفة راي الكردستاني وليس الانفصال الا ان دولة الظل العراقية قامت بشن الهجوم للسيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها بقرار قال رئيس الوزراء العراقي انذاك حيدر العبادي انه خارج ارادته وصلاحياته وحصل ما حصل في ١٦ اكتوبر ٢٠١٧ وقد استشهد العديد من افراد بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني فيما هرع قوات الحزب الديمقراطي بالهروب منسحبا من كامل مناطق كركوك وسهل نينوى مكتفيا بتوجيه الاتهامات والتخوين للاخرين، اما رئيس الاقليم فاكتفى بالتنحي عن منصبه الذي قد اكتمل مدته لمدة اكثر من عام دون تحمل تبعات رفض المبادرات الدولية والبدائل التي لوتم قبولها لكان الوضع في الاقليم والعراق افضل بكثير من الان والتاريخ سيحكم على هذه المسالة وسيقول لنا من هم الحريصون ورجالات الدولة والسياسة الحقيقيين .





الاستفتاء الكردي بين الاصرار والرفض الدولي

(بيان حقائق وتواقيت زمنية)

الداخلية والدولية لينال اعتراف المجتمع الدولي .
* * لقد كان الاستفتاء من حيث المبدأ، ممارسة ديمقراطية ونضال مدني لحسم قضايا السياسية وقضايا المجتمع بشكل عام في الدول التي تتبع النظام الديمقراطي.
* * تقرير المصير و حسب شعار الاتحاد الوطني (حق تقرير المصير) مبدا اساسي للنضال القومي والوطني، والاتحاد الوطني الكردستاني اول قوة سياسية كردستانية تبنت هذا

*اعداد : رئيس التحرير

يصادف يوم الاربعاء 2024/9/25، الذكرى السابعة لعملية الاستفتاء حول استقلال كردستان والتي حازت على موافقة الاغلبية من الكردستانيين بـ(نعم)، كما هو الحال في عملية استفتاء جرت في 2005، حيث ان المواطن الكردي اينما كان لا يخفي دعمه لاي سؤال عن رغبته في الاستقلال كحقه المشروع في تقرير المصير وفق المواثيق الدولية ولكن ممارسة هذا الحق يجب ان لاتخرج عن سياق التوافقات

مشترك واتخاذ السبل السياسية و التئام جروح مابعد الاستفتاء.

* * ما يؤسف له انه بدلا من التمسك بمقومات وحدة الصف والابتعاد عن التنازع والتنازح حيال الارادة القومية، فان الاستفتاء الذي يستخدم لاهداف قومية ووطنية ، ادى الى بروز مرحلة من النزاع والشرخ في صفوف الامة .

بالامكان ان نقول ان عملية الاستفتاء كانت تجربة نابغة من ممارسة إرادة شرعية وديمقراطية ، لكن النتيجة كانت تراجعا وتطويقا سياسيا لكردستان.

* * لا يزال لشعبنا وحركته السياسية وتجربة الحكم الكثير من الطاقة والهمة للنهوض و التعافي وتجنب الخلاف والتراجع والانقسام .فارادة وحدة الامة وانجاح تجربتنا تستحق تضحية اكثر و اعادة التنظيم وتنشيط الهمة القومية والسياسية وان شعبنا وبعد هذه التضحيات بما فيها عملية الاستفتاء يستحق حياة افضل واكثر كرامة.

من المبكر إجراء تقييم نهائي لتجربة الاستفتاء، ومن السابق لاوانه أن يبدي التاريخ موقفه النهائي حولها.

فتقييمنا الحالي يجب ان يصب في مصلحة الوحدة والتضامن والتطلع إلى المستقبل.

وضمن المهام التوثيقية في تغطية هذا الملف ، اعدت (المرصد) هذا التقرير الاستقصائي عن أبرز يوميات ما قبل عملية الاستفتاء وبعدها، إضافة للدعوات الدولية بتأجيلها مقابل وعود وبدائل كانت تخدم واقع اقليم كردستان ومعه المناطق المتنازع عليها ولكنها تمت رفضها من قبل زعيم الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني الذي تعهد قبل اجراء الاستفتاء وفي جميع الملتقيات مع المواطنين انه سيتحمل شخصا عواقب اية تبعات سلبية لعملية الاستفتاء .

الشعار كستراتيجية .

* * التعامل مع مسالة حق تقرير المصير يجب ان يكون حسب الظرف السياسي لتطور النضال والقضية الكردية، ومن هذا المنطلق تبنى الاتحاد الوطني الكردستاني مبدأ الفيدرالية بعد انتفاضة ١٩٩١ وادخله برلمان كردستان ضمن منهجته ورؤيته لشكل الحكم وبعد ذلك تثبيته في الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥.

* * استفتاء عام ٢٠١٧ كان ممارسة لحق ديمقراطي لشعبنا، واغلب القوى الكردستانية بما فيهم الاتحاد الوطني الكردستاني قد صوتوا فيه كونه حقا مشروعا ولكن هذا الحق وهذه العملية كانت بحاجة الى اجماع وطني اكثر ، كان هنالك فرصة للحوار مع الحكومة العراقية الاتحادية ، رغم ان بغداد كانت تضع انذاك

حصارا سياسيا واقتصاديا جائرا على اقليم كردستان ولم تتعامل مع مشاكل كردستان بمسؤولية وطنية.

* * المجتمع الدولي و اصدقاء الكرد في الغرب و دول اخرى ارادوا ان

يكونوا وسطاء ايجابيين لدفع دفة التفاوض والحوار بين كردستان وبغداد ، وقاموا بزيادة ضغوطاتهم على بغداد لحل مشاكل كردستان واكدوا للاطراف الكردستانية في الوقت ذاته اهمية الركون الى الحوار والتفاوض لحل هذه المشاكل مع بغداد.

* * في هذا الظرف و في ٢٥/٩/٢٠١٧ تم اجراء عملية الاستفتاء وكالعادة والمتوقع فقد صوت الشعب لصالح ارادته القومية وهي الاستقلال و تقرير المصير، حيث لا يوجد وطني لا يصوت لصالح طموحاته القومية.

وللاسف الشديد لم يتم التعامل مع ظروف مابعد الاستفتاء بشكل محنك ايضا ، فبعد الاستفتاء ازدادت الضغوط والتطويق على كردستان بشكل اكبر سياسيا وعسكريا ، وهذا الامر تطلب وحدة صف اكثر و خطاب

تقييمنا الحالي يجب ان يصب في مصلحة الوحدة والتضامن والتطلع إلى المستقبل



ضرورة تفعيل برلمان كردستان

٢٠١٧/٩/٧:

أصدر الاتحاد الوطني الكردستاني بلاغا حول اجتماع المجلس القيادي يوم الخميس ٢٠١٧/٩/٧، أوضح فيه ضرورة تفعيل برلمان كردستان بأسرع وقت ممكن وفق عدة اسس قانونية واقتصادية وسياسية. فيما يأتي اهم المقررات التي جاءت في نص البلاغ:

اولا: يجب تفعيل برلمان كردستان على عدة اسس قانونية واقتصادية وسياسية وبأسرع وقت ممكن.

ثانيا: يقوم وفد من الاتحاد الوطني وخلال يومين بايصال رسالة المجلس القيادي حول آلية تفعيل برلمان كردستان الى حركة التغيير والجماعة الاسلامية.

وسيقوم نفس الوفد وبهدف الحوار مع الحزب الديمقراطي حول خارطة طريق الاتحاد الوطني والاستفتاء، بتوضيح نفس الاسس للديمقراطي الكردستاني.

هذا وزار وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني، يوم الجمعة، المقر الرئيس لحركة التغيير، لعقد اجتماع مشترك مع حركة التغيير واطلاعهم على رسالة اجتماع المجلس القيادي لل.أ.و.ك بشأن تفعيل برلمان كردستان.

وفي هذا الصدد قال عدنان حمه مينا عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، في تصريح صحفي قبل الاجتماع، أن وفد المجلس القيادي للاتحاد الوطني يهدف في اجتماعه هذا الى اطلاق حركة التغيير على مقررات الاجتماع الاخير للمجلس القيادي بشأن البرلمان، وسيبحث مع وفد حركة التغيير المبادئ التي وضعها الاتحاد الوطني بشأن تفعيل البرلمان واحتواء الازمات. وأضاف مينا: «لدى الاتحاد الوطني قرار بتفعيل برلمان كردستان لانتشال البلاد من الفراغ السياسي»، مشيراً الى ان سياسة الاتحاد الوطني هي استصدار قوانين جديدة بشأن القوانين التي بحاجة الى اعادة نظر، تحسين الوضع المعيشي للمواطن.

إقرار تفعيل برلمان كردستان وخارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني

٢٠١٧/٩/١٠:

عقد الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني اجتماعا يوم الاحد ٢٠١٧/٩/١٠، لبحث رسالة وخارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني التي سبق ان بحثها مع حركة التغيير والجماعة الاسلامية الكردستانية.

وخلال الاجتماع اتفق الجانبان على تفعيل برلمان كردستان خلال هذا الاسبوع (١٤ ايلول/٢٠١٧)، ومن جهته وافق الحزب الديمقراطي الكردستاني على خارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني المطروحة لمعالجة الأزمة السياسية والمالية في الاقليم.

واوضح مصدر مطلع لـ PUKmedia: ان الحزب الديمقراطي الكردستاني وافق على خارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني لحل مشاكل اقليم كردستان. واضاف: ان الجانبين اتفقا على تفعيل برلمان كردستان منتصف الشهر الحالي، مؤكدا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني وافق على جميع مواد خارطة طريق الاتحاد الوطني لحل المشاكل المالية والسياسية في اقليم كردستان وتفعيل البرلمان.



العبادي: من يدعو للاستفتاء دون نتيجة فهو لخداع الناس

: ٢٠١٧/٩/٩

أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن «لا مكان للصفقات والاتفاقيات مع الإرهابيين في العراق، وان أمامهم خيارين لا ثالث لهما، إما الاستسلام أو الموت»، موضحاً أن العراقيين أصحاب فضل على العالم في محاربة الإرهاب وإن ما يجري من تقدم في سوريا ضد الإرهاب ما هو إلا انعكاس لانتصارات قواتنا البطلة في الموصل وتلعفر، داعياً أبناء الحويجة وغرب كركوك وغرب الأنبار إلى ترقب تحرير مناطقهم من «داعش» بفترة قياسية، وقدم العبادي في بداية المؤتمر الصحفي الأسبوعي الذي عقده الأربعاء، التهاني للعراقيين بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وخص بكلمات التهنية والتبريكات النازحين الذين تمنى من الله سبحانه عودتهم إلى ديارهم قريباً، كما بارك أهالي الشهداء والجرحى والمقاتلين الذين لولا تضحياتهم لما تحققت الانتصارات والتحرير وإعادة الحياة إلى مدن العراق التي احتلها «داعش» الإرهابي.

وبشأن استفتاء كردستان المزمع إقامته في ٢٥ أيلول الجاري، جدد العبادي رفضه لهذه الخطوة الفردية، مؤكداً أن «أصل الاستفتاء غير دستوري، رغم احترامنا لتطلعات شعبنا الكردي، وأنه لم يحصل في أي مكان في العالم أن أقدمت جهة على الانفصال أو الاستقلال دون التوافق والاتفاق مع غيرها من الجهات الشريكة لها». وأضاف، ان «الاستفتاء يجري خارج الأطر الدستورية والقانونية للشركاء في الوطن الواحد، كما أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ترفضه بشدة، ولا أساس تشريعياً للاستفتاء في داخل الإقليم نفسه لعدم وجود برلمان حالياً، فإن كان من يدعو للاستفتاء يريد دون نتيجة فهو لخداع الناس، وإن كان يريد تنفيذ خطواته فهو طريق صعب وليس من مصلحة اخوتنا الكرد الذهاب في هذا الطريق المغلق، فدول الإقليم المعنية ترفض الاستفتاء، وإن إجراء الاستفتاء من طرف واحد سيدخلنا جميعاً في نفق مظلم خصوصا في ظل التداخلات الإقليمية المعقدة».

المواقف الدولية داعمة لتوجهات الحكومة الاتحادية

: ٢٠١٧/٩/١٠

جددت الحكومة العراقية عدم اعترافها بنتائج استفتاء استقلال إقليم كردستان المزمع تنظيمه في ٢٥ الشهر الجاري، معتبرة إياه «خطوة غير دستورية»، وقال المتحدث باسم رئاسة الوزراء سعد الحديثي في تصريحات إن «بغداد لن تلتزم بنتائج الاستفتاء، ولا توجد أي نية لدى الحكومة بقبول فكرة الاستقلال أصلاً»، مؤكداً أن «الحكومة العراقية لا تريد الدخول في صراع داخلي مع أربيل في وقت تحاول فيه الحصول على مخرج يحافظ على وحدة البلاد، والقضاء على تنظيم داعش في العراق». وشدد الحديثي على عدم اعتراف الحكومة الاتحادية باستفتاء استقلال كردستان الذي تعده «خطوة غير دستورية».

وقال الحديثي: ان محاولة فرض السيطرة على المناطق المتنازع عليها من قبل إقليم كردستان قد تؤدي إلى حصول توتر في هذه المناطق. وأضاف: ان بغداد واربيل بحاجة الى حوار جدي موسع لمناقشة كافة القضايا الخلافية، لافتا الى ان الوقت مازال متاحا لذلك.

وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء سعد الحديثي في تصريح صحفي، إن «الحكومة العراقية ملزمة بتطبيق الدستور لاسيما المادة (١٠٩) منه ونصّها أن الحكومة الاتحادية ملزمة بالحفاظ على وحدة البلاد وحماية سيادته». وأضاف الحديثي أن «المادة الاولى من الدستور تؤكد أن العراق بلد اتحادي واحد ذو سيادة، وأن الدستور ضامن



لوحده". وأشار إلى أن "هذا الالتزام الدستوري الوطني يأتي على عاتق الحكومة وانطلاقاً منه أكدنا أن استفتاء الاقليم غير دستوري وبالتالي كل ما يترتب عليه اثر قانونا على الحكومة".

وفيما لفت الحديثي إلى أن "نتائج الاستفتاء اذا تم إجراؤه لن يعترف بها من قبل الحكومة الاتحادية"، بيّن ان "بغداد دعت إلى مراجعة الاقليم لحساباته في هذا الصدد وعدم الاقدام على خطوة الاستفتاء". وحذر من "زيادة في تعقيدات المشهد العراقي بسبب اصرار اقليم كردستان على مساعيه، وهذا يقلل هامش الحوار لحل الخلافات السياسية".

وشدد المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء على أن "المواقف الدولية جاءت داعمة لتوجهات الحكومة الاتحادية"، ناقلاً "رغبة الحكومة في اجراء حوار مباشر مع الاقليم، لعدم وجود ذريعة لأي طرف بخرق الدستور تحت أي ظرف لاسيما في الفصل المتعلق بالمبادئ الاساسية وشكل الدولة العراقية". وأكد أن "نتائج الاستفتاء مهما كانت فأنها لن تطبق على ارض الواقع سواء داخل حدود اقليم كردستان أو خارجه لأن تلك الخطوة من الناحية المبدئية تفتقر الى الغطاء الشرعي أو القانوني".

إيران: تفادي إحتدام الأوضاع المعقدة

: ٢٠١٧/٩/١١

قال الناطق باسم الخارجية «بهرام قاسمي» ردا على سؤال حول الإستفتاء العام في إقليم كردستان العراق والطلب الموجه من قبل «مسعود بارزاني» الى إيران للوساطة بين أربيل وبغداد: نحن نرغب في إستمرار الحوارات التي بدأت قبل فترة بين إيران وأربيل ونأمل في ان تتمخض عن نتائج إيجابية.

وأضاف قاسمي في تصريح للمراسلين الاثنين، «نحن قد أعلننا عن مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه السيادة الوطنية ووحدة الأراضي العراقية والإستفتاء العام في كردستان قبل هذا ونأمل في أن يسهم تبني العقلانية والحكمة في المنطقة في تفادي إحتدام الأوضاع المعقدة في هذه النقطة الحساسة من العالم أكثر مما هي عليه الان.

وأشار المتحدث باسم الجهاز الدبلوماسي الإيراني، ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبكل ما لديها من قوة ومع الأخذ بنظر الإعتبار علاقتها الجيدة مع الكرد والحكومة المركزية العراقية وكافة الفئات والشخصيات العراقية تبذل قصارى جهدها لتفادي نشوب بعض الأزمات التي من شأنها أن تترك أثارا مدمرة وخطيرة.

واشنطن: الاستفتاء في الوقت الحالي تزيد من زعزعة الاستقرار

: ٢٠١٧/٩/١١

تحدث وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني هاتفيا قبل أسبوع بعد أن أعدت أربيل الخطوة الأساسية لعملية الاستفتاء، كما رحبت وزارة الخارجية بزيارة وفد كردي إلى بغداد لمناقشة القضية رغم اعلان بغداد موقفها الحاسم من الاستفتاء.

وقالت هيدز نويرت، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ان الولايات المتحدة تشعر بقلق من إجراء عملية الاستفتاء في الوقت الحالي لانها تزيد من زعزعة الاستقرار، مشيرة إلى ان تنظيم «الدولة الإسلامية» ما زال يمثل التهديد الخطير الكبير على العراق في الوقت الراهن، وأضافت «أعربنا عن قلقنا الشديد إزاء إجراء الاستفتاء، ما نود رؤيته هو عراق مستقر وموحد».

هذه الرؤية لم تترجم على أرض الواقع إلى خطوات ملموسة أو تصريحات مباشرة وواضحة تجاه الأزمة الكردية، حيث لم يقل وزير الخارجية الأمريكي أثناء اتصالاته مع بارزاني ان الكرد يجب ان يبقوا جزءا من العراق، كما انه طالب القيادة

الكرديّة بتأجيل الاستفتاء وليس الغائه صراحة، وفي الواقع أصدر مكتب بارزاني «قراءة» لهذه المحادثة جاء فيها ان تيلرسون أعرب عن تقديره للدور الكبير الذي قام به بارزاني وقوات البيشمركة في مكافحة «داعش» كما ان وصف تعاون بغداد وأربيل بانه غير مسبوق في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، وناقش الرجلان العمليات الجارية والمستقبلية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» ولم تقدم وزارة الخارجية الأمريكية قراءة خاصة للمحادثة ولكنها لم تعترض على الرؤية الكردية لمحتواها ولم تصدر تصويبا إذا كانت تعتقد ان القراءة الكردية كانت غير صحيحة، واكتفت بالقول ان المعركة الأساسية هي ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» وان الشعب العراقي هو الذي سيقدر.

وأوضح محللون ان الإدارة الأمريكية ربما قد تكون منقسمة تجاه قضية الاستفتاء والدولة الكردية، فالبيت الأبيض متعاطف جدا مع التطلعات الكردية في حين تضغط وزارة الخارجية في اتجاه معاكس، وأشار الخبراء إلى معطيات تؤثر على اتجاه القرار الأمريكي في نهاية المطاف بخصوص القضية الكردية، إذ أعلنت موسكو انها تؤيد الاستفتاء وتراه تعبيرا عن طموحات الشعب الكردي، وبدورها لا تريد واشنطن التخلف عن هذا المسار كما تحرك اللوبي الإسرائيلي بقوة في الولايات المتحدة لدعم إقامة دولة كردية مستقلة في أجزاء من العراق، وكان بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي المحتل، قد حث وفدا من الجمهوريين في الكونغرس على تأييد إقامة الدولة الكردية قائلا انهم شجعان موالون للغرب ويتشاطرون قيمه على النقيض من العرب.

وتحدث محللون أمريكيون عن تداعيات سلبية للاستفتاء وعلان الاستقلال من بينها المشاكل الاقتصادية المقبلة والصراعات المحتملة على الأراضي وصرف الانتباه عن محاربة التنظيمات الإرهابية. كما سي طرح الاستفتاء مشكلة سياسية جديدة لرئيس وزراء العراق حيدر العبادي الذي أقامت الولايات المتحدة معه علاقات عمل وثيقة، ورغم اعلان بريطانيا انها لن تعارض الاستفتاء إلا ان واشنطن مصممة على القول ان حلفاءها يعتقدون ان توقيت الاستفتاء غير مناسب.



بيان وزارة الخارجية الأمريكية : المسار البديل هو الافضل

تعارض الولايات المتحدة بشدة استفتاء حكومة إقليم كردستان العراق على الاستقلال المزمع إجراؤه في ٢٥ أيلول. كما أن جميع جيران العراق، وكل المجتمع الدولي تقريبا، يعارضون هذا الاستفتاء. تحث الولايات المتحدة القادة الكرد العراقيين على قبول البديل والذي هو حوار جدي ومستمر مع الحكومة المركزية تقوم بتسهيله الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركاء آخرون بشأن جميع المسائل ذات الاهمية بما في ذلك مستقبل العلاقة بين بغداد واربيل. وإذا أجري هذا الاستفتاء، فمن غير المرجح أن تجري مفاوضات مع بغداد، وسوف يتم انهاء العرض الدولي المذكور أعلاه لدعم المفاوضات.

إن ثمن إجراء الاستفتاء غالي بالنسبة لجميع العراقيين، بمن فيهم الكرد. وقد أثر الاستفتاء بالفعل تأثيرا سلبيا على تنسيق الجهود لهزيمة داعش وطرده من المناطق المتبقية تحت سيطرته في العراق. إن قرار إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها يزعزع الاستقرار بشكل خاص، مما يثير التوترات التي يسعى داعش والجماعات المتطرفة الأخرى إلى استغلالها. ويجب تسوية حالة المناطق المتنازع عليها وحدودها من خلال الحوار، وفقا للدستور العراقي، وليس عن طريق الفعل أو القوة من جانب واحد.

وأخيرا، قد يعرض الاستفتاء العلاقات التجارية الإقليمية لكردستان العراق وجميع انواع المساعدات الدولية للخطر، وهذا ما لا يرغب به أي من شركاء العراق. وهذه ببساطة حقيقة هذا الوضع الخطير جدا. وعلى النقيض من ذلك، فإن



الحوار الحقيقي البديل الذي نحت القادة الكرد على تبنيه، يعد بحل عدد كبير من المظالم المشروعة للكرد العراقيين، وإقامة مسار جديد وبناء علاقات بين بغداد وأربيل تعود بالفائدة على كل العراقيين.

يمكن للكرد أن يفخروا بالفعل بما أنتجته عملية الاستفتاء، بما في ذلك المزيد من الوحدة الكردية، وإحياء البرلمان الكردي للمرة الأولى منذ ما يقرب من عامين، وطرح قضايا هامة على الساحة الدولية، مع استعداد الشركاء والأصدقاء للبناء على روح التعاون المشهودة بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية في الحملة لمحاربة داعش كي تساعد في حل القضايا العالقة. ومما يؤسف له أن الاستفتاء الذي سيجري الأسبوع المقبل سيعرض للخطر كل هذا الزخم وأكثر من ذلك.

والاستفتاء بحد ذاته الآن غير ضروري بالنظر إلى المسار البديل الذي أعدته واعترفت به الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

بارزاني: لا نهتم بالتهديدات الصبانية لإشعال الحرب

٢٠١٧/٩/١٢

أكد مسعود بارزاني، الثلاثاء، أن الاقليم لا يهتم بـ«التهديدات الصبانية» لإشعال الحرب، وفيما بين أن من يحاول تنفيذ تهديده فالاقليم سيمارس حق الدفاع عن النفس، أشار إلى أن أهالي كركوك سيقررون مصيرهم. وقال بارزاني خلال اجتماع مع عدد من شيوخ العشائر العربية والكردية في كركوك واكاديميين ورجال دين، بحضور كوسرت رسول علي عدد من أعضاء مجلس المحافظة والمحافظ، «جئنا لكركوك لنسمع لملاحظاتكم حول قرار الاستفتاء»، مبيناً أن «قرار الاستفتاء ليس قرار شعب واحد بل قرار الكل في اقليم كردستان من كل القوميات والاديان». وأضاف بارزاني «اننا نحترم كل وجهات النظر التي تعارض الاستفتاء، ونريد احترام الاغلبية»، مشدداً على ضرورة «أن تبقى نموذج للتأخي ولايحوز السماح لمن يحاول ان يزعزع وحدة اهل المحافظة». وأكد بارزاني ان «قرار الاستفتاء جاء لان جميع المحاولات السابقة فشلت وشعب كردستان يعاني»، مشيراً إلى أن «الكرد غير مرغوب فيهم ببغداد في ظل حكم دولة طائفية». وتابع «حاولنا بناء هوية عراقية موحدة تحمينا لكن هذا لم يحصل»، لافتاً إلى «اننا نبحث عن صيغة جديدة وهي ان نستقل عن العراق والشعب يحدد مصيره».

وبين بارزاني انه «لا احد يحدد مصير اهل كركوك غير اهل المحافظة»، مضيفاً «اننا لن نسمح لاي احد ان يمنع اهل كركوك بتقرير مصيرهم». وأوضح «اننا نسمع تهديدات صبانية لإشعال الحرب ولا نهتم بها»، لافتاً إلى أن «من يحاول تنفيذ تهديده فسنمارس حق الدفاع عن النفس».

ثلاث قرارات لمجلس النواب بشأن اجراء استفتاء اقليم كردستان

٢٠١٧/٩/١٢

أنهى مجلس النواب في جلسته الاعتيادية السابعة عشرة التي عقدت برئاسة الدكتور سليم الجبوري رئيس المجلس وحضور ١٦٨ نائباً الثلاثاء ٢٠١٧/٩/١٢، القراءة الاولى والثانية لثلاثة مشروعات قوانين وصوت على قرار نيابي بشأن استفتاء اقليم كردستان.

وصوت المجلس على قرار نيابي بشأن اجراء استفتاء اقليم كردستان بناء على طلب مقدم من ٨٠ نائباً. ونص القرار على الآتي:

(حيث ان مجلس النواب من السلطات الاتحادية التي تلزمها المادة (١٠٩) من الدستور العراقي بالحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته وإلزام اعضائه بالمادة (٥٠) من الدستور بالسهر على سلامة اراضيه وسيادته ولكون الدستور العراقي قد حدد على سبيل الحصر الحالات التي يستفتى بشأنها الشعب في المواد (٤) /٤ خامساً، ١١٩ ثانياً، ١٢٦ ثانياً وثالثاً ورابعاً، ١٤٠، ١٣١، ١٤٢، ١٤٤) ولم يكن من بينها استفتاء من اجل الانفصال، وخلا الدستور من نص ينظم حالة الانفصال وهو يعارض وحدة الدولة الاتحادية التي اكدت عليها المادة (١) من الدستور، كما ان إقحام بعض المناطق الواقعة خارج اقليم كردستان بالاستفتاء المزمع اجراؤه في ٢٠١٧/٩/٢٥ يخالف المادة (١٤٣) من الدستور.

وحيث ان العراق حقق النصر على داعش وان اي اجراء من شأنه زعزعة الاستقرار الامني والاجتماعي يرفضه البرلمان العراقي واستنادا لاحكام المواد (١، ٥٩ /٥٩ ثانياً، ١٠٩، ١٤٣) قرر المجلس ما يأتي :

رفض الاستفتاء المقرر اجراؤه ضمن حدود اقليم كردستان وفي خارج حدود الاقليم وفي كل الاراضي المتنازع عليها وبضمنها كركوك وإلزام السلطات المختصة باتخاذ مايلزم لالغائه.

تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها في الحفاظ على وحدة العراق واتخاذ كافة التدابير والقرارات التي تضمن الحفاظ على وحدة العراق.

إلزام الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ببدء الحوار الجاد لمعالجة المسائل العالقة بموجب الدستور والقوانين النافذة.

الاسباب الموجبة

نظرا لما يشكله الاستفتاء المزمع اجراؤه في اقليم كردستان من تهديد لوحدة العراق التي كفلها الدستور العراقي في المادة الاولى منه فضلا عن تهديده الامن الاقليمي والسلم الاهلي ولان هذا الاجراء يفتقر الى السند الدستوري ويعد مخالفا للدستور العراقي النافذ في المواد (١، ١٤٠، ١٤٣) صدر هذا القرار.



العبادي: قرار الاستفتاء لا يمكن ان يُجرى من طرف واحد

: ٢٠١٧/٩/١٢

عقد مجلس الوزراء جلسته الاعتيادية الثلاثاء ١٢ أيلول ٢٠١٧، برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي. وناقش المجلس موضوع استفتاء اقليم كردستان، حيث اكد الدكتور العبادي أن مجلس الوزراء يجدد حرصه في الحفاظ على وحدة العراق والالتزام بالدستور والحوار لحل جميع المشاكل العالقة.

واضاف الدكتور العبادي : نؤكد عدم دستورية قرار المضي بالاستفتاء، وكذلك مخالفة اجراءات الاستفتاء مع القوانين النافذة في العراق، اضافة الى مخالفته القوانين المحلية النافذة في الاقليم نفسه.

وتابع: إن قرار الاستفتاء لا يمكن ان يُجرى من طرف واحد، فنحن نتعايش في بلد واحد وتربطنا علاقات تاريخية ومصيرية ونضالية ومصيرنا واحد، وقد جربنا الخلافات والنزاعات في زمن الطاغية وخلقنا مآسي وجربنا التعاون فنتج عنه الانتصار في محاربة داعش.

وبيّن الدكتور العبادي أن فرض الامر الواقع بالقوة أمر مرفوض ولن يستمر، فلقد حاول نظام البعث المباد تغييراً وبطشاً ولكنه فشل ولم يحقق ما أراد. وصوّت مجلس الوزراء خلال الجلسة على مجموعة من القرارات واصدر عدداً من التوجيهات.

بارزاني يرفض مبادرة الجامعة العربية

٢٠١٧/٩/١٢

وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، رسالة إلى الكرد في إقليم كردستان دعاهم فيها إلى إبقاء باب الحوار مفتوحاً، بما يضمن وحدة وسيادة العراق. وقال أبو الغيط في كلمة ألقاها خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في مقر الجامعة العربية، إن «بقاء العراق الموحد الفيدرالي متعدد الأعراق والمكونات هو مصلحة للعراق بعربه وكرده وللأمة العربية كلها». وأضاف «أوجه ندائي للإخوة الكرد بإعطاء فرصة للحوار حفاظاً على الدستور الذي شاركوا بصياغته وصونا للنظام الذي يحفظ للعراق وحدته».

هذا واستقبل مسعود بارزاني يوم السبت ٢٠١٧/٩/٩ في صلاح الدين، الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط والوفد المرافق له.

في اللقاء الذي حضره أعضاء المجلس الأعلى للإستفتاء في إقليم كردستان، أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية بدور قوات البيشمركة كردستان في إلحاق الهزيمة بإرهابيي داعش، وتقدم بالتهاني بمناسبة الإنتصارات التي حققتها قوات البيشمركة وإنتصارات الجيش العراقي في معركة تحرير الموصل، وأبدى تقديره وإحترامه للتطور الذي شهده إقليم كردستان، وأكد بأن جامعة الدول العربية تنظر بعين الأهمية والإحترام إلى إقليم كردستان، وتتمنى أن ينعم الإقليم بالإستقرار الدائم. وأبدى للبارزاني قلقه حيال إجراء عملية الإستفتاء، وطلب من سيادته تأجيل هذا الإستفتاء لفترة مؤقتة شريطة أن يُقام في وقت لاحق تحت رعاية وإشراف المجتمع الدولي وبتفاهم وحوار متواصل بين إقليم كردستان وبغداد. وبالمقابل ومن جانبه، رحب بارزاني بالأمين العام للجامعة العربية والوفد المرافق له وقال ان قرار الإستفتاء ليس قراراً فردياً، ولا يمكن تأجيل هذه العملية بهذه السهولة، بل إن هذا القرار يعود لشعب كردستان وللقوى السياسية في الإقليم، ولذلك ستجري هذه العملية في موعدها المحدد.



الجامعة العربية ترفض بالإجماع استفتاء كردستان

٢٠١٧/٩/١٣

أصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية قراراً يرفض فيه إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان عن العراق.

وقال أحمد جمال، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية، في تصريح صحفي: «استجابة لطلب وزير الخارجية العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري في اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية، أصدر المجلس الوزاري قراراً عربياً، وبالإجماع، لرفض الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، لعدم قانونيته، وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به، ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيسي لأمن واستقرار المنطقة، وأن تهديد هذه الوحدة يمثل خطراً على أمن المنطقة وقدرة دولها وشعوبها على مواجهة الإرهاب».

وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الأربعاء، عن اصدار مجلس الجامعة قراراً بشأن استفتاء

إقليم كردستان العراق، مبينا أن القرار يتمسك بوحدة العراق.

ونقلت صحيفة عن أبو الغيط قوله، إن «هناك قرارًا صدر من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الاستفتاء في كردستان»، مشيرًا إلى أن «هذا القرار يتمسك بوحدة التراب العراقي، ويطلب بأن تكون أي خطوات وفقًا للدستور العراقي».

ماكغورك : امريكا ليست مع الاستفتاء

٢٠١٧/٩/١٣

استقبلت هيرو ابراهيم احمد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني يوم الاربعاء، بریت ماكغورك المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش والوفد المرافق له وذلك بمدينة السليمانية. وجرى خلال اللقاء، الذي حضره كل من بافل طالباني مسؤول شؤون مكافحة الارهاب، وياهو الشيخ جنكي رئيس وكالة الحماية والمعلومات في إقليم كردستان، والسفير الاميركي لدى العراق دوكلاس سيليمان والقنصل الاميركي العام في إقليم كردستان كين كروس، بحث مستجدات الاوضاع في الاقليم والعراق والمنطقة وكذلك تم بحث مسألة الاستفتاء في كردستان، حيث اعرب ماكغورك عن وجهة نظره حول الاستفتاء وموعد اجرائه. هذا والتقى بریت ماكغورك الممثل الخاص للرئيس الاميركي في الحرب ضد داعش الاربعاء، حركة التغيير في السليمانية، لمناقشة الاستفتاء في كردستان وحل المشاكل بين اربيل وبغداد. وقال وشيار عمر علي عضو غرفة العلاقات الدبلوماسية في حركة التغيير: ان ماكغورك أكد خلال اللقاء مع زعماء الحركة أنه جاء من واشنطن ليوضح لجميع الاطراف السياسية بان امريكا ليست مع الاستفتاء المزمع اجراؤه في الاقليم يوم ٢٥ ايلول الجاري بنسبة ١٠٠٪. وازداد عمر ان ماكغورك اشار الى انهم بحثوا مع بغداد مسألة الاستفتاء ومستعدون لبناء اطار للعلاقات بين الاقليم وبغداد وتحويل هذه المسألة الى مجلس الامن ومناقشتها الاسبوع المقبل في نيويورك. وكشف وشيار عمر بان الممثل الخاص للرئيس الاميركي قال ايضا بانهم سيشكلون مع فرنسا وبريطانيا فريقا في بغداد لحل جميع المشاكل والازمات بين الاقليم وبغداد مع ضمانات. وازداد ان الرسالة الاخرى لماكغورك كانت دعوته الى تأجيل الاستفتاء عن طريق البرلمان.



البيت الابيض لا يؤيد الاستفتاء بل الحوار

٢٠١٧/٩/١٤

بيان من السكرتير الاعلامي حول الاستفتاء المزمع إجراؤه من قبل حكومة إقليم كردستان لتأييد الولايات المتحدة نية حكومة إقليم كردستان في إجراء استفتاء في وقت لاحق من هذا الشهر. أكدت الولايات المتحدة مرارا لقادة حكومة إقليم كردستان أن الاستفتاء يشتمل التركيز على الجهود الرامية إلى إلحاق الهزيمة بداعش وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة. يمثل إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها خاصة استفزازا وزعزعة للاستقرار.



ولذلك فإننا ندعو حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء والدخول في حوار جاد ومستمر مع بغداد، حوار أشارت الولايات المتحدة مرارا إلى أنها مستعدة لتسهيله.

بارزاني يرفض مبادرة دول التحالف والأمم المتحدة

٢٠١٧/٩/١٤ :

إستقبل مسعود بارزاني الخميس ٢٠١٧/٩/١٤، وفداً مشتركاً من دول التحالف الدولي، مؤلف من الممثل الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في تحالف الحرب ضد إرهابيي داعش، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيتش، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق دوكلاس سوليمان وسفير بريطانيا لدى العراق فرانك بيكر والوفد المرافق لهم.

في هذا الإجتماع الذي جرى في مركز الإشراف على العمليات العسكرية ضد إرهابيي داعش، والذي كان يبعد في بداية الحرب ضد الإرهاب مسافة خمسة كيلومترات فقط عن خطوط إرهابيي داعش، تحدث الوفد الوضيف حول العديد من المحاور وأهمها إستفتاء شعب كردستان المقرر إجراؤه في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠١٧، وقد أعرب أعضاء الوفد الوضيف عن تقديرهم وإحترامهم لشعب كردستان ولدور قوات بيشمركة كردستان في الحرب ضد إرهابيي داعش، وأبدوا كل التقدير والإحترام لأرواح شهداء البيشمركة في جبهات الحرب ضد إرهابيي داعش. وعرض الوفد الوضيف بديلاً عن إجراء إستفتاء الخامس والعشرين من سبتمبر ٢٠١٧م، وقد تسلم بارزاني هذا البديل المقترح، ورحب بالحوار البناء مع بغداد، وحول الرد على البديل، أكد أنّ قرار الرد لا يخصه لوحده، ولذلك فإنه سيناقش هذا الموضوع مع القيادة السياسية الكردستانية، وستعلن القيادة موقفها حيال هذا المقترح في أقرب وقت ممكن.

العبادي : استفتاء كردستان يهدد كل المكتسبات المتحققة للکرد

روداو ٢٠١٧/٩/١٦ :

عد رئيس الوزراء حيدر العبادي، السبت، الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان المزعم إجراؤه في الخامس والعشرين من أيلول الحالي «لعبا بالنار»، محذرا من فتح الباب على مصراعيه أمام دول «لعدم احترام» حدود ودستور العراق، فيما وجه «دعوة أخوية» للقيادة الكرد.

وقال العبادي في مقابلة مع قناة «روداو» الكردية، إنه يواجه «دعوة مخلص وأخوية إلى القادة في كردستان بأن قرار الاستفتاء خطير، واعتبره لعبا بالنار»، لافتا إلى أن «كل المكتسبات التي حققها مواطنونا الكرد العراقيين معرضة للتهديد».

وأضاف العبادي أنه «عندما تفتح خلافا مع الكل ولا تعترف بالدستور والحدود والقانون العراقي، وتطلب من الدول الأخرى الاعتراف، فإن هناك تناقضا»، مستدركا «أنت الآن تفتح الباب على مصراعيه لعدم احترام هذه الدول للحدود والدستور العراقي، وتشجع الآخرين على التدخل بالشأن العراقي، وهذه خطورة». وتابع أن «هناك مشكلة بين الإقليم والحكومة الاتحادية يجب حلها في جو أخوي وليس انفصاليا»، مؤكدا «أننا نفتح أبواب الحوار لكل شيء، لكن لدينا دستور يجب أن نلتزم به».



الموقف التركي الراض للاستفتاء

تلقي رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي الجمعة، اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم. وعبر يلدريم عن حزنه الشديد وتعازيه لشهداء الحادث الإرهابي الذي طال المدنيين العزل على الطريق السريع بين محافظتي المثنى وذي قار.

كما أكد يلدريم الموقف التركي الراض للاستفتاء المقرر إجراؤه في شمال العراق وخطورته على استقرار العراق ووحدته وعلى أمن المنطقة وسلامة شعوبها.

كما أكد يلدريم دعم تركيا لكل الخطوات التي اتخذتها و ستتحدها الحكومة العراقية للحفاظ على وحدة العراق والتصدي لمحاولات العبث باستقراره.

من جانبه أكد الدكتور العبادي على الرؤية الواضحة للحكومة العراقية لإكمال عمليات تحرير كل الأراضي العراقية من العصابات الارهابية واهمية تعزيز الوحدة الوطنية و الحوار الجاد لحل كل الخلافات وفقاً للدستور الذي صوت عليه أبناء الشعب العراقي.

كما أكد حزم الحكومة و اصرارها على اتخاذ كل الخطوات والاجراءات القانونية التي تحمي وحدة العراق وسلامة ابنائه جميعاً وتعزز الإنجازات التي حققتها هذه الوحدة.

و عبر الدكتور العبادي عن شكره للمواقف الإيجابية والواضحة التي أبدتها المجتمع الدولي دعماً لوحدة العراق واستقراره.



بريطانيا: لا ندعم استفتاء اقليم كردستان

٢٠١٧/٩/١٦

اعلنت وزارة الخارجية البريطانية، السبت، ان بلادها لاتدعم تطلعات حكومة اقليم كردستان لاجراء الاستفتاء المزمع اجراؤه في ٢٥ ايلول.

وقالت الوزارة خلال بيان: ان الاستفتاء سيزيد من عدم الاستقرار في المنطقة والتركيز على تنظيم داعش الارهابي.

واضاف البيان: ان المملكة المتحدة تقترح اجراء مباحثات جديدة بين حكومة الاقليم وحكومة العراق، وبدون اي شروط المسبقة، موضحاً، انه يجب معالجة جميع القضايا بين الجانبين بالحوار وبدعم المجتمع الدولي. واكد البيان ان بريطانيا تدعو حكومة اقليم كردستان الى عدم تفويت الفرصة والدخول في مفاوضات جديدة مع بغداد.

بارزاني: بدون البديل، سنجري الإستفتاء وليحصل ما يحصل

٢٠١٧/٩/١٤

ألقى مسعود بارزاني كلمة خلال مشاركته في إحتفال جماهيري أقيم يوم الخميس ٢٠١٧/٩/١٤، في مدينة زاخو تأييداً لإستفتاء إستقلال كردستان.



في مستهل كلمته، توجه بارزاني بحديثه إلى جماهير زاخو، وقال: إنني لم آت إلى هنا لأحثكم على التصويت لإستقلال كردستان لأنكم لستم محتاجون لأي شخص ليملي عليكم ما تفعلون ولينصحكم بالتصويت في هذا الإستفتاء. وبيّن بارزاني في كلمته، بأنّ الموضوع الأهم الذي يتم طرحه اليوم هو الإستفتاء، وإنّ هذا القرار لم يتخذه شخص واحد ولا حزب واحد أو حتى عدة احزاب، وهو قرار عائد لشعب كردستان، وإنّ الأحزاب التي إجتمعت في يوم السابع من حزيران ٢٠١٧م، قررت بكل شجاعة وجرأة بأن تجرى عملية الإستفتاء في يوم الخامس والعشرين من شهر إيلول وأن يتوجه مواطنو كردستان إلى صنادق الإقتراع ليقرروا مصيرهم.

وتطرق بارزاني إلى الأسباب التي جعلت شعب كردستان يتخذ هذا القرار بعد كافة المحاولات التي جربتها القيادة السياسية الكردستانية مع بغداد حيث تجاوزت بغداد على الدستور وأجهزت على التوافق والشراكة والتوازن، وإفتعلت بدعة جديدة ألا وهي تطبيق حكم الأغلبية السياسية، حيث طرحت عن طريق هذا النموذج الجديد العديد من الأمثلة السوداء، أهمها إلغاء إدراج البيشمركة ضمن المنظومة الدفاعية العراقية، حيث إنشغلت القيادة الكردستانية بهذا الموضوع مع بغداد لمدة أكثر من عشرة أعوام من أجل إصدار قرار بخصوص قوات البيشمركة وحصتها من الميزانية والأسلحة، لكنهم شرعنوا قانوناً للحشد الشعبي ومزّروه خلال ساعتين ووضعوا تحت تصرف الحشد أسلحة وأموالاً يمكن تقديرها بمليارات الدنانير.

وتحدث بارزاني عن إجتماعه مع الممثل الخاص للرئيس الأمريكي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وسفيريّ الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق، وقال سيادته: قبل مجيئي إلى زاخو، إستقبلت وفداً رفيع المستوى مؤلفاً من الممثل الخاص للرئيس الامريكي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وسفيريّ الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق، وبعد ٣ - ٤ ساعات من الإجتماع إستمعنا فيه لطروحاتهم وآرائهم، هم أكدوا بأنهم مع حقوق شعب كردستان لكن تحفظاتهم تخص توقيت إجراء العملية خشية منهم أن تتسبب في ضياع التركيز على الحرب ضد الإرهاب، وستكون أيضاً سبباً في حدوث مشاكل أخرى، فسألتهم: وهل توجد مشاكل أكثر مما نعيشها الآن؟، فإن لم تقدّموا لنا بديلاً أفضل من الإستفتاء ويرضي شعب كردستان، لن نوافق على أي مقترح، إن لم يكن هنالك بديل أفضل سنجري الإستفتاء وليحصل ما يحصل.

وأشار بارزاني إلى أن العراق بات ينحو نحو خطوات أكثر سوءاً وأكثر سواداً، وإن التصرفات التي تصرّفها مجلس النواب لم تبق أي مجال للتفاوض والحوار، هذه هي نتائج الإحتكام إلى عقلية الأغلبية السياسية التي يريدون تطبيقها ليحققوا ما يبتغونه ويفرضونه علينا بغطاء مقوّن بإسم البرلمان، وإنّ هذا السلوك يخالف كل الاتفاقيات التي عقدناها مع حكومة بغداد منذ عام ٢٠٠٣م، وقد ثبتناها في الدستور ولسنا مجبرون على قبول كل هذه التصرفات اللادستورية.

وشدد على أن الإستقلال لا يشكل تهديداً لأحد ولا يريد شعب كردستان أن يتم سفك الدماء، لكنّ الذين يريدون الإعتداء على كردستان ويمدوا يد العداة لها، فهذا ميدان الحرب وليأتي ويجرب حظه في القتال ضدنا.

وقال: إنّ أماننا طريقان لا ثالث لهما، إما أن نقبل العبودية أو أن نحتكم إلى إرادة شعبنا ونخطو نحو الإستقلال، فالدماء التي ضحينا بها في هذا البلد والمآسي التي عاناها هذا الشعب، والتضحيات التي قدمتها قوات البيشمركة، تستحق منا أن نسير صوب الإستقلال، وأنا متأكد بأن أصحاب الغيرة والشجاعة لا يمكن أن يقبلوا بالعبودية.

وكبقية خطاباته السابقة قال برزاني: اذا اتت العملية بنتائج سلبية وسيئة لاقليم كردستان ومستقبله فانا اتحمل النتائج.



أردوغان : تصريحات بارزاني حول الاستفتاء خطا شنيع

: ٢٠١٧/٩/١٦

قال رئيس الجمهورية التركية وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، إن قرار الإدارة الكردية شمالي العراق لإجراء الاستفتاء للانفصال عن بغداد «يتجاوز حدود انسداد الأفق وقلّة الخبرة السياسية، ولا يمكن القبول بمفهوم سياسي». وقال رئيس الجمهورية أردوغان أن مساعي بارزاني لضم محافظة كركوك (شمالي العراق) للاستفتاء، وهي منطقة متنازع عليها بين الإقليم وبغداد، وأفاد رجب طيب أردوغان أن بارزاني سيرى بشكل واضح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي المزمع عقده في ٢٢ من شهر سبتمبر/أيلول الجاري، واجتماع مجلس الوزراء. ولفت أردوغان إلى أن تركيا، ترى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.

وحذر الرئيس أردوغان، مسعود بارزاني من المضي في استفتاء على استقلال الإقليم عن العراق، وأضاف أن تصريحات بارزاني، حول الاستفتاء «خاطئة للغاية، لأنه يعلم حساسيتنا تجاه وحدة التراب العراقي». وتابع بالقول: «بارزاني سيرى بشكل واضح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٢ سبتمبر واجتماع مجلس الوزراء».

وقال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، أن «لتركيا حدودا مع العراق طولها ٣٥٠ كم وفي جانبي العراق الآخرين إيران وسوريا، والوضع في سوريا معلوم. نحن نرى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وموقف إيران مشابه للموقف التركي، حول ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، إن حاولتم إعلان دولة مستقلة على أهوائكم رغم علمكم المسبق بكل تلك المواقف، فلن يكون جواب الجميع بـ «نعم» بهذه السهولة، فهنا يوجد التركمان وبالجانب الآخر في الموصل هناك العرب، فلا يمكنكم تجاهلهم، ولن يوافق أحد على خطوة تهدد وحدة الأراضي العراقية. وترفض الحكومة العراقية الاستفتاء، وليس من الممكن أن يوافق البرلمان العراقي على هذا الاستفتاء.»

بارزاني يرفض العرض الأمريكي- البريطاني- الفرنسي

: ٢٠١٧/٩/١٦

كشف قيادي كردي، مقرب من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية، أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأمم المتحدة عرضت مناقشة أوضاع الإقليم، بما في ذلك استفتاء الاستقلال في الأمم المتحدة، مقابل أن ترحب القيادة الكردستانية بإجراء الاستفتاء عامين. وأضاف أن بريت ماكغورك، المبعوث الأمريكي إلى التحالف الدولي ضد «داعش»، وسفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق، قدموا هذا العرض إلى بارزاني أول من أمس، وأكدوا أنه في حال رفضه فإن على الإقليم تحمل التبعات. وقال محمد حاجي محمود، سكرتير الحزب الاشتراكي الكردستاني، في اتصال هاتفي لـ«الشرق الأوسط» إن ماكغورك والسفراء وممثل الأمم المتحدة اقترحوا تأجيل الاستفتاء المزمع إجراؤه في ٢٥ سبتمبر (أيلول) الحالي سنتين «حتى اجتماع في الأمم المتحدة يبحث ملف العراق، بما فيه إقليم كردستان واستفتاء الاستقلال، على أن تحاول الدول الثلاث والأمم المتحدة حل المشكلات القائمة بين الإقليم والحكومة الاتحادية».

وعن رأي القيادة الكردستانية بالعرض، أجاب محمود: «في الحقيقة هم لم يقدموا شيئا ملموسا، وكان جواب الرئيس بارزاني أنه يجب أن يكون البديل أقوى من الاستفتاء، وأن هذا الموضوع سيناقش مع الأحزاب الكردستانية الأخرى لاتخاذ قرار جماعي حوله». وتابع: «إذا كانوا جادين فليطرحوا الموضوع في الأمم المتحدة ويحددوا موعد

الاستفتاء، كما حصل مع دول أخرى مثل جنوب السودان وتيمور الشرقية والجبل الأسود (يوغوسلافيا السابقة)». وتابع: «إذا حددوا موعد الاستفتاء وصدر قرار بشأنه في الأمم المتحدة، عندها ستدرس القيادة الكردستانية الموضوع وتقرر على ضوء ذلك».

وبسؤاله عن المخاوف من اندلاع حرب في كركوك بين قوات البيشمركة الكردية وقوات الحشد الشعبي المنتشرة قرب المدينة بعد إقالة البرلمان العراقي، بطلب من الحكومة العراقية، محافظها الكردي نجم الدين كريم، أجاب محمود: «قراءتنا للنية العراقية هي أنه بعد أن يفرغوا من معركة (داعش) سيحاولون الاستيلاء على المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك وخانقين وسنجار». وتابع: «سيحاولون فرض الحرب علينا، سواء مع الاستفتاء أو من دونه».

وحول إمكانية أن يؤدي الاستفتاء إلى مواجهة بين الإقليم من جهة، وإيران وتركيا من جهة ثانية، قال محمود: «تركيا وإيران لم تفعلا شيئاً حتى الآن، واستبعد أن تغلقا الحدود لأن لهما مصالح كبيرة في إقليم كردستان». وتابع: «أنا الآن في مطار أربيل في طريقي إلى أنقرة، بناء على دعوة، لحضور ندوة حول الاستفتاء».



الاتحاد الوطني: ضرورة أخذ المقترح البديل للاستفتاء على محمل الجد

: ٢٠١٧/٩/١٧

أكد ملا بختيار مسؤول الهيئة العاملة في المكتب السياسي، ضرورة ان يؤخذ البديل المقترح للدول العظمى بشأن استفتاء اقليم كردستان على محمل الجد.

وقال خلال مؤتمر صحفي «ينبغي الاطلاع على تفاصيل البديل المقترح، وستكون لنا اجتماعات مهمة في اليومين المقبلين لتقييم البديل»، مضيفاً «ينبغي ان يكون البديل بمستوى معالجة المشاكل، ونحن نرى كاتحاد وطني كردستاني ضرورة أن نأخذ البديل على محمل الجد».

وقال ملا بختيار «نحن نريد الضمانات المتعلقة بهذا البديل، حيث يجب أن يكون بديلاً من أجل تطبيق الديمقراطية والدستور وحل المشكلات، وليس فقط لحماية المكاسب الحالية ويجب أن تكون هناك ثقة حول مستقبل هذا المشروع».

وكان بريت مكغورك المبعوث الخاص للرئيس الامريكى في التحالف الدولي ضد الارهاب، قدم مقترحاً بديلاً لقيادات الأطراف السياسية الكردستانية لدى زيارته اقليم كردستان الخميس الماضي.

وأكد في مفاوضاته مع القياديين في اقليم كردستان بأن واشنطن تحث الكرد على ارجاء الاستفتاء في الوقت الراهن، وقدمت الدول العظمى مقترحاً بديلاً للسيد مسعود بارزاني، لم يعلن عن مضمونه بوضوح لغاية الآن.

من جهة أخرى أشارت الأمم المتحدة الى أن مقترحها لمسعود بارزاني يقضي بالعدول عن الاستفتاء المرتقب في ٢٥ أيلول، في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وتحدد الوثيقة التي تقدم بها المبعوث الأممي الى العراق يان كوبيش لمسعود بارزاني أن «يبقى مجلس الأمن متابعاً لتنفيذ هذا الاتفاق من خلال تقارير منتظمة يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة».

وأعتبرت حركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية، الأربعاء، إجراء الاستفتاء في الوقت الحالي سيشكل خطراً على مستقبل شعب كردستان، فيما دعوا الأطراف السياسية الكردستانية إلى الاستجابة للمبادرات الدولية لتأجيل الاستفتاء. وقال بيان مشترك لحركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية، إن «إجراء الاستفتاء في هذا الوضع



المتأزم لا يخدم الاستراتيجيات فضلا عن أنه يشكل خطراً على مستقبل شعبنا»، داعية الأطراف السياسية الكردستانية إلى «الاستجابة للمبادرات الدولية بتأجيل الاستفتاء».

واضاف البيان أن «إجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازعة سيؤدي إلى مواجهات مسلحة وفوضى قد تسبب في فقدان تلك المناطق»، مشيراً إلى أن «حدوث مواجهات بين البيشمركة والقوات العراقية سيؤدي إلى انهيار الوضع الأمني في معظم مناطق كردستان كما أنه سيسبب أوضاعاً حياتية صعبة للمواطنين».

واكد النائب عن التحالف الكردستاني عبد القادر محمد، اليوم الأربعاء، أن نتائج قراءة واستنتاج تصريحات مسؤولي بغداد وكردستان تشير إلى امكانية القبول بمبادرة الدول الكبرى بشأن الاستفتاء.

مقترح اممي للعدول عن "استفتاء كردستان"

: ٢٠١٧/٩/١٧

قدمت الأمم المتحدة مقترحا لمسعود بارزاني يقضي بالعدول عن الاستفتاء المرتقب في ٢٥ سبتمبر، في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وبحسب الوثيقة التي قدمها المبعوث الأممي إلى العراق يان كوبيش الخميس لبارزاني، فإن المقترح يقضي بشروع الحكومة العراقية وحكومة الإقليم على الفور بـ"مفاوضات منظمة، حثيثة، ومكثفة، من دون شروط مسبقة وبجدول أعمال مفتوح على سبل حل كل المشاكل، تتناول المبادئ والترتيبات التي ستحدد العلاقات المستقبلية والتعاون بين بغداد وأربيل".

ويتعين على الجانبين اختتام مفاوضاتهما خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، ويمكنهما الطلب "من الأمم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي، تقديم مساعيها الحميدة سواء في عملية التفاوض أو في وضع النتائج والخلاصات حيز التنفيذ".

إيران: الفرصة ما تزال سانحة للاستجابة للمبادرات الخيرة

: ٢٠١٧/٩/١٧

هدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الأدميرال علي شمخاني، الأحد، بإلغاء الاتفاقات الأمنية والعسكرية مع كردستان وإغلاق كافة المنافذ الحدودية مع الإقليم في حال مضيه بالاستفتاء المزمع إجراؤه في الخامس والعشرين من أيلول الحالي. ونقلت وكالة أنباء «تسنيم» عن شمخاني قوله، إن «الاتفاقيات الأمنية والعسكرية ستلغى في حال أقدم إقليم كردستان على الانفصال عن العراق»، لافتاً إلى أن «إيران ستعمل ضمن إطار تأمين حدودها المشتركة، على إعادة نظرها في طريقة التعامل مع تواجد وتحركات العناصر الإرهابية في إقليم كردستان العراق المعادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وستقدم على خطوات مغايرة تماماً عن الخطوات المتخذة سابقاً».

وأضاف شمخاني أن «الفرصة ما تزال سانحة أمام مسؤولي كردستان العراق للاستجابة للمبادرات الخيرة التي تهدف تأمين مصلحة الشعب الكردي ودولة العراق والحوول دون إنشاء تيارات تهدد الأمن في المنطقة»، مؤكداً أن «إجراء الاستفتاء بمثابة إغلاق كافة المنافذ الحدودية مع إيران».

وفيما يتعلق بموقف إيران تجاه إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان العراق صرح شمخاني الاثنين بان تنظيم استفتاء الاستقلال سيفضي الى وقوع تهديدات جديدة ضد إقليم كردستان واطاف : في الوقت الذي يقترب العراق من المرحلة النهائية لتطهير كامل ترابه من لوث الارهابيين التكفيريين بفضل جهود وتضحيات الشعب العراقي بمن فيهم العرب والکرد والتركمان فان هذه الاجراءات والتي تفتقد للمصداقية القانونية ايضا، ستطال ادعاياتها السلبية أمن

المنطقة والعراق خاصة إقليم كردستان العراق.

وأشار شمخاني الى الدور المصيري والهام للكرد في الحكومة العراقية وضرورة استثمار هذه الطاقة في مسيرة تعزيز الأليات الأمنية والاقتصادية والسياسية في اقليم كردستان العراق وقال ان معارضة الدول المجاورة للعراق لاستفتاء استقلال الاقليم، سيخلق ظروفًا معقدة وشاقّة لكردستان العراق بعد الاستفتاء.

واعتبر شمخاني، ان شرعية المعابر والمناطق الحدودية بين الجمهورية الاسلامية الايرانية و اقليم كردستان العراق مستمدة فقط بوجود الأقليم ضمن العراق الموحد منوها الى ان الاتفاقيات الحدودية مع الأقليم سوف تكون نافذة في اطار حكومة العراق المركزية فقط وان انفصال الأقليم عن الدولة العراقية بمثابة غلق جميع المعابر والمخافر الحدودية المشتركة.

وأشار الى وجود الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين ايران و إقليم كردستان العراق، وقال ان انفصال الأقليم عن الاراضي العراقية بمعنى انها جميع الاتفاقيات ومن ثم ستعمل ايران وفي اطار حماية الحدود المشتركة، على مراجعة جميع سياساتها لمواجهة تواجد ونشاطات الجماعات المناوئة للثورة في مناطق كردستان العراق، وستسلك سلوكًا مختلفًا تمامًا عن السابق.

وشدد أمين المجلس الاعلى للأمن القومي على استمرار الحوار لتسوية القضايا القائمة واعادة النظر في اتخاذ القرارات المتسارعة وقال ان الفرصة مازالت سانحة امام المسؤولين في كردستان العراق لاستجابة الدعوات لما لها من خير للكرد وبهدف حماية مصالح المجتمع الكردي والعراق و منع تشكيل الاتجاهات المضادة للأمن في المنطقة.



الاتحاد الأوروبي مع عدم إجراء الاستفتاء

٢٠١٧/٩/٢٠:

دعا الاتحاد الأوروبي، الأربعاء، السلطات في كردستان العراق لعدم إجراء استفتاء حول استقلال المنطقة، واعتبره بأنه «غير مثمر».

وقالت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيرين، «يذكر الاتحاد الأوروبي بدعمه الدائم لوحدة وسيادة العراق ووحدة أراضيه، والإجراءات من طرف واحد، مثل الاستفتاء المقترح، تعتبر غير مثمرة ويجب تجنبها». وأكدت على أن الاتحاد الأوروبي يعترف بوجود مسائل غير محلولة بين السلطات الكردية وبغداد، ويعتبر أنه يجب حلها «عن طريق الحوار السلمي والبناء الذي يمكن أن يقود إلى حل متوافق عليه ومركّز على تنفيذ بنود الدستور العراقي».

وأضافت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، «الاتحاد الأوروبي يرحب بمبادرة الأمم المتحدة لتشجيع الحوار ويعرض دعمه لهذه العملية في حال طلب ذلك».

متحدث الحكومة التركية: بارزاني يلعب بالنار

٢٠١٧/٩/٢٠:

وصف متحدث الحكومة التركية، نائب رئيس الوزراء بكر بوزداغ، يوم الأربعاء، إصرار رئيس الاقليم الكردي في العراق مسعود بارزاني، على إجراء الاستفتاء بشأن الانفصال، بأنه لعب بالنار.

وأوضح بوزداغ في كلمة خلال مشاركته في مؤتمر دولي حول الثقافة والسياحة والديمقراطية بالعاصمة أنقرة، أن

استفتاء الانفصال عن العراق، سيضر بارزاني أولاً، ومن ثمّ سيتسبب بمشاكل كبيرة في المنطقة. ودعا بوزداغ بارزاني إلى العدول عن قرار إجراء الاستفتاء قائلاً: «قرار الاقليم الكردي بشأن الاستفتاء على الانفصال، طريق خطر وخاطئ، وبارزاني يلعب بالنار، عليه العدول عن الاستفتاء والاحتكام للعقل السليم». واعتبر بوزداغ الاستفتاء بمثابة قبلة موجهة إلى أمن واستقرار ورخاء منطقة الشرق الأوسط، مشيراً في هذا السياق إلى أنّ الشمال العراقي، يقطنه إلى جانب الكرد، التركمان والعرب. كما لفت بوزداغ إلى وجود جزء من الكرد في شمال العراق، يرفضون إجراء الاستفتاء، كما ترفضه تركيا وإيران والأمم المتحدة والحكومة المركزية في بغداد. وأكد بوزداغ أنّ كافة التطورات التي تحدث في العراق، تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي التركي، وأنّ أنقرة تراقب كل جديد في هذا البلد، عن كثب. وأردف قائلاً: «من حق تركيا اتخاذ كافة التدابير اللازمة تجاه أي تطور يهدد أمنها القومي، وإنّ موقف تركيا من الاستفتاء واضح وعلى الجميع أن يدرك ذلك».

ماكغورك: عواقب الاستفتاء لا يمكن السيطرة عليها

أكد بريت ماكغورك، مبعوث الرئيس الأمريكي إلى التحالف الدولي، أن عواقب استفتاء إقليم كردستان، لا يمكن للولايات المتحدة السيطرة عليها. وقال ماكغورك في مؤتمر صحفي، يوم الجمعة ٢٢ أيلول ٢٠١٧، في مدينة نيويورك، أن موقف بلاده من إجراء الاستفتاء واضح جداً، وهو ما تم الإعلان عنه خلال اللقاء بين الرئيسين ترمب وأردوغان أمس (الخميس)، لافتاً إلى أن «الاستفتاء الكردي ينطوي على مخاطر كثيرة والعواقب ليست تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة». وأشار ماكغورك إلى أن «عدداً من الأفكار الجيدة بشأن استفتاء كردستان موجودة»، مؤكداً أن «المفاوضات مازالت مستمرة خلف الأبواب المغلقة بشأن تلك المسألة»، مبدياً استعداد المجتمع الدولي لدعم الحوار، ووجود «الكثير من المقترحات الإيجابية»، معرباً عن أمله بالوصول إلى حل بشأن الاستفتاء.



بيان صادر عن مجلس الأمن الدولي

: ٢٠١٧/٩/٢٣

مع الاقتراب من الـ ٢٥/٩/٢٠١٧، الموعد المحدد لإجراء الاستفتاء الكردي، تكثفت التحركات السياسية والمساعي الداخلية والاقليمية والدولية بشأن العملية، وقد وصل صدى الاستفتاء إلى أروقة مجلس الأمن الدولي حيث اصدر بياناً هذا نصه: يعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل المزعزع للاستقرار لخطط حكومة إقليم كردستان الرامية إلى إجراء استفتاء أحادي الجانب في الأسبوع المقبل.

وأشار أعضاء المجلس إلى أنه من المقرر إجراء الاستفتاء المزمع إجراؤه في الوقت الذي تجري فيه عمليات مكافحة داعش، والتي تقوم فيها القوات الكردية بدور حاسم، وهذا من شأنه أن يشتت الانتباه إلى جهود ضمان العودة الآمنة

والطوعية لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ ونازح. وأعرب أعضاء المجلس عن احترامهم المستمر لسيادة العراق وسلامة أراضيه ووحدته، وحثوا على حل جميع القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقاً لأحكام الدستور العراقي من خلال الحوار المنظم والحلول التوفيقية بدعم من المجتمع الدولي. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لجهود الأمم المتحدة لتسهيل الحوار بين أصحاب الشأن العراقيين.

الرئيس معصوم يرحب ببيان مجلس الامن: دعوة مهمة لمواصلة الحوار

ورحب سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم باعلان مجلس الامن الدولي تجديد تمسكه المستمر بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه في البيان الذي اصدره بإجماع أعضائه الـ١٥ الليلة الماضية، مجددا الاعراب ايضا عن تقدير العراقيين لقرار مجلس الأمن بإنشاء فريق تحقيق متخصص بمحاسبة تنظيم داعش عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها في العراق.

وأكد سيادته خلال تصريح صحفي في أعقاب اجتماعه مع السفير الفرنسي لدى العراق السيد بورنو أوبيير، ان الحوار مستمر وسيواصل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة كافة القضايا الخلافية في اشارة الى القدوم المقرر غدا لوفد رفيع المستوى من حكومة الاقليم إلى بغداد لهذا الغرض.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة تكاتف الجميع من أجل إدامة زخم انتصارات القوات العراقية المسلحة الباسلة على الارهاب مجددا التهنئة بتحرير مدينة عنه وبدء المرحلة الاولى من عمليات تحرير الحويجة.

كما أثنى الرئيس معصوم على أهمية الدعوة التي اطلقها مجلس الامن الى مواصلة الحوار بين العراقيين لحل أي مشكلة داخلية على ان يتم في إطار الدستور وعبر حلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي وتصب في حماية مستديمة لمصالح كافة المكونات العراقية وتعزز النظام الديمقراطي الاتحادي العادل والمتطور وتؤسس للتقدم السياسي والاقتصادي مثمنا تأكيد مجلس الامن على أولوية الجهود الرامية لضمان عودة طوعية وآمنة، لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى ديارهم.

التحالف الشيعي يرفض الاستفتاء جملة وتفصيلا

من جهته أعلن التحالف الوطني الشيعي، السبت، فشل المفاوضات مع الوفد الكردي الذي يزور بغداد بشأن تأجيل استفتاء استقلال كردستان.

وقال عضو الهيئة القيادية التحالف الشيعي، علي العلاق في مؤتمر صحفي عقد في بغداد بعد الاجتماع مع الوفد الكردي، ان «التحالف طالب الوفد الكردي بتأجيل الاستفتاء، لكن الكرد رفضوا الطلب وقالوا انهم ماضون بالاستفتاء يوم الاثنين ٢٥ ايلول الجاري»، مبينا ان «التحالف يرفض الاستفتاء جملة وتفصيلا».

واضاف، ان «التحالف قرر عدم اجراء اي حوار مع الكرد الا بعد قرار تأجيل الاستفتاء»، مبينا ان «الحكومة لا تريد استخدام القوة لوقف الاستفتاء وتسعى الى اتباع الوسائل الدبلوماسية».

وقال إن «التحالف يدعم كافة الاجراءات القانونية من قبل الحكومة المركزية ضد إجراء استفتاء كردستان». و اضاف العلاق أن «التحالف لن يجري أية مباحثات اخرى مع الوفد الكردي المفاوض إذا لم يتم تأجيل الاستفتاء على استقلال كردستان، موضحا أن «نتائج الاستفتاء لن تكون من مصلحة الشعب الكردي».



بارزاني يغلق الباب امام المبادرات: نتفاوض بعد الاستفتاء

واغلق مسعود بارزاني العراق الباب بوجه المطالبات والدعوات لتأجيل الاستفتاء قائلا «ان المطالبات والدعوات لتأجيل استفتاء الاستقلال قد انتهى».

وأكد بارزاني، في كلمته أمام حشود جماهيرية في ملعب فرنسو حرييري في أربيل مساء الجمعة «لقد انتهى وقت المطالبة بتأجيل الاستفتاء، ولست ذلك الشخص الذي يخذل شعبه». وأضاف «تساءلتُ كثيراً عن سبب محاولات منع الاستفتاء ولا جواب على ذلك سوى الرغبة بكسر إرادة وكرامة شعب كردستان» حسب قوله، مبيناً ان «قرار الاستفتاء بات بيد الشعب».

وطالب الكرد بالتوجه لصناديق الاقتراع يوم الاثنين المقبل، للمشاركة في استفتاء لاستقلال كردستان»، مشيراً الى «أننا على مفترق طرق إما العبودية أو الاستقلال والحرية». وتابع بالقول إن «قرار الاستفتاء اتخذ قبل ٧ حزيران لكنهم كانوا يظنون أنه مجرد ورقة ضغط أو مخرج للخلاص من الأزمات الداخلية، وعولوا على انقسام كردستان لكن الاستفتاء خرج عن كونه قرار حزب أو جهة واحدة»، مشيراً إلى أن «بغداد عمدت إلى التهديد بعد الإعلان عن الاستفتاء دون محاولة تصحيح سياساتها الخاطئة».

بارزاني دعا الى حوار مع بغداد بعد الاستفتاء وليس قبله بقوله إن «الحوار مع بغداد يمكن أن يبدأ بعد الاستفتاء، لا قبله، متهما الحكومات العراقية المتوالية منذ سقوط النظام السابق بتحويل الدولة العراقية إلى دولة مذهبية بدلاً من دولة مدنية» حسب قوله. وأعرب عن استعداده للذهاب الى بغداد بعد اجراء الاستفتاء من أجل اجراء الحوار». واتهم بعض من يحكمون بغداد، دون ان يسميهم، بأن «لديهم نفس عقلية من ارتكب جريمة الأنفال»، في إشارة الى حكم صدام حسين.

ودعا الدول المجاورة إلى «الجلوس الى طاولة الحوار لمناقشة ما يثير مخاوفهم من انفصال إقليم كردستان، بدلاً من استخدام أسلوب التهديد»، مؤكدا ان «قوات البشمركة ستقاتل ضد أي اعتداء على كردستان». ورداً على بيان مجلس الأمن الدولي قال بارزاني «إننا مستعدون وبجدية للتعاون مع جوارنا العراقي والتحالف الدولي في الحرب على داعش، وسنكون أكثر صرامة».

بارزاني يرفض طلب الرئيس الفرنسي بتأجيل الاستفتاء

تلقى مسعود بارزاني الخميس، إتصالاً هاتفياً من السيد إيمانويل ماكرون رئيس جمهورية فرنسا. في هذا الإتصال الهاتفي، أشاد الرئيس الفرنسي بكردستان وبدورها في الحرب ضد إرهابيي داعش وإبائها وإغايتها للنازحين الذين قصدوا الإقليم هرباً من بطش الإرهاب، وأعرب عن تاييد بلاده «لوحدة العراق» و «لحقوق شعب كردستان في إطار الدستور العراقي»، وطلب من سيادته تأجيل موعد الإستفتاء. ومن جانبه، قدّم بارزاني الشكر لرئيس جمهورية فرنسا ولرئيس الوزراء وللشعب الفرنسي لدعمهم المستمر لكردستان، وأكد أنّ عملية الإستفتاء ستجرى في موعدها المحدد، وأنّ ابواب الحوار لن تُغلق مع بغداد وستستمر القيادة السياسية الكردستانية في الحوار مع بغداد بعد عملية الإستفتاء.



الامم المتحدة: اجماع دولي واضح في رفض مجلس الامن للاستفتاء وقبول البديل

هذا واكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، السبت، عدم دستورية استفتاء اقليم كردستان، فيما دعا رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش للجوء الى الحوار.

وقال مكتب العبادي في بيان ان «رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي استقبل في مكتبه رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش»، مبينا ان «كوبيتش هنا بالانتصارات العراقية المتحققة على عصابات داعش الارهابية في عنة والحويجة».

وأشار كوبيتش، بحسب البيان، الى «موقف الامم المتحدة الواضح برفض الاستفتاء في اقليم كردستان واهمية اللجوء الى الحوار». وأضاف ان «الإجماع الدولي كان واضحا في بيان مجلس الامن الدولي الذي أبدى معارضته للاستفتاء الأحادي الجانب لأن من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة»، موضحا ان «دول العالم متمسكة بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه».

من جانبه، جدد العبادي «موقفه الثابت برفض الاستفتاء في اقليم كردستان لعدم دستوريته»، لافتا الى ان «الاولوية هي للحرب ضد الارهاب وتحرير كامل الاراضي العراقية».

مصر قلقة من استفتاء كردستان

من جهتها أعربت مصر في بيان صادر عن وزارة الخارجية عن «قلقها البالغ» إزاء قرار تنظيم استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراقي، وأكد البيان أن قلق مصر نابع بالأساس من حرصها على وحدة واستقرار العراق، واستمرار رابطة الأخوة واللحمة التي تجمع أطراف الشعب العراقي كافة.

وشدد البيان على ضرورة إدراك التداعيات بعيدة المدى المتعلقة بإجراء الاستفتاء على استقرار وأمن العراق ومنطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى ضرورة تفعيل الآليات التي تسمح بمزيد من الحوار بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان في شأن القضايا الخلافية، للوصول إلى توافق في شأنها يفضي إلى حفاظ العراق على وحدته ومقدراته، بما يساهم في استعادة دوره الإقليمي والدولي.

والتقى وزير الخارجية المصري سامح شكري نظيره العراقي إبراهيم الجعفري على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية أحمد أبو زيد إن شكري أكد دعم مصر الكامل للعراق في حربه ضد الإرهاب وتنظيم «داعش»، في ضوء بدء القوات العراقية في تطهير مدينة الحويجة، مشدداً على اهتمامها بالمشاركة في بناء قدرات الجيش والشرطة العراقيين، بالإضافة إلى جهود إعمار المدن والمناطق المحررة من قبضة تنظيم «داعش».

وقال أبو زيد إن مجلس الأمن اعتمد القرار رقم ٢٣٧٩ في شأن «محاسبة تنظيم داعش الإرهابي على جرائمه التي ارتكبتها في العراق». وأكد الناطق المصري أن المنظور الشامل في محاربة الإرهاب يقتضي عدم الاقتصار على محاسبة الفاعل المباشر، بل محاسبة المحرض والداعم بالمال والسلاح، إذ تضمن القرار الصادر عن مجلس الأمن عدداً من الأحكام المتعلقة بإنشاء «فريق جمع الأدلة» ذات الصلة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش والمساعدة في التحقيقات في شأن تلك الجرائم، لافتاً إلى أن القرار يعد رسالة قوية تعكس عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب، فضلاً عن تصدر مصر الصفوف الأولى في محاربة هذه الظاهرة البغيضة، مؤكداً أن الأمر يتطلب متابعة متواصلة من مجلس الأمن لتوفير الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذا القرار ومحاسبة الدول التي لا تلتزم به من طريق توفير الدعم والملاذ للتنظيمات الإرهابية.

الإمارات تقترح بديلاً «أفضل»

وأكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، السبت، تمسك بلاده بوحدة العراق، مشيراً إلى أن نظام الفيدرالية بديل أفضل من مسألة الانفصال.

ونقلت صحيفة «اليوم السابع» المصرية عن قرقاش قوله، إنه «مع اقتراب موعد الاستفتاء في كردستان العراق تؤكد الإمارات على وحدة العراق، وطناً يسع الجميع»، لافتاً إلى أن «تجربتنا دليل على مرونة النظام الفيدرالي وإمكانياته».

ودعا قرقاش إلى «الحوار لحل الأزمة بين أربيل وبغداد»، مؤكداً أن «من الضروري الحرص على وحدة الأراضي العراقية لمصلحة منطقة تعاني من الفرقة والتشردم».

وأشار قرقاش إلى أن «الحوار السياسي كفيلاً بمعالجة المشاغل وتلبية الطموحات وخلق شراكة أصلب»، معتبراً أن «نظام الفيدرالية بديل أفضل من مسألة الانفصال».

منظمة التعاون الإسلامي تدعو إلى إلغاء استفتاء كردستان

ودعت منظمة التعاون الإسلامي، رئاسة إقليم كردستان العراق، إلى إلغاء الاستفتاء المرتقب لتحديد مصير الإقليم، مشددة على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق واستقراره وسلامة أراضيه.

وعبرت الأمانة العامة للمنظمة، في بيان عبر موقعها الرسمي على الأنترنت السبت، عن قلقها العميق إزاء مشروع الاستفتاء المزمع عقده في إقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر الجاري.

وحثت الأمانة، فيما أسمته نداءً عاجلاً، رئاسة إقليم كردستان العراق، على إلغاء الاستفتاء «لتعارضه مع الدستور العراقي ولتأثيره السلبي على الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب»، مشددة على ضرورة التمسك بالدستور واحترامه، وبذل كل الجهود للحفاظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه.

بارزاني: من أجل أن نكون جارين جيدين

هذا وأعلن المجلس الأعلى للإستفتاء بأن يوم الاثنين، هو يوم الإستفتاء وأن بعد الإستفتاء ستكون أبواب الحوار مع بغداد مفتوحة لبحث جميع المسائل ومعالجة وحل جميع المشاكل، من أجل أن نكون جارين جيدين.

وعقد المجلس الأعلى للإستفتاء إجتماعه في صلاح الدين يوم الأحد في مستهل الإجتماع جرى بحث آخر المستجدات على مستوى المنطقة والعالم فيما يخص الإستفتاء على استقلال كردستان. وتحدث الرئيس بارزاني عن الإجتماعات والإتصالات التي اجراها خلال الأيام القليلة الماضية مع الجهات الدولية المختلفة.

بعد ذلك تحدث وفد المجلس الذي زار بغداد في ٩/٢٣ عن نتائج مباحثاتهم وحواراتهم مع القوى العراقية ووضحوا بأن بغداد لا ولن تقبل بنتائج الإستفتاء لا الآن ولا في المستقبل وانهم ضد الإستفتاء على استقلال كردستان، وقد رفضوا مبادرة السيد رئيس الجمهورية وجميع مبادرات المجتمع الدولي وانهم غير مستعدين للحوار بشأن استقلال كردستان بأي شكل من الأشكال.

واوضح الوفد بأنهم ابلغوا الأطراف السياسية العراقية بأن الإستفتاء قرار شعب كردستان وانه سيجري في موعده في إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم.



بعد ذلك عرضت لجنة إعداد الوثائق السياسية وثيقة ضمان حقوق المكونات القومية والدينية التي اعدتها. وتم التأكيد على ان كردستان ستحتفظ بدورها الفعال في إطار التحالف الدولي في محاربة ومواجهة داعش كما كانت، كما ان التنسيق والتعاون ستبقى قائمة بين قوات بيشمركة كردستان والجيش العراقي في الحرب ضد الإرهاب. وبعد مناقشة وتحليل جميع التكهّنات والمستجدات والتوقعات والمواقف، قرر الإجتماع: أولاً: سيجري الإستفتاء يوم الإثنين ٢٠١٧٩١٢٥ في إقليم كردستان وجميع المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم. ثانياً: صادق الإجتماع على الوثيقة السياسية لضمان حقوق المكونات القومية والدينية وهنا لجنة إعداد الوثيقة. ثالثاً: بعد إجراء الإستفتاء ستبقى ابواب الحوار مفتوحة مع العراق بملفات مفتوحة ومعالجة المشاكل والخلافات وجميع المواضيع من اجل ان نكون جارين جيدين. رابعاً: المجلس الأعلى للإستفتاء هنا كافة الأطراف السياسية الكردستانية لقرار الإستفتاء وإصرارهم على وحدة الصف والكلمة والموقف بهدف سير عملية الإستفتاء على اكمل وجه في موعده المحدد، وتم التأكيد على ان بالوحدة وحرص الصفوف سنتمكن من التغلب على كل العقبات.

المجلس الأعلى للإستفتاء

٢٠١٧/٩/٢٤

عقب الاجتماع وفي مؤتمر صحفي موسع دعا مسعود بارزاني، شعب اقليم كردستان الى التوجه لصناديق الاقتراع يوم الاثنين ٢٥ أيلول للتصويت في الاستفتاء. وقال بارزاني في مؤتمر صحفي عقده في مصيف صلاح الدين، الاحد ٢٤ أيلول ٢٠١٧، ان الاستفتاء هو الخطوة الأولى لتقرير المصير، مشددا على ان الاستفتاء لا يهدف إلى رسم حدود جديدة. وشدد بارزاني على ان اقليم كردستان لن يفاوض بغداد مجددا بشأن الشراكة، مؤكدا ان الحوار بعد الاستفتاء سيكون على الاتفاق للعيش كجيرانين جيدين. واذاف أنه يدعو شعب اقليم كردستان للتوجه الى صناديق الاقتراع يوم الاثنين، للتعبير عن رأيه والتصويت في الاستفتاء. مؤكدا أن «الشراكة مع بغداد فشلت ولن نكرها. لقد توصلنا الى اقتناع بان الاستقلال سينيح عدم تكرار مآسي الماضي». وقال بارزاني «قبلنا بأن نكون ضمن الدولة العراقية لكن حصتنا من الشراكة لم تكن أكثر من تدمير ٤٥٠٠ قرية كردستانية من أصل ٥٠٠٠، وبعد ٢٠٠٣ انتهت هذه المرحلة وبدأت مرحلة جديدة كنا نأمل جدا بأن تسنح فرصة ليعيش العراق على مبدأ الديمقراطية». وأضاف أنه «بعد ٢٠٠٥ تمت صياغة دستور جديد للعراق، ونعتقد أن هذا الدستور كان جيدا»، معتبرا أنه «لولا تصويت شعب كردستان عليه لما كان لينجح». واذاف ان «الاستفتاء هو الخطوة الاولى ليعبر كردستان عن رأيه، ثم تبدأ عملية طويلة». ووضح ان «الاستفتاء ليس لتحديد الحدود او فرض الامر الواقع. نريد التحاور مع بغداد لحل المشاكل والحوار قد يستمر عاما او عامين». وقال إنهم سيسعون لإجراء محادثات مع الحكومة المركزية التي يقودها الشيعة في بغداد لتنفيذ نتيجة الاستفتاء المتوقع أن تكون «نعم» حتى إذا استغرق ذلك عامين أو أكثر. وتابع «لن نعود مطلقا إلى شراكة فاشلة» مع بغداد مضيفا أن العراق أصبح «دولة دينية طائفية» وليس دولة ديمقراطية كان من المفترض إقامتها بعد الإطاحة بصادم حسين في ٢٠٠٣.

ورفض بارزاني مخاوف جارتي العراق القويتين، إيران وتركيا، من أن الاستفتاء سيزرع استقرار المنطقة وتعهده باحترام القوانين الخاصة بالحدود الدولية وبعدم السعي لإعادة رسم حدود جديدة للإقليم.



سنمضي بقرار الاستفتاء مهما كان الثمن

ووجه رسالة إلى دول الجوار عشية إجراء استفتاء الاستقلال. وقال بارزاني إن «كردستان لا تشكل تهديدا لدول الجوار، واثبتنا على مدى ٢٥ سنة أننا عامل استقرار في المنطقة». وأضاف أن الكرد يرغبون بإقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار، مضيفا «نمد لهم يدهم الصداقة ونأمل أن يبادولنا بنفس التوجه».

وشدد بالقول، «سنمضي بقرار الاستفتاء مهما كان الثمن بدلا من انتظار مستقبل مجهول».

وأشار إلى أن المجتمع الدولي لم يكن رافضا لمبدأ إجراء الاستفتاء وإنما طلب تأجيله، مشددا على إجراء الاستفتاء في الاقليم والمناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم. واستطرد «بالاستقلال فقط يمكننا مكافأة أمهات الشهداء» مذكرا بالمجتمع الدولي بالدور الذي لعبه الكرد في الحرب ضد الدولة الإسلامية. وتابع «من خلال الاستقلال فقط يمكننا تأمين مستقبلنا». واتهم مسعود بارزاني، المسؤولين العراقيين بتهيئة الشارع لـ«العداوة» مع شعب كردستان، وفيما أشار إلى أن بغداد «اضطرت» الكرد لاتخاذ قرار الاستفتاء، اعتبر أن الاستقلال فقط سيمنع «تكرار المآسي». وقال «فعلنا كل ما بوسعنا للحفاظ على الفيدرالية بالعراق، وهم (المسؤولون في بغداد) مازالوا يهيئون شارعهم لعداوة شعب كردستان»، لافتا إلى «أننا حاولنا كثيرا إيجاد حل للمشاكل، لكن للأسف بغداد هي التي لم تقبلنا واضطرتنا لاتخاذ هذه القرار».

وأضاف بارزاني أن «القيادة السياسية في كردستان فكرت كثيرا بهذا الوضع، وتوصلنا إلى قناعة بأن الاستقلال فقط سيمنع تكرار المآسي والمشاكل».

وحول تداعيات الاستفتاء على اقليم كردستان، أكد بارزاني بان شعب كردستان اتخذ قراره بإجراء الاستفتاء وعليه أن يكون مستعدا لتحمل نتائجه.

رئيس الجمهورية: لا بديل عن أستئناف الحوار واعادة الثقة

وجه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم بيانا يوم الاحد ٢٤/٩/٢٠١٧، بشأن اعلان حكومة إقليم كردستان اتخاذ قرار نهائي بإجراء الاستفتاء يوم ٢٥ من شهر ايلول الجاري، في ما يأتي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أعلن السيد مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان في مؤتمر صحفي مساء اليوم في اربيل ان المجلس الأعلى للاستفتاء في إقليم كردستان قرر بشكل نهائي إجراء الاستفتاء يوم غد الخامس والعشرين من شهر ايلول الجاري.

بمواجهة هذا القرار أحادي الجانب، وانطلاقا من مسؤوليتنا الدستوية بضرورة بذل أقصى ما نستطيع لأبعاد بلادنا ووحدة شعبنا عن الأخطار الجسيمة المحدقة ندعو القيادات السياسية في اربيل وبغداد إلى تجنب التصعيد بأي ثمن وتغليب منطق الحكمة والتركيز الفوري على العودة إلى الحوار والاتفاق كأولوية قصوى.. من أجل تجنب شعبنا اي مهاو لا تحمد عقباها، مهما اقتضى ذلك من جهود استثنائية وتضحيات.. ونجدد التأكيد على أولوية مبادئ الدستور واحترام دعوات ودعم المجلس الدولي إلى مواصلة الحوار بين القوى العراقية لحل أي مشكلة داخلية في ما بينها عبر حلول توافقية، ورفض المواقف الاستفزازية والمتطرفة، والمضي بعزم لاعادة الثقة اللازمة بين الجانبين والتوجه معا لبناء دولة المواطنة والحقوق لتي نطمح اليها جميعا.

وانني كرئيس لجمهورية العراق سأواصل بذل كل جهد أو مسعى من أجل التعجيل باستئناف الحوار الأخوي بين



حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية للتوصل إلى حلول ناجعة تكفل تجاوز هذه الازمة الدقيقة ومنع استغلالها من قبل الارهابيين.. والتوجه للعمل معا على تحقيق الأهداف المشتركة، ومعالجة التراكمات السلبية والأخطاء.. مهما كانت شدة الاختلاف في وجهات النظر والمواقف.

كما نشدد على ضرورة تكاتف الجميع من أجل إدامة زخم انتصارات القوات العراقية المسلحة الباسلة على الارهاب ودعم ضمان عودة طوعية وأمنة، لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى ديارهم. واننا على ثقة تامة بقدرة شعبنا على تجاوز هذه الازمة والخروج منها أقوى وأعمق وحدة وأشد عزيمة وقدرة على معالجة كافة مشاكله الحالية وتطوير نظامه السياسي الديمقراطي وبناء مستقبله المشرق. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية

كلمة العبادي الى الشعب العراقي

بعد قرار مجلس الاستفتاء الكردي وجه رئيس الوزراء الاتحادي حيدر العبادي كلمة الى الشعب العراقي هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ابناء شعبنا العراقي الكريم

من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه

ومن سهوله الى جباله واهواره وهضابه وصحاريه..

السلام عليكم.. اينما كنتم

في هذه اللحظات التي يبذل فيها ابناء العراق الغياري ارواحهم ودماءهم الزكية دفاعا عن ارض الرافدين ووحدة البلاد.

وفي ايام اشتداد الحرب على الارهاب ومع اقتراب تحقيق النصر النهائي على الدواعش في الانبار والحويجة وغربي كركوك وكل مكان، تتعرض خارطة العراق لمحاولة تقسيم من من شأنها تمزيق وحدة العراق والتفريق بين ابناء الوطن الواحد على اساس قومي وعرقي وتعريضهم جميعا لمخاطر لا يعلم الا الله مداها وعواقبها الوخيمة.

وفي الوقت الذي توحدنا شعباً ومقاتلين لصد عصابة داعش المجرمة نفاجأ بدعوات التفرقة والعودة الى عهد الظلام والتسلط والدكتاتورية.

ان قواتنا الغيورة حررت تكريت والانبار والموصل وابعدت الخطر عن اربيل ومدن الشمال العزيزة، وهذا واجب اديناه وسنؤديه دفاعا عن كل شبر من ارض العراق الغالية.

ونؤكد اليوم اننا لن نتخلى عن مواطنينا الكرد وقد رفضنا ونرفض الدولة الطائفية والدولة العنصرية، وسيبقى العراق لكل العراقيين ولن نسمح ان يكون ملكا لهذا وذاك يتصرف فيه كيفما يشاء ودون حساب للعواقب. ان واجب القادة هو رعاية شؤون المواطنين وحمايتهم من الاخطار التي تُحيط بهم وليس تعريضهم للخطر وادخالهم في صراعات لا طائل منها.

ماذا جنى العراقيون من الصراعات التي زجهم بها الطاغية صدام داخليا وخارجيا ؟

لاشيء سوى الدمار واشباع غروره وتسلطه وتهوره الذي اوصل العراق الى الضياع والتخلف وفقدان الأمن والاستقرار.



ان نظام الطاغية صدام قد بطش بكل العراقيين عربا وكردا وتركمانا والمكونات الاخرى لأنه كان يرى في كل العراقيين الشرفاء تهديدا له ولحكمه المستبد، وقد رفض اكثرية العراقيين هذا القمع والتسلط ولكن كان هناك نفر ضال من كل القوميات اصطف مع الطاغية من العرب والكرد ومن القوميات الاخرى، وقد ساندته في بطشه بالمواطنين الكرد بعثيون عرب وبعثيون وكرد، كما شاركه ببطشه بالمواطنين العرب بعثيون من العرب والكرد ايضا، ومن الظلم والعنصرية بعد تذكيرنا بهذه الحقائق الثابتة اتهم كل العرب واتهام اهل بغداد بالظلم بينما أشد الظلم وقع عليهم من نظام قمعي اصطف معه ضعاف نفوس من مختلف القوميات.

مايجب توضيحه لشعبنا الكردي العزيز ان معظم مشاكل الاقليم داخلية وليست مع بغداد وبالتالي فانها ستتفام مع دعوات الانفصال، والصعوبات الاقتصادية والمالية في الاقليم من نتائج الفساد وسوء الادارة. اوجه كلامي لابناء شعبنا الكردي خاصة : اسألوا المسؤولين في الاقليم اين تذهب اموال النفط وهم استولوا على ما يقارب ٩٠٠ ألف برميل نفط يوميا اي ما يعادل ربع النفط المنتج في باقي العراق.. لماذا لا يدفعون رواتب الموظفين في الاقليم رغم تخفيضها الى مستويات دُنيا مع انهم يحصلون على كميات نفط اعلى بكثير من نسبة السكان في الاقليم مقارنة ببقية مدن العراق، بينما نحن هنا في المركز وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة وكُلف الحرب الباهضة لم نخفض الرواتب ولم نوقفها.

رسالة الاستفتاء الى العالم : ٩٢,٧٣% نعم

اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان الاربعاء ٢٧/٩/٢٠١٧، عن نتائج الاستفتاء على استقلال اقليم كردستان عن العراق الذي اجري يوم ٢٥ ايلول الجاري. وقالت المفوضية للصحفيين في اربيل: ان ٩٢,٧٣% من الناخبين صوتوا بـ (نعم)، في عملية الاستفتاء، وان ٧,٢٧% صوتوا بـ (لا)، في الاستفتاء على استقلال الاقليم.

واوضحت ان عدد الذين كان لهم حق التصويت في اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم والكردستانيين خارج العراق كان ٤ ملايين و٥٨١ الفا و٢٥٥ ناخبا. وعدد المشاركين كان ٣ ملايين و٣٠٥ آلاف و٩٢٥ مشاركا، اي ٧٢,١٦%. وشارت المفوضية الى ان النتائج كانت على الشكل الآتي:

- الاصوات الصحيحة: ٣,٠٨٥,٩٣٥

- المصوتون بـ نعم: ٢,٨٦١,٤٧١ (٩٢,٧٣%)

- المصوتون بـ لا : ٢٢٤,٤٦٤ (٧,٢٧%)

- الاصوات الباطلة: ٤٠/١١.

- الاصوات البيضاء: ٦٣٦٨.

- الاصوات المبعدة: ١٧٠٦١١.

ضرورة عدم إغلاق باب الحوار والتفاهم

من جهته وفي خطاب متلفز دعا مسعود البارزاني، يوم الثلاثاء، رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، وجميع المسؤولين في بغداد إلى عدم إغلاق باب الحوار والتفاهم. وقال البارزاني في كلمة متلفزة، إن «الشعب الكردستاني



كان له دوراً كبيراً في انجاح عملية الاستفتاء». وتحدث عن أسباب توجه الإقليم لإجراء الاستفتاء، وقال، إن «الحكومة العراقية انتهكت الدستور»، موضحاً أن «بغداد هي التي أفشلت الاتحاد والشراكة». وأضاف أن «إجراء الاستفتاء كان بسبب فشل الشراكة»، مشيراً إلى أن «الاستفتاء كان من حقنا ولا يمكن لأحد أن يلومنا ولم يمكن لفرض الأمر الواقع، ولا لرسم الحدود من جانب واحد».

وأشار إلى أن «كردستان ستبقى دائماً منزل لكل العرب وهم اخوتنا»، مؤكداً أن «الخلافت السياسية مع بغداد لن تؤثر على علاقاتنا مع العرب». ولفت إلى «أننا قد نواجه بعض الصعوبات، ولكن بوحدتنا والإرادة، وسوف ننتصر وكردستان سيكون لها مستقبل أكثر إشراقاً». وطلب البارزاني من «شعب كردستان الى الحفاظ على وحدة الموقف». كما أوضح «أننا نؤكد للدول الجارة بأننا كنا دائماً عامل استقرار في المنطقة وسنبقى كذلك».

ودعا البارزاني حيدر العبادي وجميع المسؤولين «لعدم إغلاق باب الحوار والتفاهم». وأكد أن «أي عقاب ضد إقليم كردستان لن يكون أشد من عمليات الانفال والكيماوي»، لافتاً إلى أننا «لن نخضع لأي تهديدات».

ضرورة العودة الى الحوار الدستوري الجاد بعد الاستفتاء

قالت المتحدثنة باسم البيت الأبيض سارة هاكابي ساندرز بمؤتمر صحفي الاثنين، إن استفتاء انفصال إقليم كردستان سيزيد من حالة عدم الاستقرار، مؤكدة حرص واشنطن على وحدة العراق من أجل الاستمرار بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية والتصدي لإيران، وأضافت المتحدثنة أن الولايات المتحدة تشعر «بخيبة أمل شديدة» تجاه تنظيم استفتاء كردستان من جانب واحد يشمل مناطق خارج الإقليم.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ان الاستفتاء لن يغير العلاقة التاريخية التي تربط الولايات المتحدة بشعب كردستان. وقالت المتحدثنة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيدز نورت خلال بيان: تحذو الولايات المتحدة خيبة أمل كبيرة جراء قرار حكومة إقليم كردستان باجراء استفتاء على الاستقلال احادي الجانب ليشمل مناطق تقع خارج إقليم كردستان. لن تتغير العلاقة التاريخية التي تربط الولايات المتحدة بشعب اقليم كردستان في ضوء الاستفتاء، بيد اننا نعتقد ان من شأن خطوة من هذا النوع أن تزيد من حالة عدم الاستقرار والمشاق لكل من اقليم كردستان وشعبه. واضافت: ان الاستفتاء الاحادي الجانب سوف يفاقم من تعقيد علاقة حكومة اقليم كردستان بكل من حكومة العراق والدول المجاورة الى حد كبير. ان المعركة ضد داعش لم تنته بعد وتسعى الجماعات المتطرفة الى الاستثمار في حالة عدم الاستقرار والشقاق. نعتقد أن على كل الاطراف أن تنخرط على نحو بناء في حوار يرمي الى الارتقاء بمستقبل كل العراقيين. تعارض الولايات المتحدة العنف والخطوات الاحادية الجانب من قبل اي طرف والرامية الى تغيير الحدود. وتابعت: تدعم الولايات المتحدة عراقا موحدا وفيدياليا وديمقراطيا مزدهرا وستواصل بحثها عن فرص تساعد العراقيين من خلالها على تحقيق تطلعاتهم ضمن اطار الدستور.

بريطانيا

وقال وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون الاثنين إن بلاده لا تدعم استفتاء انفصال كردستان العراق، وأضاف في بيان أن المملكة المتحدة «تواصل الدفاع عن سيادة العراق ووحدة أراضيه»، وأن إجراء أي استفتاء يجب أن يكون بالتفاهم مع حكومة بغداد.

العبادي يشترط إلغاء نتائج الاستفتاء للعودة إلى التفاوض

واشترط رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، حيدر العبادي، على دعاة الانفصال، الغاء نتائج الاستفتاء للعودة الى التفاوض مع بغداد.

وجدد تأكيدات السابقة بأن الحكومة الاتحادية «لن تتنازل عن وحدة العراق وستفرض سلطتها وفق الدستور»، داعياً الإقليم إلى تسليم المطارات خلال ٧٢ ساعة تفادياً لحظر جوي دولي، كما كشف عن قيام جهات في الاقليم بايداع واردات نפט كردستان في حسابات شخصية بالخارج.

كما أعلن أن الحكومة باشرت بتنفيذ اجراءات على الاقليم لكنها لن تمس كرامة المواطنين الكرد ولا معيشتهم، مؤكداً أن أولوياتنا في الحرب على «داعش» لم تتغير ونحن مستمرين بتحريض كل الاراضي العراقية.

يأتي ذلك في وقت قرر فيه مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية التي عقدت، الثلاثاء، «إخضاع المنافذ الحدودية البرية والجوية في الاقليم للسلطة الاتحادية»، كما صوت على اجراء امتحانات الدور الثالث للصفوف المنتهية لمرحلتى المتوسطة والاعدادية.

المالكي: الاستفتاء اعلان حرب على وحدة العراق

ومن جانبه، اعتبر نائب الرئيس العراقي رئيس ائتلاف دولة القانون الشيعي استفتاء الاقليم بمثابة اعلان حرب على وحدة الشعب العراقي محذراً من تداعيات خطيرة سيسببها على العراق والاقليم بشكل خاص.

وقال المالكي في كلمه له خلال احتفال جماهيري مناهض لاستفتاء اقليم كردستان اقيم الاثنين في بغداد، ان الكل يؤكد عدم دستورية الاستفتاء لانه واضح منه يستهدف وحدة البلاد، وهي خطوة ستكون لها تبعات خطيرة على مستقبل العراق بشكل عام وكردستان بشكل خاص.. داعياً الحكومة الى «اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء هذه الممارسات غير القانونية عبر إيقاف التفاوض مع دعاة الاستفتاء وفرض مقاطعة شاملة».

وحمل المالكي، دعاة الاستفتاء للانفصال مسؤولية ما سيحصل مستقبلاً من أزمات وصراعات وحروب، قائلاً «لسنا سعداء بما آلت اليه الامور لكننا نحمل الإقليم ورئيسه المنتهية ولايته مسؤولية العواقب» وأشار الى ان مواقف الكثير من الدول المجاورة للعراق كانت حازمة وواضحة إزاء هذه الممارسة غير الشرعية.. مطالباً تلك الدول بمقاطعة اقليم كردستان سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعدم التعامل معه.

وانتقد مواقف بارزاني الرامية لتمزيق العراق قائلاً «لم تكن سياسات الرئيس غير الشرعي بارزاني في يوم من الايام تعبر عن الشراكة طوال هذه السنوات فهو عارض مراراً تسليم الجيش العراقي وتجاوز على الدستور عبر الاستحواذ على النفط العراقي والتمدد على أراضي الآخرين عبر حجج وذرائع شتى ناهيك عن اتخاذه من أبريل عقبة في طريق أي عجلة بناء سياسي وحدوي فكانت تخالف الدستور وتتلاعب بالاقتصاد العراقي وتعتمد على خرق سيادة ووحدة العراق».

وحذر المالكي من «تحول كردستان الى مساحة نفوذ وتأمير دولي إقليمي ضد العراق ودول المنطقة وشعوبها وتاريخها ورسالتها».. داعياً الشعب العراقي عرباً وكرداً وأقليات الى «افشال مخطط الانفصال المدعوم من اسرائيل والوقوف بحزم ضد هذا المشروع الذي مهد له بارزاني عبر دعمه لداعش في اسقاط الموصل وصلاح الدين والتأكيد على ان العراق واحد موحد ولا يمكن تقسيمه مهما كانت الاسباب».

وطالب المالكي الحكومة بضرورة توفير الحماية لاهالي محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها من عرب وتركمان ومسيحيين وشبك وصابئة وايزيديين.. معتبراً ان «الاعتداء على تلك المكونات هو اعتداء على العراق كله».



التحالف الشيعي: الاستفتاء سيدخل الاقليم في نفق مظلم

من جهته قال رئيس التحالف الشيعي الحاكم في العراق عمار الحكيم، إن استفتاء اقليم كردستان على الانفصال سيدخله في نفق مظلم وسيتحسر شعبه على مكتسباته التي سيفقدونها، فيما اغلقت تركيا اليوم معبر الخابور الحدودي البري مع الاقليم، وهو المعبر الواقع بين ولاية شرناق جنوب شرقي تركيا والاقليم.

وحذر الحكيم من دخول اقليم كردستان في نفق مظلم بسبب اجرائه الاستفتاء مبيئاً ان الشعب الكردي سيخسر الكثير من مكتسباته وفرصه وامكاناته بسبب هذه الخطوة، مؤكداً ان الحوار توقف مع القيادات الكردية بسبب الاستفتاء فلا حوار بعد خرق الدستور بهذه الطريقة.

ووصف في كلمة له مع بدء التصويت في الاستفتاء، تصريحات بعض القيادات الكردية التي تصف الحكم بالعراق بالمذهبي والمشابه لحكم نظام صدام، بانها مؤسفة وبعيدة عن المنطق والواقع مستشهداً بحضور كل المكونات في مجلس النواب ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.. متسائلاً كيف يريد البعض ان يحمل بغداد تبعات النظام البائد وحكم البعث؟ مؤكداً بأن الفرص والاعمار التي حصل عليها الاقليم كانت من اموال العراق ونفطه وخيراته وبدعم من اخوتهم العرب والتركمان حتى حصل الكرد على ادوار وامكانات غير مسبوقه بتاريخ الحركة الكردية.

واعرب الحكيم عن اسفه لمواقف القادة الكرد التي قال انها تأتي في وقت يكون العراق فيه مثخنا بالجراح من الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي وتأتي الطعنة من الاخ والشريك.. متسائلاً اين الاخوة والانصاف ومراعاة الظروف؟!.

وقال الحكيم انه مشفق على شعب كردستان مضيئاً انهم الاخوة والاحبة.. مبيناً ان قيادات بغداد صبرت كثيراً وبذلت جهداً مضاعفاً في الحوار وترى نفسها اليوم ملزمة بمصارحة الشعب الكردي لإلقاء الحجة لما تخبئه الايام.

الصدر يدعو للسيطرة على الأجواء والحدود وإبقاء القوات متأهبة

ودعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الحكومة الى التأهب لفرض سيطرتها على الحدود الجوية والبرية وحماية الحدود وإبقاء القوات الامنية في حالة التأهب وناشد الدول العربية والاسلاميه بعقد اجتماع طارىء في العراق او اي مكان اخر لمؤازرة العراق في محنته.

وقال الصدر في بيان الاثنين، على خلفية اجراء الاستفتاء الكردية انه «قد يرى الاخوة الكرد ان تحقيق امنية باقامة دولة كردية فيها فوائد لهم الا ان الامنيات لا تتحقق ولا تبني على مصالح الاخرين وان الاماني المجردة من الحكمة والحنكة والتعقل قد تجر صاحبها الى الهلاك». واذف ان «الاستفتاء هو مجرد خطوة اولى قد تستدعي الانفصال او لا تستدعي كما يدعي بعض القيادات الكردية، الا ان مجرد فكرة الاستفتاء وإقامته هو بمثابة لي ذراع للحكومة المركزية بل وللعراق برمته شعباً وحكومة ولاسيما انه جاء بقرار تفردى لا يدل الا على مدى الفجوة الكبيرة بين الاقليم والمركز وأول مساوئه هو تأجيج النفس العرقي الذي لا يقل عن تأجيج النفس الطائفي خطورة».

وحذر قائلاً «من سنّ سنة سيئة وهي تقسيم العراق عليه وزرها ووز من عمل بها الى يوم القيامة».. ودعا الى عقد اجتماع علمائي حوزوي مهيب للوقوف على توجيه المرجعيات كافة السني منها والشيعي واستحصال فتاوى ونصائح وقرارات نستضيء منها بخصوص هذا الموضوع. كما طالب بعقد اجتماع شيعي سني سياسي عام وطارىء وسريع لان الظرف يستدعي لملمة الشمل وتناسب بعض الامور لان الهم قد يؤجل المهم ولو لبعض الوقت «واكد ضرورة عقد اجتماع للكرد المعارضين والاقليات الاخرى للوقوف على معاناتهم ومعرفة ارائهم وتوحيد صفوفهم».

وفاشد الصدر الدول العربية والاسلاميه بعقد اجتماع طارىء في العراق او اي مكان اخر لمؤازرة العراق في محنته لا كما مرت في محنه الاخرى ليعود لحاضنته العربية والاسلامية من جديد وذلك للخروج بقرارات حازمة. ودعا ايضا الى



عقد اجتماع مع دول الجوار والمنطقة ولاسيما ان خطورة الوضع ستكون عامة من دون التدخل بشؤون العراق الداخلية. وشدد الصدر على انه لا بد من موقف حازم من الامم المتحدة بهذا الخصوص ولوقف التدخلات الامريكية والاسرائيلية بهذا الشأن.

روحاني و اردوغان : ضرورة عدم المساس بوحدة اراضي العراق وسيادته

الى ذلك أكد الرئيسان الإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب اردوغان في اتصال هاتفي ضرورة عدم المساس بوحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية.

وتباحث روحاني و اردوغان خلال اتصالهما الهاتفي مساء امس حول العلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية ومنها قضية الاستفتاء في اقليم كردستان العراق، واكد على ضرورة عدم المساس ابدا بوحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية. وصرح الرئيسان روحاني و اردوغان في هذا الاتصال الهاتفي الذي جرى مساء الاحد، بان مواقف البلدين منسجمة تماما حول هذا الموضوع.

واعرب الرئيس الإيراني عن سروره للتعاطي الجيد بين ايران وتركيا في هذا المجال و اضاف، ان من المهم والحيوي جدا للجمهورية الاسلامية الإيرانية صون وحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية وامن المنطقة وضرورة توجيه رسالة واضحة الى مزععي امن واستقرار المنطقة.

و صرح الرئيس روحاني، ان التنسيق والمواربة بين دول المنطقة في هذا المجال سيكون مؤثرا ومهما جدا، ولاشك ان دول المنطقة سوف لن تسمح بتبلور حالة عدم استقرار جديدة في المنطقة.

من جانبه اشار الرئيس التركي في هذا الاتصال الهاتفي الى الاجراءات الواسعة لبلاده لمواجهة عدم الاستقرار في العراق اثر اجتماع مجلس الامن القومي التركي والاجتماع الطارئ لبرلمان بلاده لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن هذا الاستفتاء، و اضاف انه تم خلال هذه الاجتماعات البحث حول الاجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية واي تحرك يستلزم القيام به وان البرلمان وافق على تمديد مذكرة تفويض الحكومة في تكليف الجيش بإرسال قوات لتنفيذ عمليات عسكرية في الحدود فيما يتعلق بتطورات العراق وسوريا.

وفي مستهل الاتصال الهاتفي اكد الرئيس التركي استعداد بلاده لتطوير العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية في جميع المجالات.

و صرح اردوغان بان جميع الوزارات المعنية قد قدمت مشاريعها وبرامجها لتطوير العلاقات بين البلدين لترحها ودراستها في الاجتماع الرابع للمجلس الاعلى الاستراتيجي بين ايران وتركيا.

تركيا : بارزاني همّ الوعيد هو المحافظة على كرسيه في الرئاسة

أعلن وزير خارجية تركيا، مولود جاويش أوغلو أن أنقرة أبلغت ممثل الحزب الذي يتزعمه مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق، بعدم العودة إلى تركيا، بعد الاستفتاء الذي جرى في الإقليم.

وأوضح جاويش أوغلو، في مقابلة مع إحدى القنوات التركية الخاصة، يوم الثلاثاء، أن سلطات بلاده كانت ستطلب من عمر ميراني، ممثل «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود برزاني، مغادرة الأراضي التركية لو كان موجودا في أنقرة، غير أن ميراني موجود حاليا في أربيل.

ولدى تقييمه للاستفتاء حول انفصال إقليم كردستان عن العراق والذي جرى الاثنين، قال جاويش أوغلو: «لم نكتف



بطلب عدم إجرائه بل شرحنا لإدارة الإقليم لماذا يجب الامتناع عن هذه الخطوة، وأبلغناهم كيف سنساعدكم في حال إلغائهم ذلك، بالمقابل أخبرناهم بالعواقب التي سيواجهونها إذا ما أقدموا على الاستفتاء».

واعتبر الوزير التركي أن «موقف بارزاني حالياً، ضعيف تجاه حكومة بغداد، وكان بإمكانه الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع بغداد بقوة، لو ألغى الاستفتاء». وأضاف: «بارزاني همّهُ الوحيد هو المحافظة على كرسيه في الرئاسة، بعد أن فقد الكثير من قوته في الإقليم، لأن الأحزاب الأخرى تعارضه، وللحفاظ على كرسيه، يزدج بمستقبل الكرد في خطر».

وتطرق إلى الخطوات التي ستقدم عليها حكومة بلاده تجاه الإقليم، بالقول إن «أنقرة ستقيم كل الطلبات التي تقدمت بها الحكومة المركزية العراقية في أعقاب الاستفتاء، بما في ذلك إجراء عملية مشتركة».

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الحكومة التركية ستغلق قنصليتها في أربيل، قال جاويش أوغلو: «عندما فتحنا قنصليتنا في أربيل لم نستأذن إدارة الإقليم، بل طلبنا موافقة الحكومة المركزية في بغداد، لذا فإننا سنخاطب وزارة الخارجية العراقية».

وعن المناورات العسكرية المشتركة التي تجري بالقرب من الحدود العراقية، أكد جاويش أوغلو أن «تركيا تدعم وبقوة وحدة أراضي الجارة (العراق)، وتعمل على الحفاظ على سلامة حدودها». المصدر: الأناضول

جاويش أوغلو: جشع بارزاني يجر مستقبل الشعب الكردي إلى المجهول

أبدت تركيا استعدادها لإعادة العلاقات مع كردستان العراق إلى سابق عهدها، في حال نفذت شرطا كشفت عنه على لسان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو.

وبحسب ما نقلته الصحف التركية، الثلاثاء، فإن تركيا تشترط على كردستان العراق التراجع عن الاستفتاء الذي وصفته بـ«الباطل» على الانفصال عن العراق.

وقال وزير الخارجية التركي في تصريحات تلفزيونية صباح الثلاثاء: «إذا تراجعوا عن هذا الخطأ، ستعود علاقاتنا معهم إلى سابق عهدها».

وأضاف أنه «لم يفت الأوان بعد، فلا يزال بإمكان إدارة برزاني اتخاذ خطوة لمعالجة الأمر».

وعلّق على ما أسماه «تعنت إدارة الإقليم وإصرارها على إجراء الاستفتاء رغم دعوات تركيا لإلغائه أو تأجيله»، بالقول إن «إدارة مسعود بارزاني وضعت مصالحها الذاتية فوق كل اعتبار، بغية بقاء الأخير في رئاسة الإقليم، والحيلولة دون جعل رئاسته محل مساءلة».

وصرح بأن «بقية الأحزاب في إقليم شمال العراق تشترط وضع قانون انتخابي لإعادة تفعيل برلمان الإقليم، وبالتالي تحديد فترة الرئاسة». وبحسب ما نقلته صحيفة «ديلي صباح» التركية، فإن جاويش أوغلو أوضح أنه «في حال عدم التراجع عن هذا الخطأ، فإن تركيا ستقدم على خطوات بالتنسيق مع بغداد».

وأشار إلى أن بارزاني كان موقفه سيكون أقوى على طاولة المفاوضات مع بغداد لو ألغى الاستفتاء.

وحذّر جاويش أوغلو من أن «جشع بارزاني بدأ يجر مستقبل الشعب الكردي هناك إلى المجهول»، وفق قوله.

وطالب بأن تكون المعابر الحدودية مع الجانب العراقي تحت سيطرة حكومة بغداد.

وأشار إلى «إمكانية فتح معبر حدودي جديد مع العراق يخضع للحكومة العراقية المركزية».

وقال إن أحد أسباب توغل منظمة «بي كا كا» في منطقة سنجار شمال العراق «إضعاف إدارة بارزاني، وهذا يتم بدعم من بعض الأحزاب (لم يحددها) بما فيها حزب الرئيس العراقي السابق جلال طالباني».

قرارات لمجلس الوزراء العراقي

وعقد مجلس الوزراء العراقي جلسته الاعتيادية يوم الثلاثاء ٢٦ أيلول ٢٠١٧ برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي.

وجرى خلال الجلسة التصويت على إخضاع المنافذ الحدودية البرية والجوية في الاقليم للسلطة الاتحادية. وتنفيذاً لأحكام الفقرات (اولا - ثانيا - ثالثا) من المادة ١١٠ من الدستور وعملاً بأحكام المادة ٣ / اولاً من قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ والمواد (٤-٥-٩-٢١) من قانون سلطة الطيران المدني رقم ١٤٨ المعدل واستناداً للصلاحيحة المخولة لمجلس الوزراء بموجب المادة (٨٠) من الدستور قرر مجلس الوزراء ما يأتي:

١- ايقاف الرحلات الجوية القادمة من الدول الاخرى الى مطازي اربيل والسليمانية او المغادرة منهما الى الدول الاخرى، ويبقى هذا الايقاف ساري المفعول لحين خضوع عمل مطازي اربيل والسليمانية لرقابة واشراف هيئة المنافذ الحدودية وسلطة الطيران المدني الاتحادية، وبما يضمن تواجد ممثلي السلطات الاتحادية في المطارين المذكورين للقيام بالمهام المحددة قانوناً، ويستثنى من القرار اعلاه الرحلات ذات الطابع الانساني والتي يجب ان تحصل على موافقات خاصة من السلطات الاتحادية، وكذلك الرحلات الطارئة التي يوافق على استثنائها رئيس مجلس الوزراء.

٢- تخضع المنافذ الحدودية البرية كافة التي تربط جمهورية العراق بدول الجوار عن طريق اقليم كردستان لاشراف ورقابة هيئة المنافذ الحدودية الاتحادية.

٣- غلق المنافذ الحدودية البرية غير الرسمية كافة التي تستخدم للعبور بين اقليم كردستان ودول الجوار.

٤- ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره عدا الفقرة اولاً في الساعة ١٨:٠٠ من يوم الجمعة الموافق ٢٩ ايلول ٢٠١٧.

٥- على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

قرارات المجلس الوزاري للأمن الوطني

موعد الاجتماع: الساعة ٨ مساء يوم الاحد الموافق ٢٤ ايلول العام ٢٠١٧، اي عشية اجراء الاستفتاء غير الدستوري في اقليم كردستان.

رئاسة الاجتماع: ترأس الاجتماع رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي.

ملفات الاجتماع: ناقش الاجتماع الاستفتاء في اقليم كردستان، اذ اكد المجلس ان الاستفتاء ممارسة غير دستورية

تعرض امن واستقرار البلد الى الخطر وهو اجراء احادي لا يعبر عن اي شعور بالمسؤولية تجاه الشركاء.

مخاطر الاستفتاء: وجد المجلس الوزاري ان الاستفتاء:

١ - ينقل الاوضاع نحو التأزم ويقطع الطريق على كل محاولات البناء الوطني الايجابي الذي تسعى اليه الحكومة لمرحلة ما بعد داعش.

٢ - الاستفتاء اجراء غير دستوري وبالتالي لا يترتب على نتائجه اي أثر واقعي بل يؤدي الى انعكاسات سلبية كبيرة على الاقليم بالذات.

٣ - حل النزاعات لا يمكن ان يتم بفرض سياسة الامر الواقع بالقوة، واهمية عدم القفز على الدستور وتجاوز مصالح وحقوق باقي الشركاء في الوطن.

توضيحات المجلس:

* المشكلة الاقتصادية وموضوع الرواتب وتعطيل البرلمان وطرده الوزراء والاحتكار السياسي والامني لجهات



معينة هي مشاكل داخلية في اقليم كردستان ولا يتحمل الاخرون المسؤولية عنها بما في ذلك السياسة غير الشفافة واللاستورية في التعامل مع الثروة الوطنية وهي ثروة كل الشعب العراقي.

* الحكومة تعتبر نفسها مسؤولة عن كل ما يتعلق بمصالح المواطنين وامنهم ورفاهيتهم وتحسين اوضاعهم في كل شبر في ارض العراق بما في ذلك مصالح وطموحات المواطنين الكرد في العراق.

* الحكومة ملتزمة بأداء كل الواجبات الدستورية المناطة بها وخصوصا الدفاع عن وحدة وسيادة العراق وامن واستقرار شعبه بكل الوسائل والاليات التي ضمنها الدستور.

* الحكومة العراقية تؤكد انها لن تتحاور او تتباحث حول موضوع الاستفتاء ونتائجه غير الدستورية وندعو الجميع الى العودة الى جادة الصواب والتصرف بمسؤولية تجاه العراق.

* الفساد هو الافة الخطيرة التي اضررت بمصالح الشعب العراقي بما في ذلك مصالح شعبنا في كردستان، لذا فان محاربة الفساد من قبل الجميع وخصوصا الحكومة الاتحادية.

قرارات المجلس:

- ١ - الحكومة العراقية توجه اقليم كردستان بتسليم جميع المنافذ الحدودية بضمنها المطارات الى سلطة الحكومة الاتحادية وتطلب من دول الجوار ومن دول العالم التعامل مع الحكومة العراقية الاتحادية حصرا في ملف المنافذ والنفط وذلك كي تتولى السلطات العراقية الاتحادية في المنافذ تنظيم وتسهيل انسيابية حركة البضائع والاشخاص من والى الاقليم.
- ٢ - تدارس المجلس الاجراءات التي ستتخذها الجهات المعنية بضمنها فريق استرداد الاموال العراقية بمتابعة حسابات اقليم كردستان وحسابات المسؤولين في الاقليم ممن تودع اموال تصدير النفط في حساباتهم.
- ٣ - دعوة الادعاء العام لملاحقة كافة موظفي الدولة ضمن الاقليم من الذين ينفذون اجراءات الاستفتاء المخالفة لقرارات المحكمة الاتحادية.

توصيات اللجنة البرلمانية بشأن الاستفتاء

- ادناه توصيات اللجنة البرلمانية بشأن استفتاء اقليم كردستان والذي تم التصويت عليها في مجلس النواب العراقي في ٢٥/٩/٢٠١٧:
- اولا- اجراء الاستفتاء غير دستوري ومخالف لاحكام المادة الاولى من الدستور الذي اكد على وحدة العراق.
 - ثانيا- الزام القائد العام باعادة انتشار القوات الامنية والجيش ضمن حدود ما قبل العاشر من حزيران ٢٠١٤ ومن ضمنها كركوك والمناطق المتنازع عليها.
 - ثالثا- الحفاظ على الروابط الوطنية مع الكرد باعتبارهم مكن اساسي والكثير منهم موظفين ورافضين للاستفتاء ولم يذهبوا للمشاركة به ولا ينبغي خلط الاوراق والتعميم.
 - رابعا- التاكيد على تنفيذ القرارات المتبعة من المجلس الوزاري في اجتماعه الاخير والتي ندعمها جميعا.
 - خامسا- التاكيد على تغليب القاعدة الوطنية وعدم تمزيق النسيج المجتمعي.
 - سادسا- اعادة جميع النازحين الى مناطقهم واعمار البنى التحتية فيها بشكل كامل والتاكيد على التعايش السلمي.
 - سابعا- تنفيذ القرارات الصادرة من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومنها تنفيذ اقالة محافظ كركوك.
 - ثامنا- الحفاظ على سلامة الكرد وابقاءهم في عملهم ممن لم يشاركوا بالاستفتاء وعد التعامل العدائي معهم



وحمايتهم كمواطنين عراقيين.

تاسعا- استدعاء السفراء والعمالين في القنصليات العراقية ممن هم من الاقليم لغرض بيان موقفهم على الاستفتاء وهل صوتوا ام لا.

عاشرا- غلق المنافذ الحدودية مع اقليم كردستان من جميع الاتجاهات واعتبار البضائع الداخلة منها مهربة.

حادي عشر- اعادة الحقول النفطية الى سيطرة الحكومة الاتحادية ووزارة النفط خاصة حقول شمال كركوك.

ثاني عشر- منع الشركات من التنقيب بالمناطق المختلطة.

ثالث عشر- منع تهريب النفط وتصديره.

رابع عشر- اعادة النظر بجميع الموظفين وراتبهم التقاعدية ممن شارك بالاستفتاء.

المرجعية: ضرورة المحافظة على الحقوق الدستورية للإخوة الكرد

بسم الله الرحمن الرحيم

ما أن تجاوز الشعب العراقي الصابر المحتسب محنة الارهاب الداعشي او كاذ ان يتجاوزها بفضل تضحيات الرجال الابطال في القوات المسلحة والقوى المساندة لهم حتى اصبح وللأسف الشديد في مواجهة محنة جديدة تتمثل في محاولة تقسيم البلد واقتطاع شماله بإقامة دولة مستقلة وقد تمت منذ ايام اولى خطوات ذلك بالرغم من كل الجهود والمسايع النبيلة التي بُدلت في سبيل ثني الاخوة في اقليم كردستان عن المضي في هذا المسار.

ان المرجعية الدينية العليا التي طالما أكدت على ضرورة المحافظة على وحدة العراق ارضاً وشعباً وعملت ما في وسعها في سبيل نبذ الطائفية والعنصرية وتحقيق التساوي بين جميع العراقيين من مختلف المكونات، تدعو جميع الاطراف الى الالتزام بالدستور العراقي نصاً وروحاً والاحتكام في ما يقع من المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم مما يستعصى على الحل بالطرق السياسية الى المحكمة الاتحادية العليا كما تقرر في الدستور والالتزام بقراراتها واحكامها.

وهي تحذر من ان القيام بخطوات منفردة باتجاه التقسيم والانفصال ومحاولة جعل ذلك أمراً واقعاً سيؤدي بما يستتبعه من ردود افعال داخلية وخارجية الى عواقب غير محمودة تمس بالدرجة الاساس حياة أعضائنا المواطنين الكرد وربما يؤدي الى ما هو اخطر من ذلك لا سامح الله، كما انه سيفسح المجال لتدخل العديد من الاطراف الاقليمية والدولية في الشأن العراقي لتنفيذ أجندتها ومصالحها على حساب مصلحة شعبنا ووطننا.

اننا من موقع المحبة والحرص على مصالح جميع ابناء الشعب العراقي ندعو الاخوة المسؤولين في الاقليم الى الرجوع الى المسار الدستوري في حل القضايا الخلافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم..

كما ندعو الحكومة العراقية والقوى السياسية الممثلة في مجلس النواب الى ان تراعي في جميع قراراتها وخطواتها المحافظة على الحقوق الدستورية للإخوة الكرد وعدم المساس بشيء منها.

ونؤكد على المواطنين الكرام بأن التطورات السياسية الاخيرة لا يجوز ان تؤثر سلباً على العلاقة المتينة بين ابناء هذا الوطن من العرب والكرد والتركمان وغيرهم.. بل ينبغي ان تكون مدعاة لمزيد من التواصل فيما بينهم والتجنب عن كل ما يمكن ان يسيء الى اللحمة الوطنية بين المكونات العراقية.

نسأل الله العلي القدير ان يأخذ بأيدي الجميع الى ما فيه الخير والصلاح انه سميع مجيب.. اللهم اغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا.. واغفر للمؤمنين والمؤمنات وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

المرجع آية الله علي السيستاني

٢٩ ايلول، ٢٠١٧



نص رسالة تيلرسون التي رفضها بارزاني

* وكالة بلومبيرغ الأمريكية

الشجاعة للتعاون الكامل مع القوات الأمنية العراقية،
غير مسار الحرب ضد داعش.

نحن نقدر تضحيات البيشمركة في حربنا المشتركة
ضد الإرهاب، ولن ننسى تلك التضحيات أبداً.

في هذا الوقت، نحن أمام مسألة الاستفتاء على
مستقبل إقليم كردستان، المقرر إجراؤها في ٢٥ أيلول،

لقد عبرنا عن مخاوفنا والتي تتضمن عدة أمور، ومنها
الحرب المستمرة ضد داعش، بما فيها معركة الحويجة

المرتقبة، وعدم استقرار الظروف الإقليمية، والحاجة
للتأكيد على إرساء الاستقرار في المناطق المحررة

للاطمئنان بأن داعش لن يستطيع العودة إليها أبداً،
وعلى هذا الأساس نحن ندعوكم باحترام لقبول البديل

الذي نرى أنه يساعدكم بشكل أفضل لتحقيق أهدافكم
وحماية الاستقرار والأمن في مرحلة الحرب ضد داعش.

هذا المقترح البديل يؤسس إطاراً جديداً وسريعاً
للتفاوض مع الحكومة المركزية العراقية برئاسة حيدر

فيما يأتي نص رسالة وزير الخارجية الامريكي
ريكس تيلرسون الى مسعود بارزاني قبل اجراء استفتاء
اقليم في ٢٥ ايلول الماضي. وتضمنت الرسالة دعم
الولايات المتحدة لاجراء مفاوضات بين حكومتي اربيل
وبغداد تمتد لمدة عام بهدف معالجة جميع الملفات
العالقة.

فيما يأتي نص الرسالة:

الرئيس بارزاني..

أكتب هذه الرسالة باسم الولايات المتحدة
الأمريكية للتعبير عن تقديري اللامحدود لكم ولشعب
كردستان العراق، لقد أسسنا علاقات تاريخية خلال
العقود الماضية.

نحن نريد توطيد هذه العلاقات خلال العقود
المقبلة وملتزمون بذلك. خلال الأعوام الثلاثة الماضية
على وجه الخصوص فإن عملنا المشترك وقراراتكم

هذا الاستفتاء سيكون له نتائج خطيرة بل أن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء

الكاملة من قبل منظمة الأمم المتحدة وشركائنا الأساسيين مثل بريطانيا وفرنسا، هذه فرصة نادرة بأننا ندعوكم باحترام لقبول البديل عن الاستفتاء المقرر، ونعتقد أن هذا الاستفتاء سيكون له نتائج خطيرة بل أن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء.

بالأخذ بنظر الاعتبار تاريخ الشعب الكردي، نتفهم بأنكم تنظرون إلى الحوار المقترح على أنه فرصة أخرى، كما إننا نعتقد أن هذه الفرصة تستحق الموافقة، خاصة بعد الانتصارات التاريخية ضد داعش، والشراكة منقطعة النظير بين القوات الأمنية العراقية والبيشمركة الكردية بالدعم القوي من التحالف الدولي، بالتأكيد إذا لم تتوصل المفاوضات في نهاية المطاف إلى نتيجة مقبولة أو فشلت بسبب انعدام الثقة الكاملة من قبل بغداد، فإننا سنقر بضرورة إجراء الاستفتاء.

ونظير التزامنا بدعم هذا الإطار الجدي للحوار - كبديل لإجراء الاستفتاء المقرر- فإننا نطلب التزامكم بالنقاط التالية:

أولاً: التفاوض مع بغداد في الأساس يبقى من أجل التوصل إلى تفاهم وإيجاد اتفاق مشترك على العلاقات المستقبلية بين إقليم كردستان والحكومة العراقية،

والعبادي، وهذا الإطار السريع للحوار يحمل معه أجندة مفتوحة ويجب أن لا تمتد لأكثر من عام لكن يجوز تجديدها، والهدف الرئيس لهذا المقترح هو تسوية جميع الملفات العالقة بين بغداد وأربيل وسيحدد طبيعة العلاقات المستقبلية بين الجانبين. ونحن سنحاول معالجة احتياجاتكم المالية والأمنية الراهنة. الرئيس بارزاني، في الحقيقة، نحن نتفهم مخاوفكم خلال الأعوام العشرة الماضية، كما نستوعب الخطأ التاريخي الذي تعرض له الكرد في العراق عام ١٩٢١، ونحن نقبل بالحاجة لإيجاد طريق إلى الأمام على أساس الموافقة الظاهرة، بحيث يمكن تلبية احتياجات ومطالب كافة الأجناس والأديان والمكونات الإثنية على هذه الأرض التاريخية، ومن أجل كل هذه الأسباب، فإن السياسة الأمريكية خلال إدارة الرئيس ترمب تتضمن القيام بكل ما بوسعنا لمساعدتكم والحكومة المركزية لحل كل هذه القضايا المهمة وتطمينكم بأن قوتنا وثقلنا يقفان وراء هذا الإطار الجديد للتفاوض.

أكثر من ذلك، نحن مستعدون لتقديم التسهيلات لكي يقوم مجلس الأمن الدولي بتقديم المزيد من الدعم للعملية، كما إننا مستعدون لتقديم التسهيلات

نحن سنحاول معالجة احتياجاتكم المالية والأمنية الراهنة

ومن قبيل ذلك المشاركة في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٨ وأداء دور إيجابي في بغداد فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات، وحكمك ورئاستك في مرحلة ما بعد داعش سيكونان ذوا أهمية بالغة للمنطقة بالكامل.

وبالتزامن مع هذا الإطار للتعاون، سنقوم نحن بتقديم الدعم والتسهيلات لحل هذه القضايا خلال فترة عام:

- تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالسلطة والإيرادات بالشكل المعني.

- تنفيذ المادة ١٤٠.

- معالجة المسائل الأخرى مثل البيشمركة والطيران الجوي المدني والممثلات الدبلوماسية والملفات الأخرى.

نؤمن بأن هذه الرسالة وقرارك الشجاع بقبول هذا المقترح سيصبح فرصة تاريخية بين أمريكا وإقليم كردستان والحكومة العراقية، وهذا في مرحلة ما بعد تضحياتنا المشتركة وانتصاراتنا ضد داعش، باسم أمريكا، والرئيس دونالد ترمب، وجميع طاقم الأمن القومي فإنه لمن الفخر أننا نعمل معك.

سواء أكان ذلك يعني فيدرالية حقيقية معمول بها أو نوعاً من الكونفيدرالية أو الاستقلال، ويجب أن تكون هذه الاتفاقية عن طريق المباحثات السلمية.

ثانياً: يبقى إقليم كردستان والبيشمركة الكردية شركاء رئيسيين ضمن التحالف الدولي لدحر داعش، وسيستمر الدعم المناسب للتحالف، في الوقت الذي يتواصل فيه العمل المشترك التاريخي مع القوات الأمنية العراقية، وسيكون للولايات المتحدة خطة لتسريع جهودنا الداعمة «لآلية الأمن المشترك»، وعلينا العمل معاً للوثوق باستقرار هذه المناطق الحساسة، خاصة تلك التي بقيت غير آمنة بعد داعش، مثل شنكال.

ثالثاً: تقرير حدود إقليم كردستان عن طريق الحوار مع بغداد، وفقاً للآلية الواردة في المادة ١٤٠، والولايات المتحدة تقوم مع الأمم المتحدة وبالتعاون مع الحكومة العراقية بدعم عملية سريعة لتسوية هذه المسائل، وذلك في إطار الوقت المذكور آنفاً.

رابعاً: نتوقع أنك ستواصل الجهود للتعاون مع الحكومة العراقية الحالية برئاسة حيدر العبادي،



UNITED NATIONS



مبادرة الامم المتحدة التي رفضها بارزاني

✳ المرصد

سلم المبعوث الرسمي للامم المتحدة في العراق (ورقة الامم المتحدة بشأن تاجيل الاستفتاء) الى رئيس الاقليم ورئيس حكومة الاقليم قبل اجراء الاستفتاء لتاجيل العملية والدخول في محادثات بناءة مع بغداد، لكنها كبقية المبادرات الدولية تمت رفضها من قبل بارزاني .

وكشف الرئيس العراقي السابق الدكتور فؤاد معصوم في كتابه (السنوات الاربعة في قصر السلام) قائلا في اجتماع دوكان سالت السيد نيجيرفان بارزاني عن حقيقة هذه الورقة فقال انهم تلقوها من المبعوث الاممي . فيما ياتي نص الورقة الاممية :

بالنظر الى ما حدث بعد ٢٠٠٣ ومستذكرا تاريخا من الجرائم والاضطهاد ولاسيما من قبل نظام صدام حسين ضد الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي تقرر بناء مستقبل مشترك في العراق وفق مبادئ الديمقراطية والفيدرالية والمواطنة والمساواة في تحقيق العدل والحقوق للجميع.

اولا:

✳ اشارة الى التعاون غير المسبوق والمستمر بين بغداد واربيل في محاربة ما يسمى داعش وتقديرا للشهداء والابطال والحاجة الى دعمهم ودعم عوائلهم وتقديرا للدعم الكبير للنازحين من قبل الكثير من العراقيين بما فيه الشعب الكردي وحكومة اقليم كردستان والحاجة الى تأمين عودتهم بشكل طوعي وآمن الى ديارهم .

✳ الاقرار انه وفق الدستور التي تم تبنيه في عملية اتسمت بالطوعية والديمقراطية من قبل الشعب العراقي كافة بما فيه كردستان العراق فان العراق دولة موحدة وديمقراطية وفيدرالية وان احترام الدستور والعملية الديمقراطية امر اساسي.

✳ الاقرار ان تجارب السنوات الماضية بالرغم مما تقدم ان الفيدرالية لاتسير بشكل يحظى برضا الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي وان هناك الكثير من المشاكل والقضايا العالقة لاتزال لم تحل بما فيها قضايا حساسة مثل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور

والخاصة بالمناطق المتنازع عليها بما فيها وضع محافظة كركوك وهذا كله أدى الى فقدان الثقة بين الاطراف ومثل هذا الوضع لايمكن ان يستمر وغير مستديم.

* * الاقرار بانه وفي هذه المرحلة وفي الوقت الذي يقوم فيه الشعب العراقي بما فيه اقليم كردستان بالتعاون في محاربة مايسمى داعش، تبقى محاربة داعش هي الاولوية وعليه يجب ان تتم معالجة القصور الذي حدث ومراجعة الاسس والمبادئ والترتيبات في البيت العراقي ومن اجل معالجة تطورات وطموحات كافة العراقيين بما فيه الشعب الكردي.

* * ملاحظة ما ورد في قرار اقليم كردستان في الامر رقم (١٠٦) الموافق ٨/ يونيو/ ٢٠١٧ لاجراء استفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ «في كافة مناطق اقليم كردستان والمناطق الكردستانية (المتنازع عليها) خارج ادارة اقليم كردستان» من اجل تنفيذ حق تقرير المصير عبر الاجابة عن السؤال (هل تريد ان يصبح اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج نطاق ادارة اقليم كردستان دولة مستقلة؟).

* * ملاحظة العديد من التصريحات من قبل الحكومة العراقية بان الاعلان احادي الجانب لاجراء الاستفتاء غير دستوري وغير قانوني ويفتقد الى القانونية ويمثل خلق سياسة امر واقع مرفوض وفي نفس الوقت تؤكد احترامها لتطلعات الشعب الكردي وابناء الشعب العراقي كافة والتأكيد على ان المشاكل الحالية يجب ان تحل بالحوار والاتفاق.

* * ملاحظة موقف المجتمع الدولي والذي كرر دعمه للديمقراطية في العراق ووحده وسلامة اراضيه و اشار هذا الموقف الى قلق المجتمع الدولي من اجراء استفتاء للاستقلال بشكل احادي الجانب وانه يقوض على نحو خطير سيادة العراق وسلامة اراضيه ويزيد من خطورة عدم الاستقرار في العراق والمنطقة وتبقى محاربة داعش الاولوية وعبر المجتمع الدولي عن دعمه لحل القضايا العالقة بما فيها مسألة الاستفتاء عبر الحوار والمفاوضات.

ثانيا :

وافقت الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان وقررتا عملا بروح التعاون والشراكة بينهما والاحترام المشترك لتطلعات الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي ووفقا للدستور ما يأتي :

* * الدخول في (شهر سبتمبر) في مفاوضات شراكة منظمة ومستديمة ومكثفة تعتمد على تحقيق النتائج وبدون شروط مسبقة وبتداول اعمال مفتوح لحل كافة المشاكل والقضايا العالقة وفقا لمبادئ وترتيبات تحدد العلاقة المستقبلية بين بغداد واربيل والتعاون بينهما.

* * تستكمل هذه المفاوضات خلال (٢-٣) اعوام من تاريخ بدئها.

* * الطلب من الامم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي تقديم مساعيها الحميدة لعملية التفاوض وتنفيذ ما تنفق عليه الاطراف من نتائج.

ثالثا :

• وفقا لهذا الاتفاق تقوم حكومة اقليم كردستان بعدم اجراء الاستفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ وفق ما اعلن في قرارها الرقم (١٠٦) الموافق ٨ يونيو ٢٠١٧، ويمكن لها ان تعود لهذه المسألة انتظارا لنتائج المفاوضات.

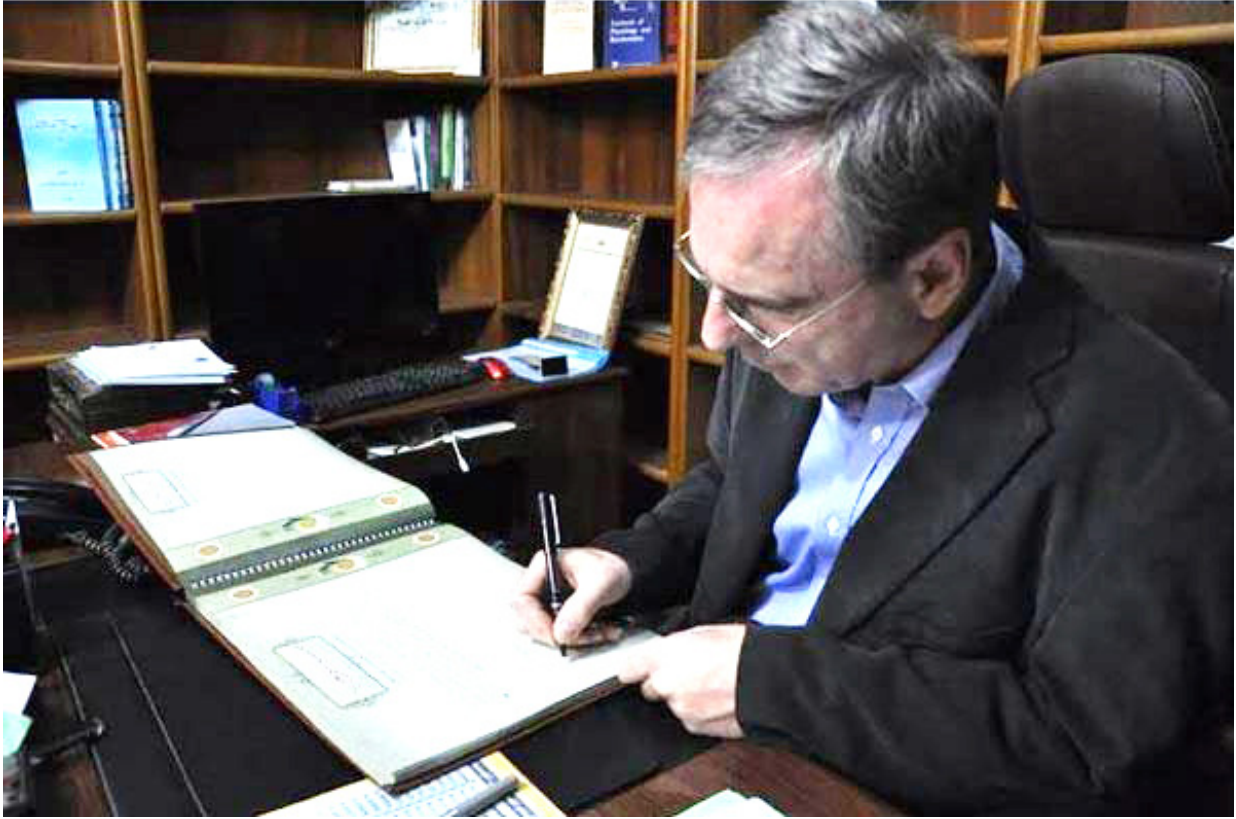
رابعا :

• يعتبر هذا الاتفاق بمثابة فرصة لكل من مجلس النواب العراقي وبرلمان اقليم كردستان لتبني التشريع اللازم الذي ينظم اجراء اي استفتاء في المستقبل.

خامسا :

• يرحب المجتمع الدولي ممثلا بالامم المتحدة ويدعم هذا الاتفاق وان الدعم والضمانات الدولية ستساعد في تسهيل حل القضايا العالقة وتنفيذ المبادئ والترتيبات التي ستحدد مستقبل العلاقة والتعاون بين بغداد واربيل.

• ويتم اطلاع مجلس الامن الدولي على تنفيذ هذا الاتفاق عبر تقديم تقرير دوري من قبل الامين العام للامم المتحدة الى مجلس الامن.



تجاهل بارزاني للمبادرات أدى إلى انتكاس طموحات الكرد لعقود

أوجه الخلل. هذا النظام الفوضوي الذي امتدَّ قرناً من الزمان قد واجه تحدياً ممتداً في أثناء انتفاضات ٢٠١١ الشعبية التي جابت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأتاح الانهيار اللاحق لعددٍ من الدولة العربية بدوره الفرصة لمجموعتين من الجهات الفاعلة من غير الدول كي تمحو الحدود التي تعتبرها ظالمةً، وتعمل على رسم حدودٍ جديدة: الأولى تضمُّ الكرد، الذين عانوا بشدّة في نضالهم من أجل تأسيس دولة حُرِّموا منها قبل مئة عام؛ والثانية تضمُّ أتباع الدولة الإسلامية (داعش)، الساعين إلى تأسيس خلافة إسلامية عالمية تسمو فوق الدول القومية.

وفشلُ المجموعتين حتى الآن في تحقيق طموحاتهما

في أحدث دراسة له تحت عنوان (الشرق الأوسط في فوضى: عن الأنظمة والحدود)، تحدث يوست هلترمان رئيس مجموعة الازمات الدولية عن النتائج الكارثية لتجاهل رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني للمبادرات الدولية بتأجيل الاستفتاء والدخول في حوار جاد مع بغداد وجاء فيما يتعلق بهذا الموضوع ماياتي:

مئة عام مرّت على تشكل حدود الشرق الأوسط الحديث للمرة الأولى. مضت حينها بريطانيا وفرنسا، المنتصرتان في الحرب العالمية الأولى، في تقسيم بقايا الإمبراطورية العثمانية المندجرة. وبقيت الحدود التي رسمتها الدولتان حتى يومنا هذا، وتطورت الأنظمة السياسية التي وضعتها قواعدها، لكنّها لم تفلت أبداً من اعتماديتها على قوى خارجية متعدّدة، ما أفضى إلى أنظمة حكم تتوطن فيها

بدلاً من تحقيق استقلال كردستان اجبر القادة الكرد على سحب قواتهم الأمنية

وحين منحتهم القوى العظمى في المقابل المعدات العسكرية والتدريب إضافةً إلى الدعم والتعاطف السياسي - ظنَّ الكرد أنَّ اللحظة قد حانت.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، تجاهل مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان في العراق، كلَّ الاحتجاجات من هؤلاء الحلفاء أنفسهم - الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية وتركيا - ومن خصومه - الحكومة الفيدرالية في العراق وإيران.

لكنَّه في حميَّته أساء تقدير القوة الباقية للتيارات القومية في العراق وسوريا، وتحكَّم تركيا في دُخُل الكرد من صادرات النفط، والعزم الإيراني على نشر قواتٍ وكيلة لمنع انفصال الكرد عن العراق، واستعداد واشنطن للتغاضي عن الإجراءات المضادة المشتركة من الجهات المذكورة حفاظاً على مصلحتها الأطغى، وهي الحفاظ على التماسك الإقليمي للعراق.

وبدلاً من تحقيق استقلال كردستان العراقية، أُجبر قادة الكرد على سحب قواتهم الأمنية من الأراضي العراقية، ومن ضمنها كركوك التي تحتوي ثورةً نفطيةً كان من الممكن أن تصبح محركاً لاعتماد الكرد على أنفسهم اقتصادياً، وهو انسحابٌ أدى إلى انتكاس طموحات الكرد السياسية بما يقدر بعقود.

* المرصد

يشهد على قوَّة حدود منطقة الشرق الأوسط. ربما تسنح الفرصة لاحقاً؛ لكن في الوقت الراهن، ربما يكمن حلُّ مشكلة الحدود الظالمة في ترتيباتٍ سياسية أكثر فعالية داخل هذه الحدود.

وبينما تبدأ مجتمعات الشرق الأوسط في انتزاع نفسها من هوة النزاع، كما يفعل العراق اليوم فيما يبدو، فإنَّ ذلك هو التحدي الذي سيتحتمُّ عليها مواجهته، أي إعادة صياغة العقود الاجتماعية، وتأسيس بنى حكمٍ قادرة على استيعاب احتياجات شعوبٍ شديدة التنوع، والمساواة بينها، والإدارة السلمية للنزاعات الإقليمية مع الجيران.

إن الكرد تلاميذٌ منكبُّون على دراسة التاريخ والجغرافيا، وهدفهم الرئيس هو فهم تركيبة العوامل التي ستساعدهم في إنشاء دولةٍ خاصة بهم، ومتى يمكنهم ذلك.

وقد دخل الكرد مراراً في تحالفاتٍ مع القوى العظمى على أمل أنَّها ستدعم السعي الكردي إلى الاستقلال في مقابل المنافع التي سيقدمها الكرد بموجب هذه التحالفات [١١]. وحين رأى قادة كرد العراق الضعف الذي حلَّ بدولة العراق بعد ٢٠٠٣، وسقوط سوريا في الحرب الأهلية بعد ٢٠١١، ومنعطف التدمير الذاتي الذي اتخذته تركيا بعد ٢٠١٥؛ وحين استغلوا بنجاح حاجة القوى الغربية إلى قواتٍ برية محلية في قتال الدولة الإسلامية (داعش) بعد ٢٠١٤ عن طريق توفير القوة البشرية وجهود الحشد،

الله أكبر

إستفتاء 25 أيلول والحلم الكردي

*د.عبد اللطيف جمال رشيد

نعم، لقد استفاد الكرد من فرصة تغيير نظام الحكم في العراق. وتجلّى ذلك في كتابة وتثبيت الدستور، إضافة الى الشراكة في الحكم وفي أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية وأخذ مسؤوليات كبرى بما فيها رئاسة الجمهورية، فضلاً عن إعمار المناطق الكردية وتطويرها الى المستوى الذي أصبحت عليه اليوم.

نعم لقد إستفدنا من تحول العراق من بلد دكتاتوري متعسف الى بلد بنظام ديمقراطي تعددي.

وهذه كلها منجزات تحسب للعراق والعراقيين بجميع أطيافهم وقومياتهم.

مع هذا لا يجب أن ننسى أو نتناسى وجود

يعلمنا التاريخ أن الفرص السياسية عادةً ما تُوّاتي الشعوب في ظروف معينة ومفصلية يمكن الإستفادة منها في خلق مجتمعات ودول يكون لها دور وتأثير في حركة التاريخ. ولكن المشكلة العسيرة في هذه الفرص أنها لا تأتي بوتيرة ملائمة أو متساوقة مع إرادات ونهضة هذه الشعوب أو قدرتها في التعبير عن ذاتها. بل قد تأتي أحياناً بعد أن سلبت منها الإرادة أو أخطفت منها القرار المصيري.

يصدق ما تقدم على حال الشعب العراقي وعلى الكرد تحديداً؛ فقد أضاعت أو ضيّعت - وللأسف الشديد- العديد من الفرص التاريخية التي مرت خلال فترات عدة من الزمن.

التسرع في اتخاذ القرارات المصيرية قد يأتي بنتائج عكسية وعلى غير ما تشتهي الأنفس

كردستان لتقرير حق المصير.

إن تقرير المصير حق لا غبار عليه وهو حق مشروع لا شك في ذلك. ولكن اتخاذ القرار بتحديد يوم للإستفتاء بدون الرجوع الى الشعب، أي الى نواب الشعب وهو برلمان كردستان، هو تأكيد على أن القضية برمتها حزبية لا تستند الى الأصول والقواعد المتعارف عليها في اتخاذ القرارات الكبرى والمصيرية كقرار الإستفتاء ومن ثم الإستقلال، فضلاً عن أن القرار مبهم لدى أغلب فئات الشعب الكردي إن لم نقل جميعها بالإضافة الى بقية الأطراف السياسية العراقية الأخرى. سيما وأن القرار تم اتخاذه حتى بدون تقديم برنامج يوضح الآليات التي ستطبق عند ظهور نتائج الإستفتاء.

ما يدعو للإستغراب حقاً هو أن الدعوة الى الإستفتاء جرت في فترة تم فيها تعطيل السلطة التشريعية في كردستان من قبل رئاسة الإقليم، وقطع رواتب الناس والتعمية على واردات الإقليم من بيع النفط، إذ لا شفافية ولا محاسبة، ولا شيء سوى قرارات فردية أدت الى عهد متشنج من العلاقات بين حكومة المركز ورئاسة الإقليم، حتى أن الأخيرة باتت تقوم بزيارات خارجية بدون تنسيق او مشاورة مع الأطراف السياسية داخل الإقليم فضلاً عن الاطراف العراقية الأخرى. نؤكد مرةً أخرى أن الإستفتاء هو حقٌ للشعب

مشكلات سياسية واقتصادية حقيقية تحتاج الى حلول استراتيجية تضطلع بها الدولة العراقية خلال إقامة إدارة قوية تعمل على تحسين الأوضاع في عموم البلاد، ويمكن القول أن أول وأهم هذه المشكلات محاربة الفساد بكل أشكاله، وهذه مسؤولية الجميع الحكومة والأطراف السياسية، وهي ذات المشكلات المزمنة التي يعاني منها إقليم كردستان.

يجب أن نعي بأن ما تحقق من منجزات يمكن أن يذهب أدراج الرياح بسبب أهواء أو رغبات بعض السياسيين.

لقد عانينا جميعاً من مآسي الإرهاب وجرائمه ونهاية مجرمي داعش باتت وشيكة.

وبداهةً فإن اندحار الإرهاب يعد أيضاً فرصة تاريخية جديدة ينبغي أن نستفيد منها في التوجه نحو الإعمار والتطوير وإقامة المشاريع الاستراتيجية وانتشال العراق من واقعه الإقتصادي المتردي والسير بالبلاد نحو التنمية والبناء. كما ينبغي علينا العمل على ترميم علاقاتنا السياسية الداخلية والخارجية مع محيطنا الإقليمي والدولي.

وقد يرى «البعض» من السياسيين أن في هزيمة الإرهاب فرصة للحصول على مكاسب جديدة أو تحقيق منجزات أكبر من خلال تنظيم استفتاء في إقليم

استفاد الكرد من فرصة تغيير النظام وتجلّى ذلك في كتابة الدستور والشراكة في الحكم

سياسية واقتصادية طبيعية وتوافق دولي يشجع ويضمن نجاح التجربة ويمنحها الشرعية والمقبولية من قبل الجميع.

التسرع في اتخاذ القرارات، كل القرارات وخاصة المصيرية منها قد يأتي بنتائج عكسية وعلى غير ما تشتتهي الأنفس. وبدون الاستعداد الكامل من النواحي الاقتصادية وبدون الإستقرار السياسي والأمني وتأييد الجماهير لا يمكن الإقبال على مثل هكذا خطوات مصيرية. والحل يكمن في تفعيل دور نواب الشعب في برلمان كردستان والعودة الى ممارسة واجباتهم في جوّ ديمقراطي وحر، إضافة الى اعتماد مبدأ الشفافية في الإيرادات المتحصلة عن بيع نفط كردستان والمباشرة بدفع الرواتب المقطوعة من قبل حكومة الاقليم والعمل الجدي على حل المشاكل العالقة بين حكومة الإقليم وحكومة المركز.

لا ينبغي إضاعة فرصة تاريخية أخرى بدون أخذ الأسباب الضامنة للوصول الى ما يتمناه الشعب الكردي منذ أمّ بعيد لمجرد تحقيق أمجاد حزبية أو طموحات شخصية لفرد أو مجموعة على حساب شعب كردستان وحلمه المشروع.

*موقع الكاتب ٢٠١٧/٨/١ :

الكردي - كما لغيره من الشعوب - في التعبير عن طموحاته المشروعة. ليس هذا محل خلاف.

الخلاف هو حول مرجعية اتخاذ هذا القرار، وهو الشعب ونوابه الممثلون في برلمان إقليم كردستان. إذ يفترض أن تكون الإرادة شعبية خالصة وليست حزبية أو فئوية.

إن الأحقية القانونية تعود الى برلمان كردستان وحده لاتخاذ قرار إجراء الإستفتاء بعد دراسة الموضوع مع الأطراف ذات العلاقة.

وأن التوافق مع جميع هذه الاطراف والحصول على موافقتها هو السبيل الأمثل لإنجاح تجربة كبيرة وتاريخية كالإستقلال. إذ يجب أن تكون جميع النتائج المترتبة على الإستفتاء في صالح الشعب الكردي وحده من خلال توفير الظروف الموضوعية لتحقيق هدف كبير كهذا. فلا بُدّ من مشاوره الجهات السياسية في بغداد والإتفاق معها على رسم خارطة طريق واضحة تضمن حقوق الجميع. ولا بُدّ كذلك من مراعاة موقف الدول المجاورة والمجتمع الدولي.

ممثلو الشعب الكردي هم وحدهم أصحاب الدور الحقيقي في وضع برنامج مدروس وشفاف، تمر من خلاله قضية الإستقلال بمراحلها الطبيعية من الفدرالية الى الكونفدرالية الى الإستقلال التام وفق ظروف



الاستفتاء واستقلال كردستان

* د. عادل عبدالمهدي

المقاتلين اضطروا لتسليم اسلحتهم، كما حصل في فترة الشاه واتفاقية الجزائر (1975). فالثغرة الكبيرة في القضية الكردية هي خيانة الجغرافيا والمصالح الاقليمية والدولية لهم. فهم لا يمتلكون بحراً يربطهم بالعالم الخارجي كما هو الحال في قبرص الشمالية.. ولا جاراً يتناغم مع كامل طموحاتهم كما هو حال جنوب السودان، ولا دعماً دولياً يقدمهم على مصالح الدول التي هم فيها او التي حولهم، كما هو حال "اسرائيل".

دعم الغرب المطامح القومية للكرد في اتفاقية "سيفر" (1920)، لكن حالما تحولت مصالح الحلفاء نحو تركيا، ادار ظهره لهم في اتفاقات "لوزان" (1923). دعمهم

أشير في نقاشاتي مع الاخوة الكرد لخلل ستراتييجي كبير، ان لم يعالج، فستستمر تلك الدورة القاتلة. حيث تحقق القضية الكردية نجاحات كبيرة، ثم تتعرض لانتكاسات خطيرة. فمن حق الكرد العراقيين تحديد مصيرهم. وللنجاح بذلك، سيحتاجون مسك الملف بايديهم والا سيكونون ملفاً بيد الاخرين، كما هو حالنا جميعاً، عندما لا نرتكز على مقوماتنا الذاتية ونعتمد على تناقضات الاخرين او وعودهم فقط. وبالفعل عندما يكون الملف بايديهم، كالصعود للجبال والقتال من اجل حقوقهم فازوا بالحكم الذاتي، ثم لاحقاً بالنظام الفيدرالي. اما عندما يكون الملف بيد غيرهم، فان عشرات الاف

ستنتصر كلمة "نعم" لكنه بالمقابل سيفجر المشاكل بدل حلها

الستراتيجية ببغداد (وبعواصم الدول التي يعيشون فيها). لهذا نستنتج:

ستنتصر كلمة "نعم" في الاستفتاء ان جرى، وهو ما لا حاجة للبرهان عليه، لكنه بالمقابل سيفجر المشاكل بدل حلها.. وسيقود لردود فعل مقابلة وصراعات، خصوصاً بلحاظ الخلافات الحالية سياسياً ونفطياً واقتصادياً وجغرافياً، الخ.

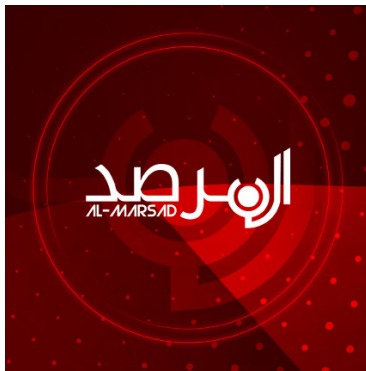
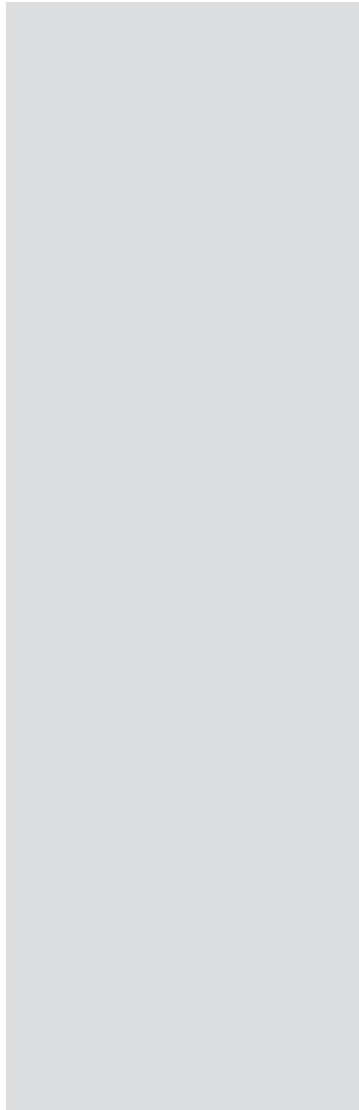
أهمية تطوير اطروحة بغداد (وبقية العواصم) هي الخيار الاستراتيجي.. فمهما كانت الصعوبات لكن الممر في اطار المعطيات التاريخية والواقعية لا يمكن ان يكون الا مع الشعوب والدول التي يعيشون معها من عرب وترك وفرنس وغيرهم.. وهنا سيضع الكرد، وسيضعون معهم اخوانهم وجيرانهم امام خيارين: أ- التناغم في بناء مصالح متبادلة تفيد كافة الاطراف.. ب- التضاد والتنازع، فتفرض عليهم السياسات ويفرضون على غيرهم سياساتهم، مما يستنزفهم ويستنزف الاخرين، ولا يراكم المكاسب للجميع، ويغلق الممرات السالكة وافاق المستقبل.

البحث عن حلول في الخط الطولي لطموحاتهم، تعزز الوحدة والتعايش كالفيدرالية او الكونفدرالية، في اطر العمل المشترك لانجاح الدولة الاتحادية، والحكومة المحلية. وان حصلت تطورات محلية او اقليمية فلكل حادث حديث.

*صحيفة (العدالة) البغدادية ٢٠١٧/٩/١٠ :

السوفيات وتأسست جمهورية "مهباد" برئاسة قاضي محمد (١٩٤٦) واستمرت ١١ شهراً، ثم انهارت بانسحاب القوات السوفياتية من ايران. يقول بعضهم ان "اسرائيل" داعمة لمشروع استقلال كردستان. ف"اسرائيل" ستؤيد اي انقسام او انفصال ليس في كردستان فقط، بل ايضاً بين الفلسطينيين، وبين البلدان العربية والاسلامية. وان مقارنة العلاقات بين بعض الدول و"اسرائيل" ودعوى مساعدة الاخيرة الكرد على الاستقلال هما امران مختلفان تماماً. ف"اسرائيل" تتصرف كوجود خارجي عن المنطقة، كما تتصرف المنطقة معها ككيان اجنبي ليس الا. لهذا لم تتجزر او تطبع العلاقات حقيقة، حتى مع دول في المنطقة اعترفت وطبعت علاقاتها ب"اسرائيل". فرأينا ما حل بالعلاقات الاسرائيلية الايرانية بعد سقوط الشاه، والتوتر المستمر في العلاقات التركية الاسرائيلية، ناهيك عن العلاقات مع مصر واضطرار السفير الاسرائيلي مؤخراً بترك القاهرة بسبب احساسه بعدم الامن. فهل تستطيع "اسرائيل" ان تحمي استقلال كردستان، وتغذي هذا المشروع، وهي لم تتمكن من حماية شريطها الحدودي، و"جيش لبنان الجنوبي" الموالي لها. فعلى من يطرح هذا الموضوع، ان يراجع حساباته بكافة ابعادها، وليس ببعده واحد.

كان يمكن للكرد انتزاع استقلالهم لو ارادوا: أ- بتوفر المنفذ البحري.. ب- بالارتباط بجار يتبنى تماماً قضية استقلالهم.. ت- بوجود دعم غربي او شرقي يتقدم على المصالح الاقليمية والاممية الاخرى. وبغياب هذه العناصر، وما لم تحصل تطورات جذرية تغير تماماً المصالح الاساسية في المنطقة، فنرى ضرورة اعادة الكرد ترتيب استراتيجياتهم، لكي لا يتقدموا خطوة ويتراجعوا خطوات، ولكي لا يكونوا هم على الاقل عنصر تشنج وتوتر مع الشعوب المجاورة لهم. فلقد فشلت استراتيجيات الحرب سواء من هذا الطرف او ذاك.. والستراتيجية التي برهنت نجاحها ولو النسبي لحد الان، هي العلاقات



www.marsaddaily.com

المرصد

AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

